د. رمسيس عوض



محاكم التفتيش

محاكم التفتيش

بقلم

د. رمسيس عوض

دار الهلال

الغلاف للفنان:
محمد ابوطالب

الفصل الأول

محاكم التفتيش نشأتها وتنظيماتها

لم تظهر محاكم التفتيش فى أوربا إلى حيز الوجـود بين عشية وضحاها. ويحدثنا هنرى تشارلس لى – وهو ثقة فى تاريخ محاكم التفتيش – أن الكنيسة أسندت إلى الأكليروس مهمة اكتشاف المهرطقين وإماطة اللثام عن هرطقتهم التى بدأت فى الانتشار فى القرن الحادى عشر، ثم استفحلت وتفاقمت فى القرن الثانى عشر . وقد وجد رجال الدين صعوبة بالغة فى الكشف عن الهرطقة . ومما زاد فى صعوبة اكتشافها أن القانون المعمول به حتى ذلك الوقت كان لا يسمح بتعذيب المتهمين والمشكوك فى أمرهم لحملهم على الاعتراف بذنبهم . كما أن الكثيـرين فى رجـال الكنيسـة بدوا عاجزين أمام المهرطقين الذين تفوقوا عليهم فى العلم والذكاء والقدرة عـلى النقاش والحـوار . وعندما استبدت الحيرة برجـال الكنيسـة لم يجدوا حلا لهذه المشكلة غير الالتجاء إلى ما يعرف فى تاريخ القانون بالمحاكمة عن طريق وضعهم فى محنة Trial by Ordeal للتأكد من براءته إذا اجتازها أو عدم براءته إذا فشل فى اجتيازها . ورغم أن هذا الأسلوب فى المحاكمة يرجع إلى الفترة السابقة على ظهور المسيحية فقد أقرته الكنيسة ووافقت على قيام رجال الاكليروس بتطبيقه . ونحن نرى فى القانون الانجلو ساكسونى أربعة أنواع من هذه المحاكمات التى تضع المتهم فى امتحان . أولها وضع كرة ملتهبة أو قطعة من الحديد المحمى فى يدى المتهم ليسير بها لمسافة تسع خطوات فإذا تقيحت جروحه فهذا دليل على إدانته . وثانيها وضع يده فى الماء المغلى حتى يصل إلى معصمه أو كتفه طبقا لخطورة الجرم المرتكب . وفى كلتا الحالتين يقوم القسيس بتقييد المتهم لمدة ثلاثة أيام يفحص القسيس بعدها يدى المتهم فإذا ظهرت أية أعراض للتقيح فهى إشارة من الله إلى أن المتهم مذنب . وإذا لم تظهر أعراض التقيح فهى دلالة على برائته . والنوع الثالث من هذه المحاكمات فيتلخص فى القاء المتهم فى ماء مثلج فإذا غاص فيه فهو برئ وإذا طفا فوقه فهو مذنب . أما النوع الرابع فيتلخص اعطاء المتهم لقمة خبز كبيرة تزن أوقية فإذا عجز عن ابتلاعها ووقفت فى زوره فهو مذنب وإذا ابتلعها دون مشاكل فهو برئ . وكانت هذه الاختبارات خارج العالم الانجلو ساكسونى (انجلترا وألمانيا) تتخذ أشكالا أخرى منها وضع عصابة على عينى المتهم حتى يسير معصـوب العينـين بين محاريث ملتهبة مثل الجمر . فإذا كان المتهم بريئا وفقـه الله ألا يحترق بجمرها وإذا لم يوفق واصابته الحروق بالأذى فإن المحكمة تعتبره مذنبا وتوجه الاتهامات إليه .

وكانت هذه الاختبارات جميعا تتم دائما بعد القداس وبعد أن يكون المتهم قد أخذ التناول فى يد الكاهن . ورغم أن الكنيسة أباحت استخدام هذا الأسلوب فى المحاكمة

فقد جاء مجمع لاتيران الرابع المنعقد فى روما عام ١٢١٥ لينص على تحريمه ومنع رجال الكنيسة من الاشتراك فيه أو ممارسته .

والجدير بالذكر أن بعض القديسين مثل القديس سان برنارد (١٠٩٠ - ١١٥٣) وافقوا على اتباع هذا الأسلوب فى التحقيق والاستجواب كما أن مجمع ريمز بفرنسا اجتمع عام ١١٥٧ ليقرر ضرورة استخدام هذه الطريقة الوحشية مع كل المشتبه فى هرطقتهم . وليس أدل على وحشيتها من أن تهمة الهرطقة الكاثارية وجهت إلى امرأة مسكينة طلب منها القسيس أن تثبت براءتها عن طريق امساكها بقطعة من الحديد الملتهب . فلما أصيبت يداها بالحروق نتيجة الامساك بها تأكد القسيس من أنها مذنبة فقرر أنها تستوجب الحرق حية وهى موثوقة ومعلقة على عامود . ويذهب الدارسون إلى أن البابا المستنير انسونت الثالث (١١٦٠ - ١٢١٦) هو الذى أمر رجال الكنيسة عام ١٢١٢ بالاقلاع عن استخدام هذا الأسلوب الوحشى مع الخارجين على الكنيسة . وليس أدل على حيرة الكنيسة فى التعامل مع الهرطقة من أن اسقفا طيب القلب هو أسقف بيسانكون لم يجد وسيلة للكشف عن المهرطقين غير الاستعانة بأحد القساوسة المشهورين بحذقه بممارسة السحر . ومن الغرابة أن يقال إن هذا القسيس الساحر تمكن بفضل مهارته السحرية من أبطال قدرة بعض المهرطقين على الاتيان بالمعجزات الأمر الذى جعل اتباعهم ينفضون عنهم وينقلبون عليهم ويقومون بالقائهم فى النار .

لقد كان المهرطقون فى بادئ الأمر يمثلون أمام محاكم كنسية . وكانت فرص الأقوياء والأغنياء والقادرين فى التحايل على القوانين الكنسية والافلات من العقاب أكبر بكثير من قدرة الفقراء والضعفاء على ذلك - ففى عام ١٢١١ وجهت تهمة الهرطقة إلى قسيس اسمه لانجر ولكنه امتنع عن المثول أمام المحكمة متعللا بخشيته من اعتداء الغوغاء عليه وحرقه لمجرد الاشتباه فى هرطقته ثم ناشد أنسونت بابا روما التدخل لحمايته حتى يتمكن من السفر إلى المقر البابوى لتطهير نفسه مما علق بها من ذنوب وآثام فأجابه البابا إلى طلبه. وتدل هذه الحادثة على أية حال أن الكنيسة ظلت حتى منتصف القرن الثانى عشر تقريبا عاجزة عن إحكام قبضتها على أتباعها . فضلا عن أن قدرتها على عقاب الخارجين عليها كانت محدودة . وهناك حوادث مماثلة تدل على حيرة الكنيسة وارتباكها فى كيفية معاملة المهرطقين . ففى عام ١١٤٤ اعترف مهرطق من أتباع المذهب الكاثارى فى مدينة لييج بفرنسا بأنه مذنب . وكاد الجمهور يفتك به ويحرقه حيا لولا أن تدخلت الكنيسة لانقاذ حياته بصعوبة بالغة . ولم يعرف رجال الاكليروس المحليون كيف يتصرفون معهم فالتجأوا إلى السلطات الكنيسية العليا لارشادهم إلى ما عساهم يفعلون .

وأيضا عندما ألقي القبض على مجموعة من المهرطقين عام ١١٦٢ في منطقة فلاندوز الفرنسية عرض الأمر على البابا اسكندر الثالث المتوفى عام ١١٨١ لاتخاذ ما يراه من قرارات أحال هذا البابا الموضوع إلى رئيس أساقفة مدينة ديمز للتصرف . فضلا عن أن رجل الكنيسة وليم أبوت وقع في حيص بيص وشعر بالاحراج الشديد عندما عرض عليه عام ١١٦٧ بعض المهرطقين المعترفين بذنبهم رغم أنه كان يملك الصلاحية القانونية لمعاقبتهم . ولم يجد هذا الراهب مخرجا من حرجه إلا بسؤال الجمع الذى تجمهر لتتبع المهرطقين عما يريد منه أن يفعل بهم . فصرخ الجمهور بالاجماع طالبا منه احراقهم الأمر الذى اضطره وهو كاره إلى فعل ذلك . ورغم أن أسقف سواسون وجد عام ١١١٤ بعض المهرطقين مذنبين بعد أن أخضعهم لامتحان الماء فإنه امتنع عن تحديد نوع العقوبة التى ينزلها بهم وفضل أن يسترشد برأى مجلس بوفوا لتقرير العقوبة المناسبة . واستاء الجمهور من تردده فانتهز فرصة غيابه ليقتحم السجن ويتولى بنفسه احراق هؤلاء المهرطقين متذرعين فى ذلك بتساهل الأساقفة مع المهرطقين . وتدل جميع هذه الشواهد على مدى ارتباك الكنيسة فى بادئ الأمر فى معاملة المهرطقين رغم أنها خولت لأساقفتها المنتشرين فى كل مكان صلاحية التصدى لهم وانزال العقاب بهم . والجدير بالذكر أنه عندما تولى الامبراطور شارلمان (٧٤٢ - ٨١٤) مقاليد الحكم عام ٨٠٠ وضع الآليات القادرة على حفظ الأمن والنظام فى أطراف امبراطوريته المترامية الأطراف وأعطى لرجال الاكليروس مكانة مرموقة . كما أنه أسند إلى بعض موظفى الامبراطورية العموميين مهمة التجوال فى شتى أنحائها بهدف اكتشاف أعداء الله من المهرطقين والخارجين على أعراف الكنيسة وتقاليدها . ورغم أن هذه الاجراءات زادت من سلطة رجال الدين فى عهده فإنها لم تضعف من ولاية الدولة عليهم . ولكن هذه الولاية أخذت تضعف شيئا فشيئا مع ضعف سلطان الملوك والاقطاع الأمر الذى أغرى رجال الاكليروس باغتصاب سلطتهم - وبسط نفوذهم واستصدار التشريعات الكنيسية المستقلة عن القوانين المدنية .

وهكذا نشأت فى كل اسقفية محاكم كنسية أو روحية لمحاكمة المهرطقين اتسع نطاقها وازدادت صلاحياتها بمرور الوقت . وتدل دراسة القانون الرومانى أن القضاة بعد النصف الثانى من القرن الثانى عشر كانوا يختارون من رجال الدين الدارسين للقوانين المدنية .

كانت محاكمة الخارجين على الدين المسيحى تمر بثلاث مراحل متتالية أولاها توجيه الاتهام إلى المهرطق ثم ادانته ثم توقيع العقاب عليه . وكان المسئول فى المرحلة الأولى عن

توجيه الاتهام يضطلع بمسئولية جسيمة إذ كان من المحتم عليه أن يتأكد من صحة ادعاءاته قبل تقديم المتهم إلى المحكمة . وفى بعض الحالات كان القاضى نفسه هو الذى يقوم برفع الدعوى على المتهم . ولكن ذلك كان لا يحدث فى العادة إلا إذا كان القاضى يمتلك الأدلة الدامغة على صحة ادعاءاته وفقط فى القضايا الخطيرة ذات الطابع العام .

أما فى الأحوال العادية فكان الموظف العام أو مسئول الكنيسة هو الذى يتولى اتخاذ اجراءات الإدانة ويدعو المحكمة للانعقاد للنظر فى الحالات المعروضة عليها . أما المرحلة الثالثة والأخيرة فكانت مسئولية المحقق الذى كان يحق له سجن المتهم إذا اقتضى الأمر ذلك . كما كان من حق المتهم أن يحاط علما بطبيعة الاتهام الموجه ضده قبل اجراء التحقيق معه . وإذا لم يعترف المتهم بجرمه تعين على المحقق استدعاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم . وكان من حقه أيضا أن يحاط علما بأسماء وأقوال من يشهدون ضده إلى جانب حقه فى استدعاء من يختار من الشهود لاثبات براءته ودحض التهم الموجهة ضده وكذلك الاستئناف ضد حكم المحكمة إذا لم يقتنع بعدالتها . وفى الحالات التى لم يكن فيها المحقق متأكدا من ثبوت التهمة كان يكتفى بأن يقسم المتهم ببراءته وأن يتقدم للشهادة فى صالحه عدد من زملائه .

والجدير بالذكر أن القانون الرومانى المعمول به آنذاك كان يعتبر حاكم كل أقليم مسئولا عن البحث عن المجرمين والمخالفين للقانون وانزال العقاب بهم .

قلنا إن شارلمان عهد إلى بعض الموظفين العموميين بمهمة السفر والتجوال فى ربوع امبراطوريته بحثا عن المهرطقين والخارجين عن الكنيسة . واقتضت منهم واجبات وظيفتهم عقد أربع جلسات فى العام للاستماع إلى أية شكاوى أو اتهامات توجه ضد أى شخص مهما علا قدره فى المجتمع سواء كان الشخص المشكو فى حقه مدنيا أو كنسيا . ولم يكن النظام القضائى الذى اتبعه شارلمان فريدا من نوعه ، فقد كان كثير من البلاد الأوروبية الأخرى تتبع نظاما قضائيا مماثلا . ففى انجلترا مثلا انعقدت عام ١١٦٦ جلسات كلارندن الشهيرة فى مدينة اكسفورد للبحث فى انتهاكات القانون . وفى فيرونا بايطاليا اتبعت الدولة عام ١٢٢٨ نظاما مشابها بهدف الكشف عن المجرمين كما أن جزيرة سردينيا عرفت فى القرن الرابع عشر نظاما قريبا من النظام الفرنسى الذى استحدثه شارلمان . وعلى أية حال فإن هذا النظام المستحدث ليس غريبا عن النظام الذى سبق لكنيسته أن وضعته فى بداية القرن العاشر الميلادى فقد كان البابا فى روما يكلف كل أسقف بتفقد أسقفيته للاطلاع على أحوال شعبها . وكان من مقتضيات وظيفته الاجتماع

بالأهالى والاستماع إليهم واختيار سبعة مشايخ ناضجين مشهود لهم بالصدق والأمانة يتعهدون بأن ينقلوا له . بكل أمانة وبدون تحيز ما يرونه أو يسمعون عنه من مخالفات وانتهاكات . وكان هؤلاء المشايخ السبعة بمثابة لجنة تحضيرية مهمتها حصر كل الحالات المخالفة ثم عرضها على الأسقف للتحقيق فيها . كان ذلك هو الوضع من الناحية النظرية على أقل تقدير . ولكن تهاون الأساقفة وتكاسلهم جعلهم فى حالات كثيرة يتقاعسون عن أداء واجبهم الأمر الذى ساعد فى النهاية على انتشار المباذل والانتهاكات بين الرعية . ففى عام ١٢٤٦ اضطر الفساد الضارب أطنابه الرهبان الفرنسسكان إلى الضغط على روبرت جروستست أسقف لنكوان فى انجلترا كى يحقق فى استشراء الفساد فى اسقفيته المترامية الأطراف واكتشفت الكنيسة مدى ما تردت فيه هذه الأسقفية من مباذل وانتهاكات . وعندما عرف ملك انجلترا هنرى الثالث (١٢١٦ - ١٢٧٢) بأمر هذه الفضائح تدخل لوضع حد لها وكلف معاونيه ببذل قصارى جهدهم للتغلب عليها واستئصال شأفتها .

لقد كانت الكنيسة تملك التنظيمات الكفيلة بالبحث عن المهرطقين ومطاردتهم ولكن انصراف الأساقفة ورجال الاكليروس إلى متاع الدنيا واكتناز المال حال دون ذلك . ولهذا أصدر البابا فى مجمع فيرونا المنعقد عام ١١٨٤ قرارا بأن يقوم كثير من الأساقفة بتفقد أحوال الرعية فى كل أسقفية مرة أو مرتين فى العام بهدف اكتشاف حالات الهرطقة كما أنه حث مشايخ الأسقفيات على التبليغ عن أى انحراف دينى يعلمون بأمره . وكان من حق الاسقف وصلاحيته أن يستدعى أى مهرطق ويحكم عليه بالعقوبة التى يراها مناسبة إذا ركب رأسه ورفض أن يتوب أو يرعوى . ولكن انشغال الاكليروس عن أداء مهام وظائفهم ساعد على ذيوع الهرطقة وانتشارها . الأمر الذى جعل الكنيسة تفقد الأمل فى اصلاح ما اعوج من أمرها وفى التصدى للبدع والهرطقات والقضاء عليها إذا لم تستحدث نظاما جديدا يكفل لها ذلك ويمكنها من احكام قبضتها على الرعية . ولهذا اجتمع مجمع افينيون بفرنسا عام ١٢٠٩ ليصدر لوائح شبيهة باللوائح التى سبق للكنيسة أن أصدرتها دون جدوى . وتكررت نفس القصة مع قرارات مجمع أفينيون التى كانت مجرد حبر على ورق . ولم تستسلم الكنيسة لفشلها الذريع فى التصدى للهرطقة فانعقد عام ١٢١٥ مجمع فى مونبلييه بفرنسا لاتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة المهرطقات . ونجح هذا المجمع هذه المرة فى استثارة غيرة أتباع الكنيسة على دينهم ، الأمر الذى أدى إلى الانقضاض على المهرطقين واحراق الكثيرين منهم . وفى نفس العام (١٢١٥) اجتمع مجمع لاتيران ليتخذ قرارات مماثلة . ولما لم يجد هذا المجمع أية لوائح وتشريعات جديدة

يمكن وضعها بهذا الشأن قرر عزل الأساقفة الذين يهملون واجبهم فى تعقب الهراطقة واستبدالهم بأساقفة يفيضون بالحماس فى التصدى لهم . ولكن اتضح أن هذا القرار كان بدوره عقيما وعديم الجدوى باستثناء بعض الحالات الفردية التى سعى فيها الاكليروس إلى قمع هؤلاء الهراطقة بعنف وضراوة . وظلت الأغلبية العظمى من رجال الكنيسة على سابق اهمالها وتقاعسها في تعقب الهرطقة . وفى عام ١٢٢٧ اجتمع مجمع ناربون بفرنسا ليشدد على ضرورة إقامة سنودس للتحرى عن الهراطقة فى كل اسقفية . غير أن هذا المجمع اكتفى باصدار القرارات دون متابعتها للتأكد من وضعها موضع التنفيذ . وفى عام ١٢٣٤ اجتمع مجمع بيزييه ليصدر أوامره إلى رجال الاكليروس بضرورة إعداد قوائم تتضمن اسماء المشتبه في هرطقتهم ووضعهم تحت المراقبة الدقيقة. ولكن هذه القرارات كانت مجرد حبر على ورق . وضاق البابوات ذرعا بتكاسل رجال الكنيسة وتراخيهم فى محاربة الهرطقة فالتجأ البعض منهم باعتباره أعلى سلطة كنسية إلى التدخل فى شئون الاسقفيات الداخلية وأرسل هؤلاء البابوات مفوضين عنهم إليها لاتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على الهرطقة .

ويستشهد المؤرخون بالذات بحادثة وقعت فى تولوز نحو عام ١٢٢٩ للتدليل على مدى ما اتسمت به اجراءات محاكم التفتيش عند نشأتها من فوضى واضطراب أي فى الفترة التى كان مفوض البابا أو مبعوثه الشخصى يتعاون مع السلطات الدينية المحلية فى التصدى للهرطقة . فى سبتمبر من العام المذكور اجتمع مجلس فى لانجويدوك بفرنسا يتكون من جميع رجال الدين هناك . ومعظم النبلاء والبارونات من ذوى المكانة العالية لمطالبة السلطات الكنسية من جديد سواء كانوا أساقفة أو رؤساء أساقفة بتنشيط عمل شهود السنودسات الذى مضى عليه القانون الكنسى والخاص بحق هذه السنودسات فى البحث عن المهرطقين وتفتيش منازلهم وأماكن اختبائهم . وكالعادة لم يأخذ أحد من رجال الكنيسة هذا القرار مأخذ الجد الأمر الذى أثار سخط المفوض البابوى وسخط مساعده الذى يدعى فولك من تولوز فظل هذان الرجلان يمارسان الضغط على مجمع لانجويدوك حتى استطاعا فى النهاية تحويله إلى محكمة تفتيش أولية . ولجأت هذه المحكمة إلى الخديعة للايقاع بالمهرطقين بأن قامت بتجنيد واحد منهم اسمه جيم دى سولييه وردت إليه جميع حقوقه الشرعية مقابل التبليغ عن زملائه الهرطقين والشهادة ضدهم . وانصرف أسقف فولك إلى البحث عن شهود آخرين بكل جد واجتهاد . وقام كل أسقف من الأساقفة الذين اجتمعوا فى تولوز باستجواب هؤلاء الشهود وتبليغ ذلك كتابة بنتائج التحقيقات . وهكذا تجمعت لدى فولك كمية هائلة من التقارير فى فترة زمنية قصيرة اتضح منها أن

المهرطقين أقسموا فيما بينهم على توخى السرية وأنه مستحيل حملهم على الاعتراف بأى من أسرارهم . ولكن البعض منهم تخاذل وخار وتطوع للشهادة ضد الآخرين طمعا فى كسب رضاء السلطة الكنسية . وقام المفوض البابوى بجمع هذه الشهادات وحملها معه من تولوز إلى مونبلييه . ولكن بعض عتاة المهرطقين أصروا على الدفاع عن أنفسهم طبقا لما يكفله لهم القانون من حماية وطالبوا بأن يروا بأنفسهم أسماء الشهود . ولكن المفوض البابوى رفض الاستجابة إلى طلبهم متعللا بأن هذا يشكل خطرا على الشهود ويعرض حياتهم للاعتداء . وبهذا أصبح المهرطقون عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم . وبعد ذلك انعقد تجمع آخر فى أورانج لاصدار أحكامه على المتهمين وأرسل هذه الأحكام إلى الاسقف فولك الذى استدعى المتهمين للحضور إلى كنيسة سان جاك حيث تم تبليغهم بها . ومن ناحية قام المفوض البابوى بنقل جميع أوراق التحقيق إلى روما حتى لا تقع فى أيدى الأشرار فيعتدون على حياة الذين شهدوا ضدهم . وتدل هذه الحادثة على أن محاكم التفتيش التى كانت فى طور النشوء آنذاك كانت لا تراعى أية اجراءات قانونية محددة أو مستقرة . وقد كانت هذه الحادثة بمثابة الشرارة التى أدت إلى تنشيط عمل السنودسات وتحفيزها فى تعقب الخارجين عن الدين . وتدل على ذلك تلك المجامع الفرنسية الكثيرة المتتالية التى انعقدت لمثل هذا الغرض مثل مجمع أرلس عام ١٢٣٤ ومجمع تورز عام ١٢٣٩ ومجمع بنريبه عام ١٢٤٦ ومجمع آلبى عام ١٢٥٤ ولكن وظيفة المفوض البابوى ما لبثت أن ضعفت سلطتها بمرور الوقت فبحلول عام ١٣٥١ طلب بنلاى فلورنسا بإيطاليا من المفوض البابوى أن يقلع عن توجيه تهمة الهرطقة ضد أى إنسان لأن قوانين فلورنسا لا تعترف بأحقية أى أحد سوى المحققين الرسميين فى توجيه مثل هذا الاتهام . كما أن بعض المحققين العاملين بمنطقة لانجويدوك اشتكوا من افراط كل من زوين المفوض البابوى وأسقف أفينيون فى الحماس فى الكشف عن المهرطقين واستجوابهم وأقر المسئولون عن الكنيسة أن صلاحية أسقف أفينيون لا ينبغى أن تتجاوز حدود أسقفيته وطبقا للقانون الكنسى كان المسئول الكنسى يضطلع بتنفيذ القانون الكنسى وفى الكشف عن المهرطقين . ولكن هذا المسئول الكنسى وجد مشقة بالغة فى اماطة اللثام عنهم لأن معظم المهرطقين كانوا يتظاهرون بالاقتناع الكامل مع معتقدات الكنيسة الكاثوليكية . ولما اعترف المحققون المعينون من قبل الكنيسة بالصعوبات الكأداء التى تعترض طريقهم فى الكشف عن المهرطقة شعرت الكنيسة بشدة حاجتها إلى الخروج من هذا المأزق . ولهذا لجأت إلى الرهبان الفرنسيسكان الذين نذروا أنفسهم لحياة الفقر والزهد والنسك تستعين بهم على مطاردة الهراطقة وتعقبهم . وشجعها على ذلك قربهم من قلوب عامة الناس

أكثر من رجال الدين الرسميين مثل الأساقفة والكرادلة والقساوسة بسبب ما عرف عنهم من طهارة القلب . ومما زاد من اطمئنان الكنيسة الرومانية إلى هؤلاء الرهبان أنهم كانوا يعارضون أية محاولة من جانب الكنائس المحلية للاستقلال عن الكنيسة الأم في روما .

وثمة عامل آخر ساعد الكنيسة الرومانية على الاضطلاع بواجبها نحو الكشف عن المهرطقين ومعاقبتهم وهو أن المجتمعات المسيحية في أوربا شهدت في تلك الفترة أستنان مجموعة من التشريعات المدنية الخاصة بمعاقبة الهراطقة لتحل محل المراسيم العشوائية التي قامت كل من انجلترا ومملكة أراجون في جنوب فرنسا باستصدارها في القرن الثاني عشر ، الأمر الذي يدل على أن قوانين الهرطقة لم تكن موجودة أصلا وأنها استحدثت لمواجهة تصاعد الهرطقة المطرد . وكما أسلفنا درج الكثير من رجال الكنيسة على تجاهل هذه التشريعات وعدم العمل بها . فبالرغم من أن البابا لوسيوس الثالث أصدر في فيرونا عام ١١٨٤ بموافقة الامبراطور فردريك باربادوسا عددا من هذه التشريعات فقد ظلت حبرا على ورق لا تجد في كثير من الأحيان من ينفذها أو يعمل بها . فضلا عن أن قانون الهرطقة الذى اسقفه حاكم مونفورت بايطاليا في باميه عام ١٢١٢ كان قصير الأجل فقد مات بموت صاحبه . وعلى أية حال شاهدت البلاد الأوربية بعض المحاولات لسن التشريعات الخاصة بالهرطقة مثل التشريع الذى أصدره الملك هنرى السادس في ١١٦٤ والذى ينعى على مصادرة ممتلكات المهرطقين وهدم منازلهم وإنزال أقسى عقوبة بهم وفرض الغرامات على من يتساهل أو يتراخى في التصدى لهم أو يمتنع عن القاء القبض عليهم . وهو نفس التشريع الذى أصدره فيما بعد الملك أوتو عام ١٢١٠ .

وتدل مجموعة المراسيم الصادرة في فرنسا في القرون الوسطى والخاصة بمحاربة الهرطقة على مدى ما فيها من تناقض أو تنافر وبعد عن الانسجام . ففي عام ١٢١٧ أصدر نوفيبه سانكو مرسوما يعتبر الهراطقة مجرمين وخارجين على القانون وهو نفس ما فعله جايم الأول في أراجون في حين أن قوانين بيجنبرول الصادرة عام ١٢٢٠ تكتفي بتوقيع غرامة مالية على كل من يأوى عن وعى وإدراك مهرطقا من طائفة الفودوا . ثم جاء الملك لويس الثامن في فرنسا ليسن قبل وفاته مباشرة قانونا صارما يعاقب المهرطق بمصادرة ممتلكاته وتجريده من كافة حقوقه المدنية .

وتنص قوانين فلورنسا بايطاليا المعمول بها عام ١٢٢٧ على ضرورة اشتراك السلطة المدنية مع السلطة الكنسية في معاقبة المهرطقين الأمر الذى حد من صلاحية الحاكم

الدينية وقلل من نفوذه وفى عام ١٢٢٨ أصدرت جمهورية ميلانو قانونا جديدا يقضى بنفى الهراطقة من هذه الجمهورية وهدم منازلهم ومصادرة محتوياتها وتجريم أشخاصهم وفرض غرامة على كل من يقوم بإيوائهم أو التستر عليهم . وقد أنشأت ميلانو لهذا الغرض هيئة مدنية وكنسية مختلطة لاكتشاف المهرطقين والتحقيق معهم . فى حين خول هذا القانون لممثل السلطة المدنية الحق فى الانفراد باعدام المهرطقين الذين تثبت إدانتهم فى غضون عشرة أيام . أما الوضع فى ألمانيا فكان يختلف عن كل من فرنسا وإيطاليا حيث نجد فى عام ١٢٣١ أن الملك هنرى السابع وحده هو الذى يملك بمفرده مصير ممتلكات المهرطقين المصادرة . فضلا عن أن القانون الألمانى سمح لورثة هؤلاء المهرطقين بالاحتفاظ ببعض الأملاك .

ويرجع السبب فى تضارب القوانين الأوربية والخاصة بالهرطقة فى القرون الوسطى إلى اعطاء الحرية للمحليات فى أن تصدر ما تشاء من تشريعات لدرجة أن البلد الواحد كان يسن قوانين مختلفة . ولهذا عجزت أوربا عن التوصل إلى نظام شامل ومتكامل لمعاقبة المهرطقين. وقد حاول البابا أنسونت الثالث أن يسد هذه الثغرة فى مجمع لاتيران المنعقد عام ١٢١٥ عن طريق التشدد فى استنان القوانين الكنسية الخاصة بمحاربة الهراطقة وتوحيدها . فضلا عن تحديد واجبات السلطة الزمنية فى هذا الشأن . ومن المفارقات أن الامبراطور فردريك الألمانى الذى حكم الفترة من ١٢١٥ حتى ١٢٥٠ هو الذى استطاع رغم شدة عدائه للكنيسة أن يضع حدا للتباين الموجود فى التشريعات فى مختلف المحليات . وقد فعل فردريك الثانى ذلك لأسباب سياسية إذ كان يرغب فى كسب رضا بابا روما هونوريوس الثالث عليه حتى يقوم بتتويجه عام ١٢٢٠ . غير أن العلاقات بينهما ما لبثت أن تدهورت فوجه البابا إلى الامبراطور فردريك تهمة الهرطقة الأمر الذى اضطر فردريك الثانى رغم تسامحه واتساع أفقه إلى المزايدة فى تشدده مع المهرطقين وذلك لتبرئة نفسه من تهمة الهرطقة التى سعى البابا إلى الصاقها به فأصدر فى الفترة بين عامى ١٢٢٠ و١٢٣٩ سلسلة من المراسيم التى تنكل بالمهرطقين . ونصت هذه المراسيم على ضرورة أن يقوم كل من يشتبه فى هرطقته بتطهير نفسه بنفسه والا تعرض لتجريدة من كافة الحقوق المدنية . وإذا لم يرعو المهرطق تقوم السلطات المدنية بحرقه .

وفى حالة تراجع المهرطق ونبذه للهرطقة بدافع الخوف من الموت يزج به فى السجن مدى الحياة كنوع من الكفارة عن ذنوبه وآثامه . أما فى حالة عودته إلى الغى والضلال توقع عليه عقوبة الموت وتصادر أمواله وتحرم ذريته من الميراث بل ومن شغل أية وظائف عامة . ولا يشفع للمهرطق سوى شئ واحد هو أن يشى بأهله وذويه وأصحابه من

المهرطقين . وإذا عن لإنسان أن يتصدى للدفاع عن مهرطق أو ايوائه أو التستر عليه فإنه يعرض نفسه للنفى ومصادرة أملاكه . ورغم أن المحاكم لا تأخذ بشهادة المهرطق فإن هذه الشهادة يعتد بها فى حالة واحدة فقط هى الوشاية بمهرطق آخر . ونصت القوانين التى سنها فردريك الثانى بهذا الشأن على ضرورة أن يحلف أى حاكم أو قاض اليمين على تطهير البلاد من كل أثر من آثار الهرطقة وإن لم يفعل هذا تعرض للمساءلة والطرد من وظيفته . ونصت القوانين أيضا على أنه فى حالة إخفاق أحد النبلاء فى غضون عام فى تطهير ضياعه وأراضيه من الهراطقة فإن ملكيتها تنزع منه وتؤول إلى أى كاثوليكى يثبت نجاحه فى القضاء عليهم .

وعندما بدأ العمل فى محاكم التفتيش البابوية أظهر فردريك الثانى عام ١٢٣٢ استعداده للتعاون مع الكنيسة واضعا جميع أجهزة الدولة فى خدمة المحققين فى هذه المحاكم الذين أعطاهم القانون الحق فى القبض على أى إنسان يشتبه فى هرطقته والزج به فى السجن فى انتظار صدور الحكم عليه بالاعدام بعد أن تكون الكنيسة قد أثبتت إدانته . وراقت هذه القوانين البالغة القسوة للكنيسة الكاثوليكية فتحمست لوضعها موضع التنفيذ ولم تقبل الكنيسة هذه المرة أن تتحول هذه القوانين إلى مجرد حبر على ورق . ولهذا قام البابا هونوريوس الثالث (المتوفى عام ١٢٢٧) بإرسال هذه القوانين إلى جامعة بلوجنا لتدريسها كجزء من منهج القانون . وبعد ذلك أصبحت هذه القوانين التى استحدثها فردريك الثانى جزءا لا يتجزأ من القانون المدنى ومن تقاليد النظام الاقطاعى . وكان القضاه الذين يحجمون عن تنفيذ هذا القانون يتعرضون للحرمان الكنسى والطرد من الوظيفة . ففى عام ١٩٢٢ امتنع بعض القضاة فى ريبتى عن تنفيذ هذه القوانين فقام البابا هونوريوس على الفور بطردهم من وظائفهم ، وعندما حاول شعب ريمينى بايطاليا الاعتراض على هذه القوانين ومقاومتها أجبرهم البابا على الامتثال لها . وفى عام ١٢٥٤ رضخت مدينة أستى بايطاليا وقبلت أن تدمج هذه التعليمات وتضمنها فى قوانينها المحلية . ثم اقتدت بها مدينة كومو فى سبتمبر عام ١٢٥٥ . كما أن هذه التعليمات أصبحت بحلول عام ١٣٥٥ جزءا لا يتجزء من قوانين مدينة فلورنسا . فضلا عن أنها أصبحت جزءا من القانون الكنسى العام الذى يحكم الغرب الكاثوليكى حتى يومنا الراهن . وفى عام ١٢٢٩ عندما اعتلى الملك الصغير لويس التاسع عرش فرنسا أصدر الأوامر إلى موظفى مملكته بتقديم كل عون ممكن للكنيسة فى حربها ضد الهرطقة . ونظرا لأن لنسل رنموند كونت تولوز تراخى فى التصدى للهرطقة فقد صبت الكنيسة جام غضبها عليه واضطرته عام ١٢٣٤ إلى استنان قوانين مشابهة فى تشددها لقوانين الامبراطور فردريك

تنص على مصادرة ممتلكات أى شخص يتقاعس عن مساعدة الكنيسة فى مطاردة المهرطقين : وبحلول عام ١٣١٥ تم فى شتى انحاء فرنسا تطبيق كل التشريعات التى سبق للامبراطور فردريك أن استنها فى ألمانيا . وفى عام ١٢٢٦ أصدر دون جايم مرسوما يحظر دخول المهرطقين إلى ولاية أراجون التابعة لها . وفى عام ١٩٣٤ اشترك هذا النبيل مع قساوسة مقاطعته فى استصدار مجموعة من القوانين من أجل إقامة محكمة تفتيش كنسية تتسم بالقسوة والغلظة مؤيدة فى ذلك موظفى المقاطعة .

وأصدرت هذه المحكمة للمرة الأولى قرارا يحظر على المواطنين تداول الكتاب المقدس باللغة الايطالية الدارجة أو حتى مجرد امتلاك نسخة منه . فقد كانت الكنيسة آنذاك تعترف فقط بالكتاب المقدس المكتوب باللغة اللاتينية وترفض ترجمته إلى أى من لغات أوربا الدارجة . وباستثناء البرتغال والدول الواقعة فى الشمال الأوربى التى لم تنتشر فيها الهرطقة أصبحت كل أنحاء العالم المسيحى فى القرون الوسطى تخضع لسلطان الكنيسة الساعية إلى استئصال شأفة الهرطقة .

ويتضح لنا مما تقدم أن محاكم التفتيش جاءت إلى الوجود كنتيجة لانتشار الهرطقة وأنها بدأت كمحاكم كنسية عادية ثم تطورت إلى محاكم مدنية فى تشكيلها وادارتها . وفى خلال الرحلة الانتقالية بين الطورين الكنسى والمدنى لهذه المحاكم لم تكن العلاقة بين السلطة الكنسية والسلطة الزمنية فيما يخص محاكم التفتيش واضحة . ففى روما وضع البابا جويجورى التاسع (١١٤٨ - ١٢٤١) مجموعة من اللوائح بمساعدة أنيبالدو عضو مجلس الشيوخ تسند إلى أعضاء هذا المجلس مسئولية القاء القبض على المهرطقين سواء كان المحققون فى أمر هرطقتهم مدنيين أو من الكنيسة أو حتى من أفراد الشعب الكاثوليكى العاديين . ومعنى ذلك إن روما عام ١٢٣١ تحت ولاية البابا جريجورى التاسع شاهدت ميلاد سلسلة من اللوائح التى أصدرها الشيخ أنيبالدو والتى تتعقب المهرطقين وتعاقبهم خارج الدوائر الكنسية وقضت هذه اللوائح بضرورة توقيع العقاب على هؤلاء المهرطقين فى خلال ثمانية أيام من تاريخ إدانتهم . وفى حالة مصادرة ممتلكات المهرطق يحصل مكتشف الهرطقة على ثلثها ويحصل السناتور أو عضو مجلس الشيوخ على الثلث ثم يخصص الثلث الأخير من هذه الممتلكات لصيانة واصلاح أسوار المدينة . وتنص هذه اللوائح أيضا على هدم المنازل التى يأوى إليها المهرطقون . وكانت اللوائح أيضا تفرض غرامة على كل من يعلم بوجود حالات هرطقة ثم لا يبلغ عنها وتقضى بعزل المحقق الذى يتراخى فى معاقبة الهرطقة وفرض غرامة كبيرة عليه . ودفع التحمس البابا جريجورى التاسع إلى التعبير عن عدم رضائه عن الأسلوب البطىء وغير المحكم الذى تتبعه

السلطات المحلية فى تطبيق اللوائح . فأرسل إلى رؤساء الأساقفة والأفراد فى جميع أرجاء أوربا لتنفيذها بكل دقة وحزم كل فى المنطقة التابعة له . واستطاعت محاكم التفتيش فى روما أن تصيب نجاحا ملحوظا فى معاقبة المهرطقين عندما قضت باحراق عدد منهم . وشجع هذا النجاح البابا جريجورى التاسع فأصدر مرسوما أصبح الأساس الذى قام عليه نظام محاكم التفتيش فى جميع أنحاء أرجاء العالم المسيحى . ويقضى هذا المرسوم بتسليم المهرطق إلى السلطة الزمنية لينزل به أقصى العقاب ويجعل منه أمثولة وعبرة لمن يعتبر . كما يقضى المرسوم بوضع المهرطق فى السجن المؤبد حتى فى حالة عودته إلى حظيرة الكنيسة . ويعاقب مرسوم جريجورى بالحرمان الكنسى كل من يعرف بوجود مهرطق ولا يبلغ عنه . ولكن الامبراطور فردريك الثانى لم يكن راضيا عن تدخل روما فى ممكلة نابولى التابعة لحكمه . ولهذا أسند مهمة عقاب المهرطقين إلى موظفيه كى يتخلص من تدخل رجال الكنيسة فى شئون مملكته غير أنه فى نفس الوقت أراد أن يؤكد للكنيسة شدة غيرته عليها .. ولهذا نراه عام ١٢٣١ يصدر دستورا يكلف موظفيه بمقتضاه بضرورة تعقب المهرطقين واستئصال شأفتهم وتطهير البلاد منهم وألا يسمحوا بأدنى انحراف عن معتقدات الكنيسة الكاثوليكية . ومن الواضح أن الأسباب التى دفعته إلى كل هذا التشدد كانت سياسية فهى لا تتفق على الإطلاق مع ما أشتهر به من ليبرالية واتساع أفق . فقد كان الهدف منها مسايرة الرأى العام . وحتى يظهر فردريك الثانى غيرته على المسيحية أمر أن تعقد محاكم التفتيش فى بلاده جلستين فى كل عام بهدف القضاء المبرم على المهرطقين . ولكن هذا الاضطهاد المنظم للمهرطقين لم يكن كافيا لارضاء البابا جريجورى عليها . فقد كتب إلى فردريك ينحى عليه باللائمة لأنه يتظاهر بالتحمس فى التخلص من الهراطقة فى حين أن هدفه الحقيقى هو التخلص من أعوانه الشخصيين وحرق عدد كبير من الكاثوليك الصالحين بزعم أنهم مهرطقون .

ويلاحظ فى تلك الفترة من تاريخ أوربا المسيحية أن محاكم التفتيش كانت تعانى من الاضطراب والتضارب فهى تختلف من مملكة إلى أخرى الأمر الذى دعا بابوات روما إلى التفكير فى توحيد نظامها والتأكد من كفاءة عملها .

وفى عام ١٢٢٦ انزعجت الكنيسة الكاثوليكية انزعاجا شديدا بسبب انتشار الهرطقة المعروفة باسم الكاثارية فى فلورنسا ومما ساعد على انزعاجها أن واحدا من اساقفتها وهو الأسقف فيليبو باترنون سقط فى وهدة الهرطقة . وقدم هذا الأسقف إلى المحاكمة غير أن المحكمة أطلقت سراحه عندما أعلن نبذه للأفكار المهرطقة . ولكنه سرعان ما ارتد إلى سابق هرطقته وأخذ يعلمها للناس . فاشتكى عليه عام ١٢٢٧ إلى البابا جريجورى

التاسع مهرطق تخلى عن هرطقته بعد أن اهتدى إلى صحيح الدين . وكان هذا البابا حديث العهد بالبابوية وشديد الغيرة على دينه فأمر بضرورة وضع الأمور فى نصابها وكون لهذا الغرض لجنة يمكن أن يقال إنها الأساس الذى بنيت عليه محاكم التفتيش البابوية . وهى شىء مختلف عن محاكم التفتيش المدنية التى نشأت فيما بعد .

وفى ٢٠ يونيه من عام ١٢٢٧ كلفت هذه اللجنة الراهب الدومنيكانى جيوفانى دى سالرنو وبعضا من زملائه باتخاذ الاجراءات اللازمة لردع الأسقف المهرطق باترنون واتباعه وإجبارهم على نبذ أفكارهم . ولم تجد اللجنة أية تشريعات فى القانون الكنسى بشأن محاكمة المهرطقين غير تلك التى أقرها مجمع لاتيران عام ١١٢٣ . ونجحت اللجنة فى القبض على الأسقف باترنون والزج به فى السجن . ولكن أصدقاءه الأقوياء تدخلوا لإطلاق سراحه بالقوة . وبعد ذلك اختص هذا الأسقف فى أسقفيته ليشغلها أسقف آخر . ونحن نرى البابا جريجورى التاسع فى عام ١٢٣٤ يتدخل فى العديد من حالات الهرطقة ويقبل الافراج بكفالة عن المهتمين بالهرطقة . ثم يرسل هـذه الحالات إلى المحقق المختص، الأمر الذى يدل على أن محاكم التفتيش لم تكن حتى الوقت قد تبلورت أو اتضحت معالمها كما أنها لم تكن تقوم بأداء عملها بانتظام . وظل هذا الوضع غائما حتى عام ١٢٣٣ عندما فكرت الكنيسة فى إنشاء جهاز دائم ومستقل يتولى عقاب المهرطقين . وقد وافق البابا جريجورى التاسع فى ذلك العام على مجموعة القوانين التى وضعها أسقف اندينجهو لتضييق الخناق على المهرطقين . وطلب البابا تدوين هـذه القوانين فى كتاب التشريعات الخاصة بمدينة فلورنسا والعمل بمقتضاها بصفة دائمة . وتدل هذه التشريعات على خلوها من أية اشارة إلى اسم محاكم التفتيش كما تدل على أنها تعتبر الأسقف ممثلا للكنيسة . وتقتضى هـذه القوانين أيضا بأن يتولى حاكم المقاطعة أو الأقليم القاء القبض على أى شخص بناء على طلب من الأسقف ويتعهد بمعاقبته فى خلال ثمانية أيام بعد أن تثبت الاسقفية إدانته . وهو نفس التشريع الذى سَبق أن استنه الامبراطور فردريك الثانى . ويبدو أن رجال الكنيسة حتى ذلك الوقت كانوا يميلون إلى وعظ الخارجين عنها وتبشيرهم أكثر من ترويعهم وانزال العقاب بهم.

يقول المؤرخون إن عام ١٢٣٥ من الناحية التاريخية شاهد الارهاصات الحقيقية لإنشاء محاكم التفتيش . ففى ذلك العام عين البابا جريجورى المسئول الدومينيكاتى عن مقاطعة روما التى تضم كلا من صقلية وتوسكانيا مفتشا فى محاكم التفتيش الموجودة بالمقاطعة . ونحو عام ١٢٤٠ شاءت الاقدار أن يتولى الأب المحتمس راجيرى

كالكاجين شئون مدينة فلورنسا . وكان هذا الرجـل يأخذ مهام وظيفته الكنسية مأخذ الجد كما كان حريصا على بسط نفوذه على المنطقة التابعة له . وبحلول عام ١٢٤٣ أصبح هذا الرجل يطلق على نفسه لقب «المحقق الدومينيكـاني للبابا» . ونحن نراه فى أحد الأحكام التى أصدرها عام ١٢٤٥ يسمى نفسه محقق أسقفية اندنجهو والبابا الآمر الذى يدل على عدم تحديد جهة تبعيته مثل هذه المحـاكم أى عدم تحديد إذا كانت محاكم التفتيش تخضع لسـلطة البابوات أو الأسـاقفة . ويرى المـؤرخـون أن راجيرى هو أول من جعل من محكمة التفتيش فى فلورنسا النموذج الذى سارت على دربه محاكم التفتيش فيما بعد . فقد افتتح نحو عام ١٢٤٣ محكمة تفتيش مستقلة فى مدينة سانتا ماريا نوفيلا الايطالية واستعان فى ذلك باثنين أو ثـلاثة من أبرز الرهبان اختارهم من الدير كما أنه عين بعض الكتبة العموميين لتسجيل وقائع الجلسات . واقتدت بهذه التجربة الفلورنسية الناجحة كل من أراجون ولانجويدوك الفرنسيتين ، وألمانيا، الأمر الذى انتهى إلى إنشاء جهاز دائم للتفتيش . وعلى أية حال يذهب بعض المؤرخين إلى أن بداية إنشاء محاكم التفتيش ترجع إلى عام ١٢٣٣ وهو العام الذى أصدر فيه بابا روما مرسومين بتكليف الرهبان الدومينيكان بتعقب الهرطقة ومعاقبة المهرطقين . ويبدو أن البابا لم يكن يفكر فى معاقبة المهرطقين من خارج الكنيسة بقدر ما كان يفكر فى معاقبة رجال الكنيسة الذين يتسترون على المهرطقين ويرشدونهم إلى وسائل التحايل على استجواب المحققين لهم وعلى رأس هذه الوسائل تظاهر المتهم بالإيمان بالمعتقدات الدينية الراسخة والأصيلة وتظاهره أيضا بنبذ الهرطقة . وبعث البابا جريجورى كتابا إلى أساقفته يبلغهم فيه تصميمه على إرسال الرهبان للتصدى للمهرطقين فى فرنسا والبلاد المجاورة ويطلب من الأساقفة أن يحسنوا استقبالهم وتقديم العون لهم لتمكينهم من أداء واجبهم على أفضل نحو . ويذهب البابا جريجورى فى مرسومه الثانى إلى أنه لهؤلاء الرهبان المفتشين الحق فى عزل الكهنة من وظائفهم إلى الأبد والحكم عليهم دون إعطائهم الفرصة فى الاستئناف والاستعانة بالأجهزة المدنية إذا اقتضى الأمر ذلك . وبعد أن أصدر جريجورى هذين المرسومين بوقت قصير عهد إلى المسئول الدينى عن تولوز بفرنسا اختيار بعض الرهبان والعلماء ليتعلم الناس صحيح الدين والتصدى للهراطقة . وقد استن جريجورى تقليدا سارت على نهجه محاكم التفتيش فيما بعد وأصبح سمة دائمة من سـماتها وهـو أن يقوم مسئول الكنيسة فى كل منطقة باختيار عدد من الأخـوة المحليين الموثـوق فيهم للبحث عن المهرطقين وفحص حالتهم والتحقيق معهم ومن الدلائل التى تشـير إلى أن فكرة إنشـاء محاكم التفتيش كمؤسسة مستقرة لها صفة الدوام لم تخطر على بال

البـــابوات آنــذاك أن رئيس أســـاقفة سنس اشتكى إلى البابا جريجورى من تدخل المحققين فى شــئون المنطقة التابعة له . فما كان من البابا إلا أنه أرسل إليه فى ٤ فبراير ١٢٣٤ خطابا يعتذر فيه عن تجاوزاتهم واقترح على رئيس الأســاقفة أن يلتجأ إلى الرهبان الدومينيكان وليس إلى هــؤلاء المحققين فى حــالة احتياجه إلى من يســاعده فى محاربة الهرطقة .. لم تكن فكرة استبدال رجال الاكليروس بمحققين من غير رجال الدين واردة آنذاك . وعدد القوانين التى أصدرها البابا جريجـورى فى عام ١٢٣١ للتغلب على مشكلة الهرطقـة يتضاءل أمـام مجمــوعة القوانين والتشريعات التى أصدرهـا فى فرنسا مجمع تولوز عام ١٩٢٩ ومجمعا بيزييه وآرلس عام ١٢٣٤ .

وقد ركزت جميع هذه المجامع على ضرورة إجراء التحقيقات مع المهرطقين داخل الكنيسة وليس من خارجها . ولكن كما أسلفنا ثبت على مر الأيام أن هذه الأداة الكنسية لم تكن تعمل بالكفاءة المطلوبة الأمر الذى دعا الكنيسة نحو عام ١٢٤١ إلى التفكير فى تحسين هذا الأداء . وهكذا بات من الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى وضع أسس عامة تسترشد بها محاكم التفتيش . ولهذا انعقد مجمع يتكون من ثلاث مقاطعات هى ناربون وآرلس وإكس نحو عام ١٢٤٣ وانتهى إلى وضع الإطار العام الذى أصبح الأساس الذى بنيت عليه محاكم التفتيش المستقلة عن الاكليروس . ورغم أن الاكليروس لم يجدوا أدنى غضاضــة فى التضحية بحقهم فى معــاقبة المهرطقين وتســليم هــذا الحق إلى جهاز مدنى غريب عنهم فإنهم اشــترطوا على هذا الجهاز أن يمتنع عن اجتناء أية مكاسب مادية من عمليات التحقيق وأن تعــود هذه المكاسب إلى الكنيسة . وفى حرصهم على تحقيق المغانم المادية لهم وللكنيسة نسى الاكليروس أنهم بذلك يتنازلون عن السلطة التنفيذية وعن حق اصدار الأحكام على رعيتهم . ولكن الجهاز المدنى لم يستبعد الاكليروس تماما فقد قبل حضورهم فى جلسات التحقيق بوصـفهم مراقبين ومقيمين لسيز العمل فيها .

وبطبيعة الحال أدى هذا الوضع إلى الحساسية فى العلاقة بين رجال الأكليروس والمحققين العاملين فى محاكم التفتيش . ولم تكن علاقة الاكليروس بالمحققين ثابتة أو متطابقة فى جميع البلاد والأزمنة . بل إنها تغيرت من وقت لآخر ومن بلد إلى بلد . ففى ايطاليا فقدت الأسقفيات استقلالها وأصبحت عاجزة عن مقاومة اعتداءات المحققين على صلاحيتها .

أما الوضع فى ألمـانيا فكان يختلف تماما فلم يقبل الأســاقفة (الذين كانوا أمراء البلاد فى نفس الوقت) أن يتدخل المحققون فى شئونهم أو أن يغتصبوا صلاحياتهم الأمر

الذى حال دون استحواذ المحققين فى محاكم التفتيش على السلطة بشكل دائم . وفى فرنسا حيث تمتع الاكليروس بقدر من الاستقلال أكبر من استقلال الاكليروس فى ايطاليا فقد دعا استفحال الهرطقة فى ربوعها إلى التخلى عن جانب من هذا الاستقلال وإلى الاعتماد على المفتشين المدنيين حتى لا يتهموا بالتقاعس أو الاهمال فى مقاومة الهرطقة . وفى بادىء الأمر وفى بعض الأحيان بلغت جرأة هؤلاء المفتشين المدنيين حدا جعلهم يتجاهلون الأساقفة تماما ويصدرون الأحكام على المهرطقين فى استقلال كامل عنهم ودون أدنى اشارة إليهم فكان من الطبيعى أن يغضب رجال الاكليروس من هذا الافتئات الصارخ على صلاحياتهم . ولم يسكت كاردينال البانو على هذا الافتئات على رجال الاكليروس فاصدر تعليماته إلى رئيس أساقفة ناربون بان يأمر المحققين بعدم إدانة الهراطقة أو انزال العقوبات بهم بغير علم الاكليروس وموافقتهم . وطرح هذا الموضوع على بساط البحث والنقاش فى مجمع بيزيبه عام ١٢٤٦ حيث احتدمت المجادلات والمساومات بين الاكليروس والمحققين واضطر الاكليروس إلى التنازل عن الغرامات التى يدفعها المهرطقون وتوجيهها للانفاق على سير العمل فى محاكم التفتيش . وبالرغم من وجود هذه المحاكم المدنية فقد استمر البابوات يعتبرون الأساقفة مسئولين عن محاربة الهرطقة فى أسقفياتهم المختلفة . ومعنى هذا أن البابوات استمروا فى اعتبار الاكليروس المصدر الحقيقى للتشريع وسن القوانين . وفى عام ١٢٤٥ وافق البابا أنسونت الرابع على المزيد من التنازلات لمحاكم التفتيش المستقلة عن الكنيسة وذلك بإعطاء محققيها الحق فى تخفيف أو تعديل بعض الأحكام التى سبق اصدارها . ولكنه اشترط أن يكون ذلك بعد موافقة الأسقف المختص . ولكن بحلول عام ١٢٤٦ عاد هذا البابا ليصدره أوامره إلى أسقف أجين لإجراء تحقيقات جادة ونشيطة ضد الهراطقة طبقا للقواعد التى وضعها كاردينال ألبانو ويمنحه نفس صلاحية المحققين فى العفو عنهم .

كما أننا نراه فى عام ١٢٤٧ يعتبر الأساقفة القضاه الحقيقيين الذين يحق لهم اصدار الأحكام على المهرطقين ويحثهم أن يبذلوا قصارى جهدهم لإرجاع المهرطقين إلى حظيرة الدين الصحيح قبل التفكير فى اصدار الأحكام عليهم بالموت أو بالحبس المؤبد أو أمرهم بالحج إلى الأراضى المقدسة فى فلسطين . وفى حالات الهرطقة المستعصية نصح هذا البابا أساقفته بضرورة التروى والاسترشاد برأى المحققين من ذوى الحجة بشأن الأحكام التى يزمعون اصدارها أو إذا كان من الأجدى إرجاء هذه الأحكام ، ورغم ذلك فقد تجاهل المحققون فى بعض الأماكن تعليمات البابا إلى أساقفته كما تدل على ذلك الأحكام

التى أصدرها برنارد دى كو فى الفترة بين ١٢٤٦ و١٢٤٨ . فهذه الأحكام تخلو تماما من أية إشارة تدل على موافقة الهيئات الكنسية عليها . وأمام سطوة المحققين اضطر مجمع فالانس المنعقد عام ١٢٤٨ إلى ارغام الأساقفة على احترام الأحكام التى يصدرها المحققون وإذاعتها بين الناس . وأصدر هذا المجمع قرارا بمنع الأساقفة من دخول كنائسهم إذا اعترضوا على أحكام المحققين أو المفتشين الذين لا يحفلون بأخذ رأى السلطات الكنسية ويتجاهلون الرجوع إليها . ولهذا نرى رئيس أساقفة ناربون يشكو إلى الإمبراطور من تجاوزات المحقق بيير ديرانت وزملائه لأنه عفا عن مهرطق اسمه الشيفالييه بيير دى كيوجنهام رغم ثبوت تهمة الهرطقة دون أن يعنى بأخذ رأيه أو حتى مجرد تبليغه الأمر الذى أحرج البابا انسونت واضطره إلى الغاء اجراءات المحقق المشكو فى حقه وبطبيعة الحال أثارت هذه التجاوزات غضب البابا الذى كان يعتبر نفسه صاحب الحق الوحيد فى اصدار العفو . ولهذا أمر البابا بضرورة الرجوع إليه فى كل حكم صادر لأن له الحق فى تعديل الحكم أو تخفيفه أو إلغائه . ويمكن القول إن المحققين غير الكنسيين فى عام ١٢٤٦ اعتبروا أنفسهم مجرد مساعدين يعاونون محاكم الأسقفيات فى عملها . فضلا عن أنه كان من المتوقع أن يتولى الأساقفة بناء السجون من أجل وضع المهرطقين التائبين فيها . ورغم أن الأساقفة تهربوا من هذه المهمة وأن الملك وجد نفسه مضطرا إلى إقامة هذه السجون فإن مجلس ألبى الذى عقده المفوض البابوى زووين عام ١٢٥٤ افترض أن هذه السجون تخضع لسيطرة الاسقفيات .

وأصدر مجلس ألبى أيضا سلسلة من التعليمات الخاصة بمعاملة الهراطقة من شأنها أنها سيطرة الأسقفيات على مصائرهم . ويجدر بالذكر أن المحقق الشهير برنارد دى كو الذى أشاح بوجهه عن الأسقفيات وضرب بصلاحياتها عرض الحائط عاد عام ١٢٤٨ ليعترف بخضوعه إلى السلطة الأسقفية وذلك عندما التمس النصح والمشورة من رئيس أساقفة جيوم من ناربون الذى أسدى إليه بعض النصائح العامة . ويذكر أن رئيس الأساقفة جيوم الناربونى انصرف فى عامى ١٢٥٠ و١٢٥١ إلى إنشاء محكمة تفتيش تابعة له لمعاقبة المهرطقين دون الرجوع إلى المحققين التابعين لبابا روما . وليس هناك أدل على ذلك من أن الأمور المتعلقة بمحاكم التفتيش كانت غائمة وأبعد ما تكون عن الوضوح . وقد سطر لنا البابا انسونت الرابع فى عام ١٢٥١ مذكرة لمح فيها إلى نيته السابقة التى ما لبث أن نبذها فى إعادة محاكمات للمهرطقين إلى سلطة الأسقفيات . ولكن هذه المحاولات التى بذلتها الكنيسة للاحتفاظ بسلطانها باءت بالفشل حيث أن الدخلاء من خارج الكنيسة استطاعوا فرض هيمنتهم على مصير المهرطقين وإن دل ذلك على شىء

فإنما يدل على احتدام النزاع والصراع بين السلطة الكنسية والسلطة غير الكنسية المتمثلة فى الرهبان على محاسبة المهرطقين وفى عام ١٢٥٢ بذل أساقفة تولوز وألبى وأجين وكارنبتراس جهدا للاحتفاظ بسلطتهم المضمحلة . واقترحوا اسناد مهمة التحقيق مع المهرطقين إلى الرهبان الدومينيكان ممن يقع عليهم الاختيار، الأمر الذى اضطر البابا انسونت الرابع عام ١٢٥٤ إلى تكرار تعليماته القاضية بعدم اصدار الأحكام على المهرطقين بالموت أو السجن إلا بعد الرجوع إلى الأساقفة وأخذ رأيهم وفى عام ١٢٥٥ أمر هذا البابا بضرورة تضافر جهود الأساقفة وتعاونهم وتشاورهم بشأن أى غموض قد يشوب نصوص القانون الخاص بالهرطقة .

ولكن هذا الاعتراف البابوى بسلطة الأسقفيات وولاياتها على المهرطقين انتهى به الأمر إلى الإلغاء على يدى اسكندر الرابع الذى أمر بعد شىء من التردد باستقلال محاكم التفتيش عن الأساقفة ثم عاد ليؤكد استقلال هذه المحاكم عن الأسقفيات فى عام ١٢٦٠ . ولم يمر هذا الالغاء دون رد فعل من جانب الكنيسة ففى عام ١٢٦٢ قام البابا ايربان الرابع باصدار تعليمات بضرورة تشاور المحققين مع الأساقفة فى حالة الحكم على المهرطق بالموت أو السجن المؤبد . وأيضا أكد البابا كليمنت الرابع هذا فى عام ١٢٦٥. وفى عام ١٢٧٣ أصدر جريجورى العاشر تعليماته من جديد بضرورة اشراك الأساقفة فى اصدار الأحكام الخطيرة على المهرطقين . وحتى ذلك الوقت كانت الكنيسة تعتقد أن الهرطقة مجرد انحراف عابر سوف يمضى إلى حال سبيله .. لكن تبين لها أن الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة وأن الهرطقة لم تكن أمرا طارئاً . ومن هنا نشأت الحاجة إلى استمرار محاكم التفتيش فى عملها . وأصبحت هذه المحاكم مؤسسات وجهازا دائما من أجهزة الكنيسة له قواعده الثابتة والمرعية . وقرر جريجورى ضرورة تضافر السلطة الأسقفية وسلطة المحققين . وعندما حدثت تجاوزات خطيرة وفاضحة من جانب محاكم التفتيش سعى البابا كليمنت الخامس إلى علاجها عن طريق الزيادة الطفيفة فى اشراف ومسئوليات الأسقفيات غير أن هذه الزيادة فى حد ذاتها لم تكن كافية لردع المحققين . وعندما كانت العلاقة بين الأسقف سمنا على عسل لم يكن هذا فى صالح المهرطق المتهم حيث أن الأساقفة كثيرا ما فوضوا المحققين (كما أن المحققين كثيرا ما فوضوا الاساقفة) فى اصدار الأحكام على المهرطقين .

ولكن سيطرة الأساقفة على محاكم التفتيش ومصروفاتها أصبحت أكبر فى ايطاليا منها فى أى بلد آخر عندما عهد نيكولاس الرابع عام ١٢٨٨ بالغرامات والمصادرات الناجمة عن معاقبة المهرطقين إلى نخبة يشترك المحققون والأساقفة فى اختيارهم

واشترط على المحققين عدم الصرف من هذه المبالغ بدون مراجعة الحسابات بانتظام . ويطبيعة الحال أدى ذلك إلى تقليص استقلال المحققين . ولكن هذا الوضع لم يدم طويلا . ودب النزاع بين الأساقفة والمحققين حول ميزانية محاكم التفتيش وأراد الأساقفة الاستفادة من إشرافهم عليها من الحصول على جانب من الغنائم والاسلاب . وكان النزاع المحتدم حول الميزانية غير كريم وغير لائق الأمر الذى دعا البابا بنيدكت الحادى عشر عام ١٣٠٤ إلى الغاء قرارات البابا السابق وإلى اصدار أوامره إلى الأساقفة بالامتناع عن التدخل فى الحسابات مطالبا بعرضها عليه أو على مندوبيه الخصوصيين .

كانت محاكم التفتيش تروق فى عين المجتمع الأوربى الأمر الذى ساعد على ترسيخ هذه المحاكم على أسس متينة وقواعد ثابتة بعد أن كانت فى البداية تنهض على أسس مهتزة . ويطبيعة الحال مع رسوخ أقدام محاكم التفتيش ازدادت كفاءتها فى اكتشاف الهرطقة وتوقيع العقاب على المهرطقين . ويموت الامبراطور فردريك الثانى عام ١٢٥٠ انزاحت العقبة الكأداء التى تعترض سبيل السلطة البابوية . وبذلك أصبح الطريق أمام الباب انسونت الرابع ممهدا كى يصدر فى ١٥ مايو ١٢٥٢ إلى جميع حكام ايطاليا ورجالاتها مرسوما مهما يقضى باستنان قانون يهدف إلى تأسيس تنظيم ثابت الأركان للتنكيل بالمهرطقين كجزء لا يتجزأ من البنيان الاجتماعى فى كل مدينة ودولة . وطبقا لهذا المرسوم البابوى صدر الأمر إلى كل الحكام بإشهار أسماء جميع المهرطقين فى قائمة تعلن على الملأ كما لو كانوا سحرة . وبمقتضى هذا المرسوم صار لزاما على كل من يكشف مهرطقا أن يقوم بالقبض عليه ويستولى على ممتلكاته . وتعين على كبار القضاة فى غضون ثلاثة أيام من توليهم السلطة تعيين اثنى عشر كاثوليكيا صالحا يعاونهم اثنان من الموقعين واثنان أو أكثر من الكتبة تتلخص مهمتهم الوحيدة فى القبض على المهرطقين والاستيلاء على ممتلكاتهم وتسليمهم إلى الأسقف أو راعى الكنيسة . وتكفلت الدولة بدفع رواتبهم وأجورهم . كما كانت شهادتهم مسلم بها ولا تحتاج إلى قسم على صحتها . وكانت هذه الشهادة نهائية ولا سبيل إلى دحضها أو نقضها إذا اجتمع ثلاثة فهم على رأى واحد . ونص المرسوم على أن يتولوا السلطة لمدة ستة قابلة للتجديد أو التغيير بناء على طلب الأسقف والرهبان ، وكان لهم الحق فى الحصول على ثلث المصادرات والغرامات المفروضة على المهرطقين ، فضلا عن أنهم كانوا جميعا مستثنون من أية تكليفات ويتمتعون بالحصانة وعدم التدخل فى أفعالهم . كما كان القانون يلزم جميع المواطنين بتقديم العون لهم حتى لا يتعرضوا لأشد العقاب .

وعندما قام المحققون بزيارة أماكن عملهم فعلوا هذا بمصاحبة نائب عن الحاكم من اختيارهم أو اختيار الأسقف . وكانت مهمة هذا النائب استدعاء ثلاثة رجال من نوى السمعة الطيبة من كل منطقة وأحيانا بحضور سكان المنطقة كلهم طالبا إليهم الكشف عن المهرطقين الذين يعرفونهم أو يعيشون بين ظهرانيهم والتبليغ عن كل الذين يختلفون فى أسلوب حياتهم عن سائر الناس .

والتزمت الدولة بالقاء القبض على جميع المتهمين والالقاء بهم فى السجون وتسليمهم سالمين وتحت الحراسة إلى الأسقف أو المحقق لتنفيذ الأحكام عليهم فى خلال خمسة عشر يوما من القاء القبض عليهم طبقا لمراسم فردريك . وأيضا كان المحققون يطلبون من الحاكم القيام بتعذيب كل المهرطقين الذين يرفضون الاعتراف بجرمهم أو الوشاية بأقرانهم . وفى حالة حدوث مقاومة ضد القبض على الهراطقة فإن المجتمع الذى تحدث فيه هذه المقاومة يتكفل بدفع غرامة كبيرة إذا لم يقدم المهرطق المتهم إلى العدالة فى خلال ثلاثة أيام . وكان لزاما على الحاكم أن يقوم باعداد أربع قوائم بأسماء الذين تم التشهير بهم أو حظرهم بسبب هرطقتهم . وكانت تتم تلاوة هذه القوائم على الملأ ثلاث مرات فى العام وتسليم نسخة منها إلى الأسقف ونسخة أخرى إلى الرهبان والدومينيكان ونسخة ثالثة إلى الفرنسيسكان . وأيضا تعين على الحاكم تدمير منازل المهرطقين فى خلال عشرة أيام من صدور الحكم ضدهم . وكذلك تحصيل الغرامات المفروضة عليهم فى خلال ثلاثة شهور وأن يزج فى السجن بكل من يمتنع عن دفع الغرامة وأيضا استمرار حبسهم حتى يقوموا بدفع الغرامة . وكانت حصيلة الغرامات والمصادرات توزع على ثلاثة أجزاء : جزء تحصل عليه المدينة وجزء آخر يذهب إلى كل المشتركين فى عملية القبض وتوقيع العقوبة على الهراطقة وجزء ثالث يذهب إلى الاساقفة والمحققين للانفاق منه على التنكيل بالمهرطقين واضطهادهم .

وتعين على الموظفين المختصين تسجيل هذه الوقائع فى السجلات الرسمية المحلية إلى جانب تسجيل كل القوانين البابوية فى هذا الشأن حتى لا يقعوا تحت طائلة الحرمان من الكنيسة . فضلا عن تعرض المدينة بأسرها إلى الحظر . وكذلك تعرض الموظفون الذين ينتهكون القوانين الخاصة بالهرطقة للغرامة والعار المستديم وتعين على الحكام والموظفين القسم بمراعاة هذه القوانين لتجنب الطرد من الوظيفة ودمغهم بالشنار الأبدى وبدفع غرامة قيمتها مائتا مارك ، والقاء ظلال الهرطقة عليهم مما يقتضى« العزل من كافة

الوظائف العمومية . وتعين على كل حاكم تعيين ثلاثة رجال كاثوليك صالحين فى خلال عشرة أيام من توليه السلطة بناء على ترشيح الاساقفة والرهبان . وتتلخص مهمة هؤلاء الكاثوليك الثلاثة فى التحقيق فى تصرف الحاكم المارق الممتنع عن تنفيذ القوانين . وأيضا تعين على كل حاكم فى بداية مدة خدمته ونهايتها قراءة المرسوم فى كل الأماكن التى يقوم الاسقف أو المحقق بتحديدها .

وقبل وفاة البابا انسونت الرابع أجرى عام ١٢٥٤ بعض التعديلات الطفيفة على المرسوم البابوى . من الأعوام فى ١٢٥٥ إلى ١٢٥٧ قام البابا الكسندر الرابع بمراجعة المرسوم ثم أعاد إصداره فى عام ١٢٥٩ . وفى عام ١٢٦٥ أعاد البابا مراجعته بعناية مجريا عليه بعض التعديلات . وتتم الأوامر البابوية المشددة بخصوص تنفيذ نصوص المرسوم على وجود بعض جيوب المقاومة غير أنها كانت ضئيلة فى مجملها مثل رفض سلطات جنوة بايطاليا عام ١٢٥٦ الانصياع للأوامر البابوية مما دفع الكسندر الرابع إلى تقريرها والتهديد بفرض الحظر والحرمان الكنسى عليها إذا لم ترضخ للمرسوم فى خلال خمسة عشر يوما . وهو نفس ما حدث فى مانتوا عام ١٢٥٨ .

وتتصف ايطاليا بوجود نظام مستقر ودقيق للتفتيش على درجة عالية من الكفاءة تقوم الدولة بإدارته وتتكفل بنفقاته . ويبدو أن البابوات أخفقوا فى إقامة انظمة مماثلة على نفس القدر من الكفاءة خارج ايطاليا غير أن هذا لا يعنى بحال من الأحوال أن البلاد الأوربية الأخرى فى العصور الوسطى أهملت فى تعقب المهرطقين فقد كانت القوانين العامة فيها والروح المحافظة للطبقة الحاكمة تلزم جميع المواطنين فى هذه البلاد بتقديم العون والمساعدة للمفتشين كما سارع الملوك الاتقياء والورعين بالزام رعاياهم بذلك . وطبقا لبنود معاهدة باريس كان لزاما على جميع موظفى الدولة العموميين مساعدة المفتشين فى القبض على المهرطقين . وتعين على جميع المواطنين الذكور فوق سن الرابعة عشرة والاناث فوق سن الثانية عشرة أن يتعهدوا بضرورة الكشف عن المدنيين للأساقفة . ونصت قرارات مجلس ناربون الصادرة عام ١٢٢٩ ومجلس البى المنعقد فى عام ١٢٥٤ على ضرورة تقديم العون المجانى للمحققين . كما أن هذه القرارات هددت بتقريع السلطة الزمنية المتمثلة فى الحكام والأمراء إذا تقاعسوا عن أداء واجبهم ومساعدة محاكم التفتيش أو عن تنفيذ حكم الإعدام فى المهرطقين ومصادرة ممتلكاتهم . وزود الملك كل محقق بخطابات تخول له الحق فى التمتع بحماية سائر موظفى الدولة له وتوفير الأمان له

ومساعدته فى أداء مهمته . وتدل الوثائق أن أول شىء فعله أى محقق عقب تعيينه هو عرض أوراق تعيينه على الملك أو الحاكم لتقديم المساعدة له حتى يتجنب العقوبات العديدة التى نص عليها المرسوم البابوى ثم يقوم الملك أو الحاكم بتزويد المحقق بخطابات تأمر موظفى الدولة ببذل أقصى جهد ممكن لتسهيل مأموريته . فإذا تقاعس الموظف فى مساعدة المحقق يصبح فى نظر القانون متواطئاً مع المهرطق . وإذا مضى على تقاعسه عام توجه إليه تهمة الهرطقة ويوقع عليه أقصى عقاب .

وعندما سمع البابا الكسندر الرابع عام ١٢٥٧ أن مدينة مانتوا استنت بعض القوانين المارقة التى تعترض سبيل محـــاكم التفتيش استبد به الغضب وأمر أسقف مانتوا بالتحقيق فى هذا الأمر كما أمر بالغاء أى شىء من شأنه تعطيل أعمالها ولوح مهددا بفرض الحظر والحرمان الكنسى على مدينة مانتوا وسلطاتها الحاكمة . وأيضا أصدر البابا ايربان الرابع أمرا مماثلا وطبقه على العالم الكاثوليكى من أدناه إلى أقصاه الأمر الذى أعطى محاكم التفتيش اليد الطولى وصار معروفا أن استنان القوانين المعطلة لعمل محاكم التفتيش ينطوى على خرق القانون الكنسى ومن ثم يعتبر لاغيا . وإذا وجد المحقق أى انتهـاك للقانون الكنسى فى أى مكان بادر بإرغام السلطة المحلية على الغائها .

ولكن هذا لم يمنع بعض الملوك أمثال فيليب الجميل (لى بيل) من التجرؤ على الكنيسة أحيانا وحماية رعاياهم منها .

وفى البلاد الواقعة وراء الألب لم تكن الدولة مسئولة قانونا عن تدبير النفقات اللازمة لمحاكم التفتيش كما كان الحال فى ايطاليا . غير أن ملوك هذه البلاد كانوا فى العادة لا يبخلون فى الصرف على محاكم التفتيش والتى لم تكن تحتاج فى إدارتها إلى الكثير من الأموال حيث أن أديرة الدومينيكان وفرت الأماكن المطلوبة لعقد جلساتها .

وفى العادة لم يتقاعس الموظفون العموميون فى أداء ما كان المحققون يطلبونه منهم خوفا من توجيه تهمة الضلوع فى الهرطقة إليهم . وعندما تقاعس بعض الأساقفة فى بناء السجون تطوع الملوك المتحمسون لبنائها وتسيير أمورها . وكان حاكم تولوز من أكثر الحكام تحمسا لبناء هذه السجون والصرف عليها . وإلى جانب ذلك كان من حق المحقق استدعاء أى خبير يريد التماس المشورة الجانبية لديه . وفى حالة تقاعس أى من رجال الدين عن مساعدة المحققين فى محاكم التفتيش سعى البابا إلى الانتقام منهم .

كان المحققون فى محاكم التفتيش يتمتعون بسلطان عظيم . ونستدل على هذا من

قصة نبيل ايطالى يدعى كابيلو دى شيز . ففى عام ١٢٦٠ أدانته محكمة التفتيش بتهمة الهرطقة وأمرت بمصـــادرة أراضيه . ولكنه رفض الانصياع للحكم الصادر ضده . فطلب المحقق واســـمه فريا أندريا العون من المواطنين الذين يعيشون فى مـــدينة فيتـربو المجاورة فهبوا لمساعدته وكونوا جيشا زحف على قلعة المهرطق كابيلو وحاصرها . والتجأ كابيلو الداهية إلى الحيلة فأعطى قلعته وممتلكاته إلى نبيل ايطالى صالح يدعى بيترو جياكومو صوردى الأمر الذى استدعى عدم استيلاء جيش فيتربو على أملاك النبيل المهرطق حيث أنها آلت الآن إلى يدى رجل كاثوليكى صالح . واضطر البابا الكسندر الرابع إلى التدخل وأصدر أوامر إلى بيترو جياكومو صوردى أن ينأى بنفسه عن هذا الصراع المحتدم حتى يصبح حقه فى امتلاك القلعة لاغيا . وتدل هذه الحادثة على مدى نفوذ المحققين فى محاكم التفتيش وحقهم فى تشكيل الجيوش واعلان الحروب على الهرطقة . وبلغت سلطة المحققين مبلغا جعل المفوض البابوى نفسه يمتنع عن التدخل فى عمله كما كان هؤلاء المحققون يتمتعون بالحصانة ضد الايقاف أو الحرمان الكنسى إلا بأمر البابا نفسه . ويتبين لنا أن المحققين فى عام ١٢٤٥ كانوا يتمتعون بحق تبرئه اللصيقين بهم والعفو عن تجاوزاتهم كما أنهم كانوا يتمتعون بالحصانة من الحرمان الكنسى . فضلا عن تمتعهم بالحق فى عدم اطاعة أى من القيادات والذهاب إلى روما حيث المقر البابوى والإقامة فيها . وفى بادىء الأمر كانت امتيازاتهم تنتهى بموت البابا التى أصدرها ولكن فى عام ١٢٦٧ اكتسبت هذه الامتيازات صفة الدوام .

وتضاربت القوانين والتشريعات بشأن سلطة عزل المحققين فعند تعيين الكوادر الدينية القيادية كانت فى بادىء الأمر تتمتع بسلطة ابعاد المحققين أو عزلهم بعد إجراء المشاورات . ففى عام ١٢٤٤ أعلن البابا انسونت الرابع أن قيادات الرهبان من حقها أن تستبعد أو تلغى أو تستبدل أو تنقل أيا من عناصرها العاملة فى محاكم التفتيش حتى وأن كان البابا نفسه هو الذى قام بتكليفها . ولكن لم يمض على ذلك اكثر من عشرة أعوام حتى جاء البابا الكسندر الرابع ليتبع سياسه مترددة ومذبذبة تدل على سعى المحققين الحثيث للحصول على استقلالهم عن السيطرة البابوية . ومن دلائل هذه السياسة المذبذبة أن البابا فى عام ١٢٥٦ أكد حق القيادات الدينية المحلية فى عزل واستبعاد المحققين ثم عاد ليسحب منها هذا الحق فى ٥ يوليه ١٢٥٧ . ثم عاد مرة أخرى فى ٩ ديسمبر من نفس هذا العام ليغير رأيه فى مرسوم بابوى قام خلفاؤه باعادة إصداره وهكذا أصدر البابوات

مراسيم متضاربة . ثم جاء البابا بونيفاس الثانى ليؤكد حق القيادات الدينية المحلية فى استبعاد من تشاء . ولكن المحققين اعترضوا على ذلك بقولهم إن الاستبعاد لابد أن يكون مسببا وأن يتم بعد اجراء محاكمة عادلة للمحقق . وهى شروط تهدف إلى التعجيز وتجعل من المتعذر ايقاف المحقق عن عمله . ومن جانبه حاول البابا كليمنت الخامس اصلاح هذا الوضع فقرر أن يكون عزل المحقق من سلطة البابا ووحده وأن يتم نتيجة ارتكاب المحقق بعض الجرائم منها استخدام سلطته بالباطل أو أن يكون قد تقاعس فى استخدام سلطته لغنم ينتظره أو بدافع الكراهية أو المكسب أو ابتزاز المال أو قيام المحقق بمصادرة ممتلكات كنسية لذنب ارتكبه أحد القساوسة . ولكن هذه الاشتراكات والمحاذير البابوية لم يكن لها أى جدوى فى الحد من سلطة المحققين .

وحاول رؤساء الرهبان الفرنسيسكان اخضاع المحققين لسلطانهم فاستحدثوا نظام تكليفهم لفترات معينة . ففى عام ١٣٢٠ اتبع رئيس الفرنسيسكان ميشيل دى سيزنيا نظام تكليف المحققين لفترة لا تزيد على خمسة أعوام . ونحن نشاهد البابا جريجورى الحادى عشر يطلب من رئيس الفرنسيسكان ابقاء محقق روما فرا (الراهب) جابرييل دى فيتربو فى وظيفته بسبب مزاياه العظيمة . ومما يدل على أن نظام التكليفات لفترات زمنية محددة ظل متبعا صدور قرار عام ١٤٣٩ بتعيين فرا فرانسيسكو دا ميشيل كمحقق لفلورنسا بعد انتهاء مدة تكليف المحقق فراجاكوبو بيادا . ورغم ذلك فقد خول البابا ايوجنيوس الرابع عام ١٤٣٢ لرئيس أديرة الفرنسيسكان جوجليلمو دى كاسال السلطة المطلقة فى تعيين المحققين وعزلهم . ولكن الرهبان الدومينيكان لم يلجأوا إلى تكليف المحققين لفترات محددة كما أنهم سمحوا للبابا بالتدخل المستمر فى سير أعمالهم . ثم أن البابا نفسه كان يداوم على اصدار التكليفات المباشرة ولم يكن هناك سبيل إلى تغيير أو ابعاد أصحاب هذه التكليفات الا بأمر من البابا شخصيا وحتى عندما سمح البابا للرئاسات الدينية المحلية بعزل المحققين لم يكن ذلك مجديا لأن البابا فى نهاية الأمر كان يتمتع بسلطة الغاء أية قرارات محلية . فعلى سبيل المثال أعطى البابا جون (يوحنا) الثانى عشر عام ١٣٢٣ أبى فرابيبرو دى بيروجيا محقق أسيسى خطابات تكفل له الحماية فى الايقاف والعزل . ونحن نسمع فى عام ١٣٣٩ عن قيام رئيس اديرة الفرنسيسكان بعزل محقق اسمع جيوفانى دى بورجو واستبداله . وتمثل حالة المحقق فرانسيسكو دى سال مدى الفوضى الضاربة بأطنابها فى نظام تعيين المحققين فقد عينه

الرئيس الدينى المحلى فى أراجون محققا ثم قام خليفته بعزله ليعيده البابا مارتن الخامس إلى وظيفته عام ١٤١٩ مشترطا على رئاساته الدينية عدم عزله . ولكن فى عام ١٤٣٩ قام البابا ايوجنيوس الرابع وكذلك البابا سكتستوس الرابع فى ١٤٧٤ بتجديد المرسوم الذى سبق أن أصدره كليمنت الرابع والقاضى بعدم قابلية المحقق للعزل من قبل رؤسائه الدينيين المحليين . وأراد هذان البابوان من المحققين التصرف بمسئولية فأمرا بتجميع أية شكاوى ضدهم أمام رئيس النظام الدينى الذى يتبعونه وأعطياه حق معاقبة المحققين إلى حد عزلهم من وظائفهم .

ودفعت هذه التشريعات المتضاربة المحققين إلى اعتبار انفسهم مسئولين عن أفعالهم بوصفهم رهبانا مسئولين عن تصرفاتهم بوصفهم محققين أمام البابا وحده وذهبوا إلى أن اتخاذ اجراءات عزل المحققين تتم نتيجة إصابتهم بالمرض والشيخوخة وثبوت الجهل عليهم . ورأى هؤلاء المحققون أن مرءوسيهم من القساوسة والمندوبين مسئولون أمامهم كما رأوا أنه لهم الحق فى اتهام أى سلطة دينية بالهرطقة إذا هى حاولت المساس بمرءوسيه أو الاساءة إليهم . وبسبب تمرد المحققين على السلطة الدينية المحلية وما نجم عن ذلك من فوضى اضطر البابا يوحنا الثانى عشر إلى التدخل للحد من جبروتهم معلنا ضرورة انصياع المحققين فى كل الأمور إلى رؤسائهم .. ولكن هيهات فقد تسبب الانشقاق العظيم الذى حدث للكنيسة الكاثوليكية لفترة ما فى اضعاف قبضة البابوات على المحققين الذين تجاسروا على رؤسائهم ووجهوا إلى رؤسائهم تهمة الاشتباه فى هرطقتهم . حتى حق الراهب أو رجل الدين فى الالتجاء إلى الكنيسة والاحتماء بها تلاشى أمام جبروت المحققين وسطوتهم . وهكذا فقد الرهبان ما لديهم من حصانة . حتى الملوك أنفسهم خضعوا لهيمنة المحققين فى محاكم التفتيش . ولم ينج من هذه الهيمنة سوى المكتب الاسقفى الذى استمر فى الاحتفاظ بشىء من هيبة ومناعة إلا إذا كان المحقق قد حصل من البابا على خطابات تبيح له التدخل فى شئون هذا المكتب . واقتضى واجب المكتب الاسقفى إذا ثارت لديه شكوك حول عقيدة الاسقف أن يقوم بجمع الأدلة بكل جد واجتهاد ورفعها إلى بابا روما لفحصها واتخاذ القرارات المناسبة . وقد استشاط البابا يوحنا الثانى عشر غضبا من صلف وعجرفة المحقق الصقلى ماثيو دى كونتيجى لتجرئه على معاقبة جيوم دى باليه رئيس شمامسة فريجوس ومندوب الكرسى البابوى . ودفع الغضب البابا عام ١٣٢٧ إلى اصدار مرسوم يمنع الهجوم على موظفى البابا بدون

الحصول على خطابات من البابا تسمح بذلك . ويطبيعة الحال يدل هذا الوضع على مدى سطوة محاكم التفتيش والمحققين غير أنه يدل فى الوقت نفسه على أن المكتب الأسقفى كان يحظى بشىء من الهيبة والاحترام .

وعلى الرغم من أن المحققين لم تكن لديهم سلطة إصدار الأحكام على الأساقفة فقد تعين على الأساقفة طاعة المحققين . وتتضمن التكليفات العادية الصادرة من البابا إلى المحققين أوامر إلى رؤساء الاساقفة والأساقفة وبقية رجال الكنيسة بضرورة طاعة المحققين حتى لا يتعرضوا للحرمان الكنسى والايقاف والحظر . وتنم اللهجة التى أصدر بها المحققون أوامرهم وتعليماتهم إلى الاسقفيات على العجرفة . والصلف والتسلط . وكان البابا يخاطب الاسقف بالأخ المحترم فى حين يخاطب المحقق بالإبن الحبيب كما كان المحقق يعتبر نفسه فى مرتبة أعلى من مرتبة الأسقف وكانت طاعة المحقق بمثابة طاعة البابا نفسه . وقد انتهج البابوات هذه السياسة لأنهم فى العادة اعتبروا المحقق حليفا يساعدهم فى اخضاع الكهنوت لسيطرتهم . وهكذا نجد البابا بونيفاس الثانى يعطى عام ١٢٩٦ توجيهاته إلى الاساقفة بقمع التصرفات غير المضبطة لبعض الرهبان . وأرفق بتوجيهاته نسخا فى مرسومه الصادر إلى المحققين ومعه تعليمات بابوية بحث الاساقفة على أداء واجبهم وتبليغه بأمر المتقاعسين فى أداء واجبهم . ورغم تفوق المحققين على الاساقفة فقد كان كثير من المحققين يطمعون فى الترقى إلى درجة أسقف . مثل الراهب الدوبرا ندينو كافالكاف فى فرنسا الدى صار اسقف فيتربوا كما أن الراهب وجيرى كالكاجين حصل عام ١٢٤٥ على أسقفية كاسترو فى ماريما . وكذلك تمت فى عام ١٣٤٣ ترقية المحقق الراهب أندريا دابيروجيا إلى مرتبة أسقف . ونفس الترقية كانت من نصيب الراهب بيترو دى اكويلا الذى عين عام ١٣٤٦ أسقف سانت نجلو دى لومباردى . وفى عام ١٣٥٠ نرى الراهب سيجينورى يطلب من البابا تعيينه فى اسقفية فلورنس الشاغرة . وهذه مجرد حالات أوردناها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

والجدير بالذكر أن نظام محاكم التفتيش كجهاز ضخم وهائل يشمل العالم المسيحى الغربى بأسره صادف من آن لآخر بعض الصعوبات والاعتراضات برغم تجنيد وتأييد البابوات والملوك له . فتاريخ هذا النظام يدل على وجود حالات كثيرة من المقاومة الشعبية ومن الصراع والتمرد البائس . ولكن الكنيسة الكاثوليكية قامت بقمع هذه المقاومة وذلك التمرد قبل أن يستفحل خطرهما . وبطبيعة الحال كان الوقوف فى وجه المحققين فى

محاكم التفتيش يتطلب من المعترض شجاعة عظيمة حيث أنه تعرض للطرد من الكنيسة . ويعد مرور عام على طرد المتمرد من الكنيسة يصبح مهرطقا من الناحية القانونية الأمر الذى أجاز حرقه بدون محاكمة وبدون صفح أو غفران . وإذا حدث أن توفى هذا المهرطق قبل أن تعاقبه محاكم التفتيش فإن هذه المحاكم لم تتورع عن الانتقام من أبنائه وأحفاده .

وساعد على تحكم المحققين فى الاساقفة أن رجال الكنيسة كانوا مفككين ولم يوحدوا صفوفهم دون محاكم التفتيش درءا لأى عدوان على صلاحيتهم . بل أن بعضهم دفعه التعصب عن حسن نية إلى مؤازرة المحققين كما أن البعض الآخر أظهر لا مبالاة وعدم اكتراث بما يحدث . ولكن ليس هناك أدنى شك فى أن غالبية الاساقفة ورؤسائهم كانوا منذ البداية يستهجنون أعمال الرهبان الذين يتولون التحقيق مع الهراطقة . وعبثا حاولت بعض المجالس المتعاقبة مثل مجلس تورز فى عام ١٢٣٩ ومجلس بيزييه فى عام ١٢٤٦ ومجلس البى فى ١٢٥٤ ثم مجلس ليل فى ١٢٥١ كسر شوكة المحققين باصدار الأوامر إلى الاسقفيات أن تتولى اجراءات التفتيش بنفسها داخل حدودها وأن تطلب أيضا من المحققين تسليم كل سجلاتها ومستنداتها إلى الكنيسة . ولما باءت المجالس بالفشل فى الحد من سلطة المحققين اكتفى مجلس البى المنعقد عام ١٢٥٤ دون جدوى بطلب نسخ من هذه السجلات . وغضب المحققون من هذا التدخل فى شئونهم فجأر بعضهم عام ١٢٥٠ بالشكوى من أن الاساقفة يساعدون المهرطقين على أن يستمروا فى غيهم وضلالهم بالهجوم المستمر على المحققين والتشكيك فى صلاحيتهم وباستثناء المانيا لم تبد الكنيسة فى البلاد الأوربية الأخرى أية مقاومة تذكر . وكان المحققون فى صراعهم ضد الاسقفيات يعتمدون على تأييد الكرسى البابوى فى روما . ونحن نرى المحقق الفرنسى هنرى دى تشاماى يشكو للبابا يوحنا الثانى والعشرين من أن اسقف ماجيلون يتدخل فى أدائه لعمله فى مدينة مونبلييه فأصدر البابا تعليماته إلى المحقق بتجاهل مزاعم الأسقف . وقد كانت القضية منذ البداية محسومة لصالح المحققين . ففى عام ١٤١٠ أدرك رئيس اساقفه ناربون ومرسيه أن البابا ايوجينيوس الرابع ليس على استعداد لأن يستمع إلى شكواهم ضد غلواء المحققين وتعسفهم . وطلب الاساقفة من البابا أن يتمهل فى اتخاذ أى قرار فى هذا الأمر لحين موافاته بالمزيد من التفاصيل . ولم ينتظر البابا موافاته بهذه التفاصيل بل بادر بالرد بأن المحقق يتهمهم بالعمل على وضع المعوقات والعراقيل فى سبيله . وأضاف أن أهم عمل يجب على الكنيسة أن تضطلع به هو تحطيم الهرطقة وأن الطريق الوحيد

لكسب رضاه هو مساعدة محاكم التفتيش على أداء عملها . وأن هذه المحاكم انشئت من أجل التخفيف من ارهاق العمل الذى يعانى منه الاساقفة. وحتى يزيل التوتر القائم بين المحقق والأسقفية طلب البابا من المحقق التنازل عن شكواه ضد الاسقفية مقابل اسقاط الاسقفية للتهم التى توجهها ضده .

والجدير بالذكر أن البلاد الواقعة فى شمال أوربا لم تعرف محاكم التفتيش حيث أن هذه المحاكم لم يكن لها وجود فى بريطانيا أو الدنمارك أو اسكندناقيا . ولم يكن للقوانين التى استنها فردريك الثانى لاستئصال الهرطقة أى استعمال فى بريطانيا التى خلت من القوانين التى تعاقب الهرطقة والمروق على الدين عندما قام رئيس اساقفة كانتربرى روبرت كيلو اربى وأساتذة جامعة اكسفورد عام ١٢٧٧ بشجب الاخطاء الناجمة من اتباع فلسفة ابن رشد وايضا عندما أدان رئيس اساقفة بكنام عام ١٢٨٨ هرطقة الراهب ريتشارد كريبويل وعندما اعتبر رئيس اساقفة لانجهام فى عام ١٣٦٨ الايمان بالثلاثين بندا كنسيا نوعا من الهرطقة حينئذ بحث رجال القانون الانجليز عن وسيلة لمعاقبة المهرطقين وردعهم فوجدوا أن انجلترا تخلو من القوانين التى تعاقب الهرطقة . ولهذا السبب استحدث البعض عقوبة حرق المهرطق على الخشبة . وهى عقوبة لم تستخدم فى اكسفورد غير مرة واحدة وذلك فى عام ١٢٢٢ عندما اجتمع المجلس الكنسى فى اكسفورد لاصدار حكم بالحرق على رجل دين ارتد عن المسيحية إلى الدين اليهودى . ونفس الشىء ينطبق على اتهام طائفة الفرسان المعروفة باسم اتباع الهيكل بالهرطقة فقد احتارت الكنيسة الانجليزية فيهم فلجأت إلى البابا كى يصدر عليهم حكما بالادانة . ولكن هذه الادانة البابوية كانت تتعارض مع روح المؤسسات الانجليزية ومن ثم لم يكتب لها الدوام . وعند اتهام ويكليف بالهرطقة لم تفكر الكنيسة الانجليزية فى الالتجاء إلى روما لتقديمه أمام محكمة بابوية خاصة . وطبقا للقانون الانجليزى الصادر فى ٢٥ مايو ١٣٨٢ قام الملك بإصدار تعليماته إلى مأموريه بالقبض على اتباع ويكليف ومريديه الذين جابوا البلاد للتبشير بتعاليمهم المهرطقة ونشرها بين الناس وأن يطلبوا من المارقين تقديم مبررات لتصرفاتهم (انظر كتابى «الهرطقة فى الغرب» دار سينا للنشر ١٩٩٧) . وأصدر الملك أمرا باحراق المهرطق سوتريه بعد أخذ موافقة البرلمان الانجليزى على ذلك الأمر الذى أدخل لأول مرة فى انجلترا عام ١٤٠٠ (وهو وقت من الواضح تأخره) عقوبة اعدام المهرطقين وخول هذا القانون الاساقفة سلطة القبض على المهرطقين والزج بهم فى السجن

حتى يقوموا بتطهير انفسهم كما ألزمهم باتخاذ الاجراءات القانونية ضدهم خلال ثلاثة شهور من تاريخ القبض عليهم . والجدير بالذكر أن الاساقفة فى انجلترا كانوا الفيصل والمرجع الأول والأخير فى قضايا الهرطقة فهم الذين يصدرون الأحكام على المهرطقين ويأمرون عمد البلاد ووجهائها بتنفيذ عقوبة الحرق فوق هضبة عالية . وفى عام ١٤١٤ أصدر الملك هنرى الخامس قانونا مزج فيه العناصر الدينية والعناصر العلمانية فى تشكيل محاكم التفتيش . وهكذا أمكن القضاء على الطائفة المهرطقة المعروفة باسم اللولارديين (راجع كتابى «الهرطقة فى الغرب») . ورغم أن الملك هنرى الثامن ألغى عام ١٥٣٣ العمل بقانون ١٤٠٠ فإنه احتفظ بعقوبة حرق المهرطقين أحياء . وحين تولى الملك أدوارد السادس أريكة الحكم قام بالغاء هذا القانون كما ألغى العمل بقانونى ١٣٨٢ و ١٤١٤ . ولكن صرامة عقوبة الهرطقة ما لبثت أن عادت إلى الظهور فى عهد فيليب ومارى . وأيضا عاد البرلمان إلى العمل بالتشريعات الصادرة فى أعوام ١٣٨٢ و ١٤٠٠ و ١٤١٤ وهى تشريعات صارمة نصت على احراق المهرطقين . وعندما تولى الملك تشارلس الثانى الحكم اراد من الكنيسة الكاثوليكية أن تنتهج سياسة متسامحة فأمر عام ١٦٧٦ بالقضاء على تجاوز المحاكم الكنسية وشططها فى التصدى لحالات الالحاد والتجديف والهرطقة والانشقاق واعتناق الأفكار والمذاهب اللعينة الأخرى والالتجاء إلى الحلول الكنسية المتمثلة فى الحرمان الكنسى والتحقير والتوبيخ . والجدير بالذكر إن اسكتلندا كانت أبطأ من انجلترا فى انتهاج هذه السياسة المتسامحة .

وكان فى ايرلندا راهب فرنسيسكانى يدعى ريتشارد ليدريد نارى الطباع يعمل كأسقف أوسورى دفعه حماسه المتأجج إلى الدخول فى صراعات مديدة مع المهرطقين مثل الليدى أليس كاتيلر ورفاقها الذين أدانهم بتهمة ممارسة السحر والشعوذة . وكانت إيرلندا تكاد تخلو من أية قوانين خاصة بالهرطقة لدرجة أن الموظفين العلمانيين أبوا أن يطيعوا رجال الكهنوت كما أبوا أن يقسموا على تقديم العون للمحققين حتى يتمكنوا فى أداء واجبهم فى تعقب المهرطقين ومطاردتهم . ولكن الراهب ليدريد استطاع أخيرا أن يرغمهم على مساعدته كما أنه وجد متعة فى احراق بعض المتهمين بالهرطقة عام ١٣٢٥ . ولكن شانئيه استطاعوا أن يوجهوا ضده اتهاما مضادا بالهرطقة الأمر الذى أدى إلى نفيه لسنوات طوال. غير أن البابا بنيدكت الثانى عشر لم يخف تعاطفه مع ليدريد فقد كتب فى عام ١٣٣٥ إلى الملك إدوارد الثالث يعيب على انجلترا خلوها من محاكم التفتيش

طالبا منه أن يأمر موظفيه العلمانيين بتقديم العون إلى أسقف أوسورى الورع حتى يتمكن من مقاومة الهرطقين . حتى الكسندر أسقف دبلن لم يسلم عام ١٣٤٧ من تهمة تقديم العون للمهرطقين لأنه اعترض على إجراءات ليدريد العنيفة ضدهم . وعندما حل يوحنا محل الكسندر كرئيس للأساقفة فى دبلن تلقى أمرا من البابا عام ١٣٥١ بمعاقبة المهرطقين الذين فروا من وجه رئيس أساقفة أوسورى ليجدوا ملاذا آمنا لديه .

وحين بدأت هرطقة هوس تذيع وتنتشر فى بلاد الشمال على نحو يثير القلق والانزعاج كلف البابا مارتن الخامس فى عام ١٤٢١ أسقف سالزويك بتعيين الراهب الفرنسيسكانى نيكولاس جون محققا فى الدنمارك والنرويج والسويد ، ولكن التاريخ لا يسجل لهذا المحقق ممارسة أى نشاط هناك مما يدل على خلو بلاد الشمال من محاكم التفتيش .

والغريب أن نشاط الرهبان الدومينيكان والفرنسيسكان فى التحقيق امتد إلى الدول الافريقية والآسيوية فنحن نعلم عن تأسيس الراهب رايموند مارتيوس محكمة تفتيش فى كل من تونس ومراكش . وفى نحو عام ١٣٧٠ قام البابا جريجورى الحادى عشر بتعيين الراهب الدومينيكانى جون جالوس محققا فى بلاد المشرق . وتعاون جالوس مع راهب آخر هو إلياس الصغير فى إنشاء محكمة تفتيش فى أرمينيا وروسيا وجورجيا ولاتشيا فى حين أقام الراهب بارتو لوميو بونكو محكمة تفتيش مماثلة فى أرمينيا العليا . وبعد وفاة الراهب جالوس طلب البابا ايربان السادس نحو عام ١٣٧٨ من رئيس أديرة الدومينيكان أن يختار ثلاثة رهبان للعمل كمحققين فى كل من أرمينيا وجورجيا وبلاد اليونان وروسيا .

وأيضا نسمع فى القرن الرابع عشر أن الراهب الدومينيكانى سانت بانتاليون أسس محكمة تفتيش فى بلاد الحبشة فى حين أنشأ راهب آخر هو بارتو لوميو دى يتبولى محكمة تفتيش أخرى فى بلاد النوبة . ولكن هذه المحاكم تميزت بالوداعة حيث أنها لم تمارس الوحشية والبربرية التى اشتهرت بها محاكم التفتيش الأوروبية بل إن مملكة أورشليم لم يكن يسمح بدفن موتاها دون موافقة المحقق فيها على اتمام مراسم الدفن . ورأى البابا نيكولاس الرابع الفرنسيسكانى فى اندلاع الحروب الصليبية سببا فى انتشار الهرطقة وردة كثير من المسيحيين إلى الدين اليهودى . ولهذا نراه فى عام ١٢٩٠ يمنح مفوضه بطريرك أورشليم سلطة تعيين المحققين بعد أخذ رأى الرهبان المحليين . وحين سقطت مدينة عكا السورية فى ١٩ مايو ١٢٩١ فى يد المسلمين جلت القوات المسيحية

منها ولهذا كانت فترة محكمة التفتيش السورية بالغة القصر . غير أن البابا جريجورى الحادى عشر فى عام ١٣٧٥ أعطى الرهبان المحليين فى الأراضى المقدسة سلطة التحقيق فى فلسطين وسوريا ومصر لمنع زرافات الحجاج المسيحيين إلى الأراضى المقدسة من الارتداد عن دينهم .

ومن الخطأ أن نفهم مما تقدم أن انتصار محاكم التفتيش على الأساقفة جعلها تحتكر عمليات اضطهاد المهرطقين والتنكيل بهم . فقد احتفظت الاسقفيات بالقدرة على عقاب المهرطقين . ففى نحو عام ١٢٤٠ قام أسقف تولوز ومساعده بإجراء تحقيق مع وجهاء وعلية القوم فى دى خيورت . ومعنى هذا أن الأساقفة الغيورين على دينهم كانوا أحيانا ينفردون بالتحقيق مع المهرطقين . فضلا عن أن تحمسهم كثيرا ما دفعهم إلى التعاون مع المحققين فى استجواب المهرطقين مثلما حدث فى ألبى عام ١٢٩٩ عندما تم التحقيق مع بعض المهرطقين فى دار الأسقفية وفى حضرة الأسقف يساعده أحيانا نيكولاس دابر فيل محقق كاركاسون كما ساعده أحيانا أخرى برتراند دى كلير مونت محقق تولوز وأحيانا اشترك كلا المساعدين فى مساعدة الأسقف . لقد كانت مهمة التحقيق مع المهرطقين فى بادىء الأمر مسئولية الأسقف وكان المحقق مجرد مساعد له . وفى بعض الأحيان كان الأساقفة يعينون المحققين بهدف إجراء التحقيق مع الهراطقة بكفاءة واقتدار . وفى بعض الأحيان كان البابا يعين الأساقفة كمحققين مثلما حدث فى حالة جويلم أرنود أسقف كاركاسون الذى استمر فى شغل وظيفته من عام ١٢٤٩ حتى عام ١٢٥٥ رأس فيها محكمة التفتيش فى كاركاسون بحيوية دافقة. وشيئا فشيئا على نحو ما رأينا أخذ المحققون وأخذت محاكم التفتيش فى الاستقلال .

ولكن وجود جهتين للتحقيق فى نفس الوقت هما الأسقفيات ومحاكم التفتيش كان بطبيعة الحال مدعاة للشحناء والنزاع . وأحيانا كانت الاسقفيات تبادر بإجراء التحقيق مع المعارف والأصدقاء المتهمين بالهرطقة حتى تقيهم من شطط وغلواء محاكم التفتيش . وحتى يضع البابا ايربان الرابع حدا للنزاع والشحناء بين الأساقفة والمحققين خول للمحققين فى عام ١٢٦٢ الاضطلاع بأداء واجباتهم فى النظر فى جميع حالات الهرطقة حتى إذا كان الأساقفة يتولون التحقيق معهم . ثم جاء البابا كليمنت الرابع ليؤكد هذا القرار فى عامى ١٢٦٥ و ١٢٦٦ حيث شدد على ضرورة أن يمضى المحققون قدما فى استجواب المحققين حتى لا يسمحوا للأساقفة بتعطيل أعمالهم . وفى عام ١٢٧٣ انتهج

البابا جريجورى العاشر نفس السياسة . وفى ظل هذه الظروف استحدثت الكنيسة الكاثوليكية قاعدة قانونية مفادها أنه يمكن للأساقفة والمحققين التحقيق فى نفس حالات الهرطقة فى وقت واحد بحيث يتناول الطرفان ما توصلا إليه من نتائج قبل مواصلة التحقيق . ونص القانون المستحدث على ضرورة اتفاق الطرفين على الحكم النهائى الصادر فإذا دب بينهما خلاف تعين عليهما رفع الأمر إلى البابا لاتخاذ القرار المناسب ، وإذا عن لأسقف أن يمضى فى التحقيق إلى نهاية الشوط فقد اقتضى القانون منه أن يطلب موافقة المحقق على الحكم المزمع اصداره .

وانتهى هذا التشابك فى الصلاحيات بين الاسقفيات ومحاكم التفتيش بأن أصبح للمحققين الغلبة على الأساقفة بفضل التفويضات البابوية الخاصة التى يمنحها البابا للمحققين . وهى تفويضات أدت بالضرورة إلى عرقلة سلطة الأساقفة . صحيح أن بعض البابوات حاولوا تحجيم سلطة المحققين . ولكن هذا لم يمنع من انتصار محاكم التفتيش على الأسقفيات فى نهاية المطاف .

ونحو عام ١٢٩٨ سعى البابا بونيفاس الثامن إلى التأكيد على سلطة الأسقفيات كما أننا نرى أسقف ألبى برنارد دى كاستانيت يظهر حيوية دافقة فى تعقب المهرطقين فى أسقفيته . ثم جاء البابا كليمنت الخامس من بعده ليوسع رقة نفوذ الاسقفيات للتخفيف من غلواء وقطاعات محاكم التفتيش . وذهب المعلقون على القانون إلى أن تعيين المحققين لا يعفى بأى حال من الأحوال الأساقفة من واجبهم فى استجواب المهرطقين والقضاء عليهم كل داخل حدود أسقفيته . وكان الأساقفة معرضون للعزل من قبل البابا فى حالة تقاعسهم عن تعقب المهرطقين . غير أن الأساقفة كانت لديهم حصانة ضد مقاضاة المحققين ومحاكم التفتيش لهم . وكما أسلفنا كانت سلطة الأساقفة مكبلة حيث أنه تعين عليهم قبل إصدار الحكم على المهرطقين أن يستشيروا المحققين ويأخذوا رأيهم فيما يصدرون من أحكام . ومع ذلك فقد تمتع الأساقفة بسلطة استدعاء الشهود وإعادة المهرطقين الفارين إلى أسقفياتهم الأصلية . غير أن المحققين لم يمكنوا الأساقفة من الحصول على نصيبهم فى الغرامات والمصادرات المفروضة على المهرطق بحجة أن موارد الكنيسة تكفيهم لدفع نفقات مقاضاة المهرطقين . وفى ايطاليا بالذات كانت محاكم التفتيش تسيطر على الأموال والممتلكات الصادرة دون أدنى مسئولية أمام الأسقف والجدير بالذكر أن التشريعات التى استنها البابا بونيفاس الثامن والبابا كليمنت الخامس كانت سببا فى انتعاش سلطة الأساقفة فى إجراء التحقيقات وذلك فى الربع الأول من

القرن الرابع عشر . حتى فى ايطاليا نفسها حيث اشتدت شوكة محاكم التفتيش نرى أن المجلس المحلى لمدينة ميلان الذى انعقد فى برجامو عام ١٣١١ تحت رئاسة رئيس الأساقفة جاستون تورياني نجح فى إقامة محاكم تفتيش على غرار محاكم التفتيش التى أمر البابا بتأسيسها . وقام كبار القساوسة فى كل مدينة ايطالية بإصدار تعليمات إلى المناطق التابعة لهم بتكوين حرس مسلح مهمته استئصال الهرطقة ويتمتع بنفس امتيازات وحصانات الرهبان الدومينيكان الذين يرأسون محاكم التفتيش . وكان لزاما على جميع المواطنين من الكبير إلى الصغير طاعتهم وتقديم المساعدة لهم حتى لا يتعرضوا للمساءلة . وفى عامى ١٣١٩ و ١٣٢٠ نلاحظ انتعاشا لمحاكم تفتيش تابعة للأسقفيات فى مدن بيزييه وباميه ومونبلييه . وكثيرا ما كانت هذه المحاكم التابعة لاسقفيات تستعين بمحققى محاكم التفتيش كمجرد مساعدين يخضعون لسلطة الأساقفة أو تعاملهم بندية . بل أننا نجد أن أسقفية أرتش فى عام ١٣٢٢ تتحدى محكمة التفتيش التى يرأسها برنارد جوى نفسه وتنازعها الحق فى محاكمة أحد السجناء . وعندما قدم الراهب برنارد ويلسييه الذى عرف عنه تحديه الشديد لمحاكم التفتيش إلى المحاكمة عام ١٣١٩ بتهمة عرقلة سير العمل فيها قام البابا يوحنا الثانى والعشرين بتعيين لجنة خاصة تتكون من رئيس أساقفة تولوز وأسقفى باميه وسانت بابول لمحاكمته .

اللافت للنظر أن البابا فى تشكيل هذه اللجنة اكتفى بتعيين بون كاركاسون مدعيا عموميا وليس قاضيا فى هذه المحاكمة .

وفى نفس الوقت تقريبا شاهدت ألمانيا نشاطا أسقفيا محموما فى ملاحقة الجماعة المهرطقة المعروفة باسم البوجهارديين على يد أسقف ستراسبورج ورئيس أساقفة كولونى الأمر الذى جعل منه اختباراً قويا فى الصراع الدائر رحاه بين النظام الكنسى المتمثل فى الأساقفة والرهبان الدومينيكان . وقد دار هذا الصراع حول معلم متصوف يدعى ايخارت أسس نظاما صوفيا فى ألمانيا كان صاحبه موضع فخر واعتزاز . قام ايخارت بتدريس اللاهوت فى جامعة باريس وفى عام ١٣٠٣ عندما كانت ألمانيا مقسمة إلى اقليمين تم تعيينه أول مشرف دينى محلى فى مقاطعة ساكسونيا ثم قام كبير القساوسة فى عام ١٣٠٧ بتعيين ايخارت كاهنا فى بوهيميا. وفى عام ١٣٢٦ باشر ايخارت تدريس اللاهوت فى مدرسة الدومينيكان فى كولونى غير أنه اشتبه فى تواطئه مع المهرطقين البوجهارديين الذين تعرضوا لاضطهاد شديد فى هذه الفترة بسبب إيمانهم بوحدانية الوجود وحلول

روح الله فى الطبيعة وهو إيمان اقترب كثيرا من تصوف ايخارت . وفى عام ١٣٢٥ اتهم البوجهارديين فى ألمانيا باستخدام اللغة الألمانية الدارجة بدلا من اللاتينية فى التستر فصدر أمر إلى جيرفيز رئيس قساوسة انجرز للتحقيق معهم . وفى نفس الوقت تقريبا قام البابا يوحنا الثانى والعشرين بتعيين نيكولاس ستراسبورج وهو مدرس دومينيكانى فى كولونى محققا فى الاقليم الألمانى للتأكد من سلامة العقيدة . وفى بادىء الأمر تولت الكنيسة التحقيق مع المهرطقين البوجهارديين غير أن رئيس الأساقفة لم يكن راضيا عن تباطوء الكنيسة فى ملاحقة البوجهارديين . ولهذا السبب قام بتعيين اثنين من المحققين أو المندوبين عن الأسقفية لمتابعة قضية ايخارت باهتمام أكبر . وقد أظهر نيكولاس ستراسبورج تعاطفا مع ايخارت وبرأ ساحته فى تهمة الهرطقة فى يوليه ١٣٢٦ نظرا لأن نيكولاس نفسه كان يجنح إلى الصوفية . ولم يعجب هذا المحققين المتابعين للأسقفية (وكان أحدهم راهبا فرنسيسكانيا) فتقدموا بالأدلة ضد ايخارت ثم انتظروا ستة أشهر قبل أن يستخدموا حقهم فى استدعاء نيكولاس يوم ١٤ يناير ١٣٢٧ كى يعرفوا منه الإجراءات التى اتخذها مع المهرطق ايخارت . وجاء نيكولاس وبصحبته عشرة رهبان ليس من أجل الاستجابة لطلب الاستدعاء بل للاحتجاج على التدخل فى شئونه قائلا إن الرهبان الدومينيكان لا يخضعون لسلطان محاكم التفتيش التابعة للأسقفيات . وذكر نيكولاس إن البابا عينه بالذات محققا وأنه أعطاه كافة الصلاحيات الخاصة بالتحقيق . ورغم الاحتجاج بأن الرهبان الدومينيكان يتمتعون بامتيازات خاصة فإن المحققين التابعين للأسقفيات بادروا باتخاذ الإجراءات لمحاكمة نيكولاس نفسه الذى أرسل التماسا إلى البابا فى صبيحة اليوم التالى . ثم قاموا باستدعاء ايخارت للمثول أمامهم فحضر يتبعه حشد كبير من الأنصار والمؤيدين شاكيا من أن أعداءه تعمدوا إطالة الإجراءات من أجل تدميره وتلطيخ سمعته . وتدل هذه القضية على مقدار ما تمتع به الأساقفة ورؤساء الأساقفة من نفوذ فقد أصدرت محكمة التفتيش التابعة للأسقفية يوم ٢٧ مارس ١٣٢٩ حكما بوجود سبعة عشر بندا مهرطقا وأحد عشرة نقطة مشتبه فى مروقها فى تعاليم ايخارت . ومات ايخارت بعد أن اصابته التحقيقات بالنصب والاعياء . ولولا نبذه قبل وفاته لآرائه المارقة لما تورعت الكنيسة عن استخراج جثته واشعال النار فيها .

ويتضح لنا مما تقدم أن الأسقفيات نجحت أحيانا فى استعادة سلطتها فى إجراء التحقيق مع المهرطقين . والجدير بالذكر أن مجلس باريس المنعقد فى ١٣٥٠ ألزم الأساقفة بتعقب المهرطقين والقبض عليهم بمساعدة الجهات العلمانية تماما كما كانت محاكم التفتيش تفعل . وهناك مذكرة صادرة عن البابا ايربان الخامس عام ١٣٦٣ تشير

إلى الاشتباه فى هرطقة فارس وخمسة وجهاء قام أسقف كاركاسون بالتحفظ عليهم ، وأمر البابا أن يتولى الأسقف أو المحقق التحقيق معهم إما منفردين أو مشتركين ثم رفع نتيجة التحقيق للمحكمة البابوية . وواقع الأمر يدل على أن المحقق فى محاكم التفتش كان يرضخ للأسقف الذى يصر على استخدام حقه فى التحقيق . ويقول لنا التاريخ إن محققا فى محكمة التفتيش ذهب عام ١٤٢٣ إلى ألبى حيث نظر إحدى قضايا الهرطقة الأمر الذى أثار حفيظة الأسقف الذى اتهمه باغتصاب سلطته واحتج الأسقف لأن المحقق الزم بعض موظفيه بالقسم على عدم افشاء أسرار القضية المنظورة ، وأكد الأسقف أن المحقق ليس له الحق فى الزام الآخرين بهذا القسم لأنه فى هذا تعديا على سلطة الأسقف ومندوبه وأيضا احتج الأسقف بأن قسم الموظفين على عدم افشاء أسرار الهرطقين من شأنه أن يعيق سلطات الأسقفيات فى إجراء التحقيقات . ويعيد هذا إلى الأذهان قصة الصراع المحتدم بين الأساقفة والمحققين فى محاكم التفتيش . وتمخض هذا الصراع عن قبول الوضع القائم المتمثل فى تعاون المحققين مع الأساقفة بدلا من تناحرهم ابتداء من اتخاذ الإجراءات ضد المهرطقين حتى إصدار الأحكام عليهم . ولكن هذه المعادلة التصالحية بين الأساقفة ومحاكم التفتيش ظلت تتأرجح لوقت طويل . ومما ساعد على تنامى سلطة المحققين على حساب الأسقفيات أن بعض هذه الأسقفيات تقاعست فى مواجهة المهرطقين . وظل هذا الشد والجذب بين المحققين والأساقفة حتى بزوغ عصر الإصلاح الدينى فى القرن السادس عشر .

ولم يكن هناك من الناحية الفنية ثمة فرق بين محاكم الأسقفيات المحلية ومحاكم التفتيش البابوية المنتشرة فى كل مكان فكلاهما يضرب عرض الحائط بالقانون الرومانى وكلاهما ينتهك مبادىء العدالة وينهض على القسوة والتعسف . وكلاهما تحركه نفس الدوافع ويتبع نفس الأساليب ويحقق ذات الأهداف . غير أن محاكم التفتيش فاقت محاكم الأسقفيات فى مدى كفاءتها . ومهما بلغت كفاءة محاكم الأسقفيات فقد كانت بالضرورة معزولة ومؤقتة ومتقطعة فى حين أن محاكم التفتيش البابوية أقامت سلسلة من الفروع المنتشرة فى أرجاء القارة الأوربية ويدير شئونها أناس تفرغوا تماما للتحقيقات والمحاكمات على عكس الأساقفة الذين كانت لديهم شواغل كنسية أخرى . ونظرا لانتشار شبكة محاكم التفتيش فى جميع أرجاء أوربا فقد كان من المتعذر أن يفلت مهرطق من قبضتها مهما طال عليه الوقت . كانت هذه المحاكم تحتفظ بسجلات وملفات ووثائق منظمة وتعتمد على نظام بوليسى على درجة عالية من الكفاءة . فضلا عن استخدامها لشبكة من الجواسيس المنتشرة فى كل مكان ، بالإضافة إلى أن الغيورين على دينهم كانوا يهبون

لمساعدتها في أداء عملها . ومهما ظن المهتمون أو المشتبه فيهم أنهم فى مأمن فقد كانت محاكم التفتيش بسطوتها العريضة ونفوذها الواسع قادرة على الوصول إليهم . وكثيرا ما كانت هذه المحاكم تزج بالمتهمين فى غياهب السجون لفترات طويلة لتحطيم معنوياتهم وتدمير قدرتهم على المقاومة واجبارهم على الاعتراف بذنوب قد يكون قد مضى على اقترافها زمن طويل ، ومهما طال الزمن فإن محاكم التفتيش لم تنس أى مروق على الدين المسيحى حتى ولو كان هذا المروق مؤقتا . ولعل حالة السيدة جويلما مازا من كاستر التى أحزنها فقد زوجها عام ١٣٠٢ خير مثال على ذلك . ففى أحزانها جاءها اثنان من المبشرين بالولدسية (راجع كتابى «الهرطقة فى الغرب») ليدخلا العزاء والسلوى إلى قلبها المكلوم . ولم يزرها هذان المهرطقان سوى مرتين وهما ملثمان فى دياجير الظلام . وبعد خمسة وعشرين عاما من الاستمساك بصحيح الدين وجدت هذه السيدة نفسها عام ١٣٢٧ ماثلة أمــام محكمة تفتيش فـى كـاركـاسـون لتـعــترف بالزلة الوحيدة التى ارتكبتها فى حياتها .

لم يكن أمام أى مهرطق سبيل إلى الهرب فقد كانت محاكم التفتيش تصدر ما يشبه النشرة بأوصاف المهرطقين وترسلها إلى جميع الأقطار الأوربية للقبض على مهرطق قد تسول له نفسه الاحتماء فى أى مكان، فالمهرطق قد يكون فرنسيا لاجئا إلى ايطاليا فتطلب محاكم التفتيش الفرنسية من السلطة الايطالية تسليمه إليها . وهذا ما حدث عام ١٢٨٧ عندما ألقى القبض فى تريفيزو على بعض المهرطقين الفرنسيين فقد طلب المحققون الفرنسيون سرعة احضارهم لمحاكمتهم . وكان أحد المهتمين بالهرطقة الكاثارية (راجع كتابى «الهرطقة فى الغرب») بدرجة أسقف . ولهذا أرسل البابا نيكولاس الرابع تعليماته إلى الراهب فيليب فى تريفيزو بسرعة تسليمه إلى محكمة التفتيش الفرنسية الأمر الذى يدل على مدى سيطرة وتغلغل محاكم التفتيش فى القارة الأوربية .

ولكن هذا النظام المحكم والشديد الاتقان كانت تشوبه المنازعات أحيانا (مثل الكراهية المتبادلة بين الرهبان الدومينيكان والرهبان الفرنسيسكان) الأمر الذى عرقل سير العمل فى محاكم التفتيش من وقت لآخر . ولكن هذه الحالات كانت قليلة ومحدودة . وقد أدت هذه المنازعات إلى خلق المشاكل فى كل من مارسيليا الفرنسية عام ١٢٦٦ وفيرونا الايطالية عام ١٢٩١ . ونحن نشاهد عام ١٣٢٧ مظهرا من مظاهر هذه الفرقة والانقسام عندما تمكن المهرطق بيير ترنكافل من الهروب من سجن كاركاسون ليتم القبض عليه ومعه ابنته فى منطقة بروفانس بفرنسا . غير أن ميشيل الراهب والمحقق الفرنسيسكانى فى بروفانس رفض تسليمها إلى محكمة كاركاسون مما اضطر البابا يوحنا الثانى والعشرين إلى التدخل وأمر الراهب ميشيل بتسليم السجينين على الفور.

الفصل الثانى

الهيكل التنظيمي لمحاكم التفتيش

رأينا فيما تقدم أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية لجأت إلى إنشاء محاكم التفتيش عندما أدركها اليأس فى اقناع المهرطقين بخطاهم وجادلتهم بالحسنى بدون طائل . وكان على رأس الذين جادلوا المهرطقين بالحسنى القديس برنارد وفولك دى نوييه ودوران دى هوسكا والقديس دومينيك والقديس فرانسيس . ومن ثم لم يبق أمام الكنيسة سوى استخدام القوة والعنف بدون رحمة أو هوادة عن طريق إنشاء محاكم التفتيش التى أدار شئونها عدد من الرهبان الجائلين والهائمين على وجوههم ممن يشحذون قوت يومهم . وقد لجأ هؤلاء الرهبان إلى استخدام القوة مع المهرطقين بعد أن أعيتهم الحيلة فى اقناعهم بالحسنى .

وقد كانت محاكم التفتيش فعالة وبسيطة للغاية فلم يهتم محققوها بفخامة مظهرهم أو روعة ملابسهم مثلما فعل الأساقفة والكرادلة بل اكتفوا بلبس الثياب الخشنة التى تنم عن الزهد فى الحياة . واعتاد الراهب المحقق أن يسير برفقة عدد من أتباعه المدججين بالسلاح لحراسته من ناحية ووضع أوامره موضع التنفيذ من ناحية أخرى ، وكان يباشر مهام عمله من مكتبه المقدس فى سرية وصمت قمينين ببث الفزع والرهبة فى النفوس على نحو يفوق الرهبة الناجمة عن الفخامة والروعة . وتميز الراهب المحقق فى محاكم التفتيش بوضوح الرؤية وتحديد الهدف والتصميم على ردع المارقين دون أن تعرف الرحمة إلى قلوبهم سبيلا .

وكان الرهبان المحققون يؤدون واجبهم فى مقاطعات تشتمل كل منها على عدد من الأسقفيات . وفى البداية كانت مقرات محاكم التفتيش ثابتة فالمحققون استقروا فى عواصم المحافظات حيث أقاموا المبانى والسجون ، غير أن واجب المحقق اقتضى منه ملاحقة الهرطقة أينما وجدت الأمر الذى اضطره إلى الانتقال بنفسه وزيارة الأماكن المختلفة ودعوة الشعب إلى الاجتماع تماما كما كان الأساقفة يفعلون قبل أن يأفل نجمهم وتضعف شوكتهم .

وفى البداية اتخذ بعض المحققين فى محكمة التفتيش من مدينه تولوز مقرا لهم ومن هناك قاموا باستدعاء المهرطقين والشهود من المناطق الأخرى الأمر الذى جعل الشعب يعانى ويتجشم العناء والصعاب. وحين شكا الناس من المتاعب أمر المفوض البابوى جان دى فينيا المحققين عام ١٢٣٧ بضرورة الانتقال إلى الأماكن التى يجرون فيها التحقيق. وعندما ذهب المحققون إلى مكان يقال له كاستلنودارى أصابتهم الحيرة لأن الناس أظهروا اتحادا وتماسكا ورفضوا الوشاية ببعضهم البعض. ولهذا توجه المحققون إلى

مكان آخر اسمه بولورنس حيث باغتوا الأهالي فتمكنوا من الامساك بعدد كبير من المهرطقين . وفي عام ١٢٤٢ قام الشعب في أفينونت بقتل بعض هؤلاء المحققين الجوالة. ورغم ما تعرض له هؤلاء المحققون من مخاطر فقد أصدر كاردنيال ألبانو نحو ١٢٤٤ ومجلس بيزيبه نحو عام ١٢٤٦ الأوامر اليهم بضرورة انتقال المحققين إلى أماكن المهرطقين. ورغم أن البابا انسونت الرابع في عام ١٢٤٧ أعطى المحققين حق استدعاء المهرطقين والشهود إلى أماكن آمنة درءا للأخطار التي تتهدد حياتهم فإن مبدأ قيام المحققين مع المهرطقين في أماكن هرطقتهم ظل قائما ولم يطرأ عليه أي تغيير. وقد نصت المراسم التي أصدرها البابوات على ذلك. وذكر محقق ألماني أن زيارة المهرطقين في بلادهم كانت الاجراء الطبيعي والمعتاد. ولكن حدث في شمال فرنسا أن استدعى سيمون ديفال في عام ١٢٧٨ في العديد من المناسبات . فضلا عن أن الراهب برنارد جوى أشار في عام ١٣٣٠ إلى أن استدعاء المهرطقين كان أحد المزايا التي تمتعت بها محاكم التفتيش.

وكانت هذه الزيارات فعالة للغاية، ولكن الحاجة قلت بنجاح محاكم التفتيش في خلق جهاز متقن للتخابر والتجسس ونجاحها في اجتثاث الهراطقات واستئصالها . ورغم ذلك فلا بد من الاعتراف بأهمية الدور الذي لعبته هذه الزيارات في التصدي للهرطقة، وكان من عادة المحقق قبل وصوله إلى مكان الهرطقة الذي يزمع زيارته أن يبلغ السلطات الكنسية بأمر هذه الزيارة طالبا منها استدعاء الشعب للحضور في وقت معين واعطاء جميع الحاضرين صلوات غفران تشجيعا لهم على الحضور ويقوم المحقق بإلقاء كلمة بليغة في الناس عن ضرورة الايمان والتمسك بأهداب العقيدة المسيحية ويحث المؤمنين ممن يعيشون في منطقة ما على التقدم في خلال ستة أو اثني عشر يوما لتبليغه في أي مهرطق يعرفونه أو يشتبهون في هرطقته حتى ولو كان تبليغهم قائما على مجرد اشاعة أو سماع. كما يبلغونه عن كل من ينكر أيا من مبادئ العقيدة الدينية أو لمجرد أنه يختلف في حياته وأخلاقه عن سائر المؤمنين. وإذا تقاعس أحد عن التبليغ فإنه يعاقب بالحرمان الكنسي والطرد من الكنيسة في حين ان المحقق يعطي المبلغ صكا لغفران الخطايا لمدة ثلاثة أعوام. ولتشجيع المهرطقين على التوبة والاستغفار أعطى لهم المحقق فترة سماح تتراوح بين خمسة عشر وثلاثين يوما كي يتقدموا إلى المحاكمة من تلقاء أنفسهم ويعترفوا بذنبهم وينبذوا هرطقتهم ويعطوا المعلومات الكاملة عن زملائهم الضالعين معهم في الهرطقة. فإذا فعلوا ذلك وعدهم المحقق بالرحمة . وكان مجال الرحمة واسعا يتراوح بين

الحصانة الكاملة والعفو من الإعدام أو السجن أو النفى أو المصادرة. ونحن نجد فى عامى ١٢٣٥ و١٢٣٧ نماذج من هذه العقوبات المخففة مثل الأمر بمعاقبة المذنب بالحج إلى الأراضى المقدسة والاحسان إلى شحاذ يوميا مدى الحياة وفرض غرامة عشرة جنيهات يدفعها المذنب إلى محكمة تفتيش لوجه الله تعالى. أما إذا انقضت المهلة دون أن يبادر المهرطق بتبليغ محكمة التفتيش فإنه يهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور. وفى خلال فترة المهلة يتعين على المحقق أن يلزم بيته ولا يغادره حتى يأتى إليه المبلغون والمعترفون بالذنب فى أى لحظة. وبعد الادلاء بالاعترافات وافكار الهرطقة تبدأ سلسلة طويلة من الاستجواب والتفتيش. ورغم شدة خطورة الهرطقة الوالدسية وذيوعها فقد قام المحقق الراهب أنتونيو سيكو عام ١٣٨٧ باعطاء مهلة للمهرطقين الوالد سيين لمدة أسبوع لمعاملة التائبين بالرحمة.

ونجح هذا الأسلوب فى الكشف عن المهرطقين الكاثاريين حيث انه تعين على المهرطق الكاثارى التائب أن يميط اللثام عن كل زملائه الذين يعرفهم بل وعن سائر الذين شك فى هرطقتهم والجدير بالذكر أن زيارة المحققين لمواقع الهرطقة كان يكتب الرعب والفزع فى النفوس حيث مات كل مواطن غير آمن عن نفسه لأنه كان لا يضمن لنفسه الحماية من وشاية شانئيه وأعدائه به واحتمال اتهامه بالباطل بتهمة المروق الدينى الأمر الذى زعزع الثقة المتبادلة بين الأخ وأخيه وبين أفراد الأسرة الواحدة وقد عبر البابا جريجورى التاسع عن فخره واعتزازه لأن الفزع فى بعض الأحيان دفع الاباء لاتهام الابناء كما دفع الابناء لاتهام الآباء. وكذلك وشاية الأزواج بزوجاتهم والزوجات بأزواجهن وطبقا لما يقوله المحقق الشهير برنارد جوى أدى هذا الوضع إلى اماطة اللثام عن شبكة واسعة للغاية من المتهمين بالهرطقة الأمر الذى استتبع اصدار أوامر على نطاق واسع بمصادرة ممتلكاتهم.

وكانت اجراءات التحقيق فى العادة تتم فى دير الطائفة الدينية التى ينتمى اليها المحقق. وإذا لم يوجد بالموقع دير كان المحقق يتخذ من قصر الاسقفية مقرا لإجراءاته. وإذا لم يكن هناك دير أو قصر للأسقفية كانت الاجراءات تتم فى الكنيسة أو فى مكان غير دينى هو مبنى البلدية حيث كان جميع الأهالى ملزمين بحشد طاقاتهم لتقديم العون إلى محاكم التفتيش . وعلى كل حال كان لكل محقق مقر رئيسى أو مركز قيادة يعود إليه بعد الانتهاء من تحقيقاته وهو يقتاد معه رهطا ممن يقومون بتوجيه الاتهام ومن السجناء الذين يرى أنه من الضرورى حبسهم. ويطلب من السلطات المحلية المدنية تزويده بوسائل النقل اللازمة والحراس اللازمين. فضلا عن أن المحقق كان يستدعى آخرين للمثول أمامه

فى أوقات محددة ضامنا حضورهم بإرغامهم على دفع كفالة . وفى بادئ الأمر كان الراهب المحقق يتخذ من الدير مقرا للمحاكمة كما أنه كان يأمر بوضع السجن العمومى أو سجن الاسقفية تحت تصرفه حيث يزج فيه بالسجناء . ولكن بمرور الوقت أقيمت زنزانات خاصة بمحاكم التفتيش .

وفى الزمان الباكر لم يكن هناك أى شرط للسن عند تعيين المحقق فقد كان من حق رئيس الدير أن يختار من أتباعه من يشاء. ولكن هذه الحرية فى الاختيار أدت إلى ترشيح محققين شبان يفتقرون إلى الخبرة والتجربة، الأمر الذى دعا البابا كليمنت الخامس إلى الاشتراط بألا يقل سن المحقق عن أربعين عاما. وقد اعترض برنارد جوى على هذا الشرط بقوله إن الاساقفة الذين يحق لهم مباشرة التحقيق لا يشترط أن تصل أعمارهم إلى سن الأربعين. ومع ذلك فقد التزمت بوجه عام محاكم التفتيش بمراعاة شرط السن المشار اليه عند تعيين المحقق. ويذكر أن رئيس الدير فى مدينة تولوز الفرنسية عين الراهب رايموند دى تاتيل محققا فى كاركاسوف عام ١٤٢٢ رغم أن عمره لم يتجاوز الثانية والثلاثين ولكن البابا مارتن الخامس أوقف هذا التعيين لحين اختيار المرشح للتأكد من صلاحيته.

وفى العادة كان محقق واحد يتولى اجراءات التحقيق ولكن اثنين من المحققين كانا يتعاونان سويا فى اجراء التحقيق. وعلى أية حال كان محقق واحد يكفى ولكن هذا المحقق كان يعاونه عدد من المساعدين من اعداد القضايا وتجهيزها. والجدير بالذكر أن المحقق لم يكن من حقه اختيار معاونيه ولكن كان من حقه أن يطلب من كبير الرهبان اختيارهم له. وعندما كان الأسقف يتحمس للنظر فى قضية ما، لا يجد غضاضة فى أن يقوم بنفسه بمعاونة المحقق غير أن العادة جرت على اختيار رئيس الرهبان الدومينيكان فى الدير المحلى لمعاونة المحقق. وعندما كانت الدولة تضطلع بدفع نفقات محاكم التفتيش مارست شيئا من السلطة فى تحديد عدد المساعدين. ففى عام ١٢٦٩ اشترط حاكم مدينة نابولى الايطالية شارل أنجو أن يتكفل بدفع نفقات مساعد محقق واحد فقط..

وكان هؤلاء المساعدون ينوبون عن المحققين فى غيابهم. ومنذ القرن الثانى عشر أصبح من حق المفوض البابوى أن يفوض سلطاته لغيره إذا اقتضت الضرورة ذلك . وفى عام ١٢٤٦ حول مجلس بيزييه للمحقق سلطة تعيين مندوب ينوب عنه فى اجراء التحقيقات فى الأماكن التى لا تسمح له ظروفه بزيارتها . وفى عام ١٢٧٦ قام محقق تولوز بتخويل كبير

الرهبان الدومينيكان فى مونتوبان حق تسجيل الشهادات الموجهة ضد المتهم برنارد دى صولهاك توطئة لتقديمها إليه مغلقة ومختومة. كان هذا يحدث فى المناطق الشاسعة التى لا تستطيع محاكم التفتيش بسط السيطرة عليها وبالذات فى الفترات الباكرة التى كانت حركات المهرطقة تجتاح البلاد مما استدعى من المحقق تعيين عدة مندوبين للتصدى لها. ولكن يبدو أن التكليف البابوى الرسمى بتخويل المحققين سلطة تعيين مندوبين لهم لم تحدث إلا فى عام ١٢٦٢ فى عهد البابا ايربان الرابع. ثم جاء البابا بونيفاس الثامن لتأكيده فى نهاية القرن الثـالث عشر. وكان وضع هؤلاء المندوبين يختلف عن وضع المعاونين الذين سبق لنا الاشارة إليهم فى أن المحقق يتمتع بالحق فى تعيين المندوبين وطردهم . وعلى أية حال أصبح هؤلاء المندوبون جزءاً لا يتجزأ من نظام محاكم التفتيش ويؤدون أعمالها من المناطق النائيـة. وفى حالة غياب المحقق أو عدم تمكنه من مباشرة عمله لأى سبب كان هؤلاء المندوبـون يحلون محله بصفـة مـؤقتة. وفى عام ١٣١٧ قضت الاصلاحات البابوية بألا يقل عمر المندوب عن أربعين عاما كما كان المندوب يتمتع بكل السلطات المخولة للمحقق مثل تلاوة عريضة الاتهام والقبض على المتهمين واستجواب الشهود والسجناء بل أيضا تعذيب المهرطقين والزج بهم فى غياهب السجن. ولكن خلافا قانونيا دار حول صلاحية هؤلاء المندوبين فى اصدار الاحكام النهائية فى العواصم والمدن الكبرى حيث أفتى رجل القانون المعروف ايمرتيش فى القرون الوسطى بأن اصدار الأحكام النهائية فى المدن الكبيرة من اختصاص المحقق وحده. ورغم هذه الفتوى القانونية فقد أثبتت محاكمة جان دارك وفودوا أراس كثرة التغـاضى عن مثل هذه الفتوى. والجدير بالذكر أن سلطة المنـدوب كانت محدودة إذ لم يكن من حقـه أن ينيب عنه أحدا.

وبعد مرور بعض الوقت على انشاء محاكم التفتيش استحدثت وظيفة أخرى هى وظيفة المستشار . وفى عام ١٣٧٠ طالبت مقاطعة كاركاسون بحقها فى تعيين ثلاثة مستشارين يتمتعون بالاعفاء من كل الضرائب المحلية ولم تكن للرهبان الدومينيكان أحقية فى شغل هذه الوظيفة بل كان الشاغل لها يحمل مؤهلا فى القانون. وكان للمستشار فائدة قضائية نظرا لأن المحققين كانوا فى معظم الحالات يجهلون القانون. وفى معظم الأحيان أيضا لم يكن للمستشارين أى أثر فيما تصدره محاكم التفتيش من أحكام على المهرطقين باستثناء قلة قليلة من الحالات التى يظهر فيها المهرطقون عنادا وتشبثا بحقوقهم القانونية. ولهذا ينصح الثقة القانونية المعروف ايمريتش المحققين بضرورة الاسترشاد برأى المستشارين

حتى يتجنبوا الوقوع فى أخطاء قد تكون موضعا لمؤاخذة البابا لهم أو سببا فى عزلهم من مناصبهم.

وبعد مرور وقت قصير على انشاء محاكم التفتيش أصبحت اجراءاتها تحاط بالسرية التامة وأصبحت القاعدة المتبعة تقضى بأخذ شهادة الشهود والمتهمين فى حضرة شخصين محايدين لاتربطهما بمحاكم التفتيش أية صلة. وكانت المحكمة تطلب من هذين الشخصين المحايدين القسم على الاحتفاظ بسرية الشهادات التى يدلى بها الشهود والمتهمون . وكان المحقق يتمتع بسلطة استدعاء أى شخص لتأدية واجب الشهادة غير أنه كان يفضل استدعاء رجال الأكليروس والرهبان الدومينيكان والمتدينين من أهل الحصافة . واقتضى منهم واجبهم الاشتراك مع مسجل المحكمة فى التوقيع على صحة تقرير الشهادة المكتوب. ورغم أن مجلس بيزييه المنعقد عام ١٢٤٦ لم ينص على التوقيع على هذه الوثيقة المكتوبة فإن وجود وثيقة من هذا القبيل يرجع تاريخها إلى ما قبل ذلك فى عام ١٢٤٤ يدل على أن كتابة هذه الوثيقة كان الاجراء العادى المتبع كما أن البابوات المتعاقبين علقوا عليها أهمية كبيرة كضمان ضد الظلم. ورغم ذلك فإن هذا الضمان كان فى الغالب الأعم حبرا على ورق بسبب سطوة محاكم التفتيش مما اغراها بتجاهل القيود عليها. واحدى الحالات النادرة التى لم يعمل فيها بالحكم الذى أصدرته هذه المحاكم كان فى عام ١٣٢٥ عندما اتهم قسيس يدعى بيير دى تورنايير المتهم بهرطقة تعرف بالفرنسيسكانية الروحية. وأحيلت القضية على محكمة تفتيش مقاطعة كاركاسون. وكان القسيس يحتضر. وبالنظر لعدم وجود المحقق حينذاك فقد قام نائبه مع المسجل فى تدوين شهادته فى وجود ثلاثة أشخاص علمانيين لا شأن لهم بالكنيسة. وتوفى القسيس المتهم قبل استكمال شهادته. وحضر اثنان من الرهبان الدومينيكان بعد أن فقد القسيس القدرة على النطق. ولكن هذين الراهبين لم يهتما بالتأكد من سلامة شهادته. غير أنهما وقعا على صحتها. وأدى هذا الوضع إلى احتجاج ورثة القسيس المتوفى ورفعوا قضية ضد حكم محكمة التفتيش مطالبين بعدم مصادرة أملاك القسيس. ودام نظر القضية واحتدم النزاع حولها لمدة اثنين وثلاثين عاما. وعندما حضر المحقق الغائب عام ١٣٥٧ وطلب الموافقة على حكمه الصادر بإدانة القسيس صوت المحلفين بإجماع خمسة وعشرين ضد اثنين من الرهبان الدومينيكان لإلغاء الحكم. ودفع هؤلاء المحلفون المعترضون ببطلان الاجراءات وبعدم سلامة الشهادة من الناحية القانونية. وحتى يتجنب المحققون هذا الوضع الحرج نصحهم رجل القانون امريتش بانتقاء اثنين على الأقل من المشهود لهم بالأمانة لحضور جلسات التحقيق وعدم السماح لأى شخص آخر بحضور هذه الجلسات.

كان المسجل يحتل مكانة عالية فى محاكم التفتيش فى العصر الوسيط فهو الذى يضطلع بتدوين كل سؤال يوجهه المحقق وكل اجابة يتفوه بها المتهم. وتعين على هذا المسجل التأكيد على صحة شهادة المتهم بإعادة تلاوتها عليه فى نهاية التحقيق معه. كانت محكمة التفتيش تصدر حكمها على المتهم بناء على محصر الأدلة المكتوبة. وكثيرا ما كانت مهمة المسجل شاقة، الأمر الذى جعل محكمة التفتيش تستدعى بعض الكتبة لمساعدته فى عمله. فضلا عن أنه كان يحتفظ فى عهدته بأوراق المحاكمة الكثيرة ووثائقها المتراكمة بشكل مخيف . واقتضى عمله نسخ هذه الأوراق لتزويد محاكم التفتيش الأخرى بها. وكما سبق لنا أن أسلفنا كان من حق المحقق الاستعانة مجانا بخدمات أى شخص كما أن عمله اقتضى منه التجربة والحنكة. ويدل تاريخ محاكم التفتيش الباكر أنها كانت أثناء تنقلها لممارسة عملها من مكان إلى مكان تلجأ إلى استخدام أشخاص سبق لهم التمرس بعمل المسجل، وكانت تفضل تجنيد الرهبان الدومينيكان ممن لهم دراية بهذا العمل.. فإذا فشلت فى العثور عليهم جندت بدلا منهم اثنين من نوى الحنكة والحصافة. أما إذا كانت محكمة التفتيش مستقرة فى مكان واحد فإنها تستخدم المسجل كموظف ثابت ومنتظم نظير مرتب يصرف له . وعندما اعتلى كليمنت الخامس أريكة البابوية اشترط على المسجل أن يقسم أمام كل من الأسقف والمحقق. وقد اعترض المحقق برنارد جوى على هذا الاجراء لأن زحمة العمل كانت أحيانا تضطر المحقق إلى زيادة عدد المسجلين إلى ثلاثة أو أربعة كما اضطرته فى حالة عدم توفر مسجلين عموميين إلى الاستعانة ببعض الموثوق بهم للقيام بهذا العمل . وكانت عملية اختيار هؤلاء المسجلين من أدق الأمور وأكثرها حساسية لدرجة أن المحقق نفسه لم يكن يحق له اختيارهم بل كان عليه ترشيح ثلاثة أو أربعة اسماء ليختار البابا من يشاء منهم. فلا غرو إذا رأينا المحققين يرضون بالمسجلين الذين يختارهم الأساقفة والحكام العلمانيين. ومنذ البداية اتضحت أهمية عمل المسجل وخطورته وخاصة لكثرة الوثائق والأوراق الناجمة عن تقديم المهرطقين إلى المحاكمة. فنحن نسمع فى عام ١٢٣٥ عن اعترافات مهرطقين تائبين قام المسجلون بتسجيلها بكل همة ونشاط. ومن جانبهم كان المحققون يطلبون من المسجلين تسجيل كل الاجراءات من لحظة استدعاء المتهمين حتى اصدار الحكم عليهم وتسجيل قوائم كل الذين يقسمون أمام محاكم التفتيش على اضطهاد المهرطقة والنود عن العقيدة المسيحية. وقد علق المحققون على هذه التسجيلات أهمية بالغة لدرجة أنهم طلبوا من المسجلين نسخ

نسخة من جميع الأوراق الخاصة بكل قضية والاحتفاظ بها فى مكان آمن أو لدى الأسقف. وليس أدل على اهتمامهم من أننا نجد مطبوعة بعنوان «سجل الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش فى تولوز» فى الفترة من ١٣٠٨ حتى ١٣٢٣. ويضم هذا السجل فهرسا بأسماء ٦٣٦ مذنبا صدرت ضدهم أحكان مرتبة ترتيبا أبجديا ووفقا لأماكن سكنهم ونوع العقوبة المفروضة عليهم ونوع التغيرات التى طرأت على هذه العقوبة فى حالة تعديلها. ويبلغ هذا المسجل درجة عالية من الدقة يسهل معها معرفة جميع المذنبين والمشتبه فى هرقطهم فى كل قرية.

وفيما يلى مثال على مدى دقة هذه السجلات. ففى عام ١٣١٦ قدمت سيدة عجوز إلى محكمة التفتيش . وبعد استجوابها اتضح أنها اعترفت بهرطقتها وأعلنت ندمها ونبذها لها. ورغم أن محكمة التفتيش برأت ساحتها بسبب توبتها فإن سجلها القديم استغل ضدهـا وجعل المحقق عند محاكمتها للمرة الثانيـة يحكم عليها بالسجن المؤبد والتكبيل بالأغـلال. ومعنى هذا أن الويـل والثبـور كان ينتظر كل مهرطق له ملف قديم فى محاكم التفتيش الأمر الذى بث الرعب والفزع فى القلوب . فهذه المحاكم لا تغفر ولا تنسى ما قد يقع فيه المرء من زلات أو يرتكب من معاص.. وكانت مصادرة محاكم التفتيش للأملاك لا تقتصر على المذنب وحده بل تمتد إلى ورثته. ولهذا وجفت قلوب أبناء المهرطقين واحفادهم وانخلعت خوفا من أن تحيى هذه المحاكم الماضى إذا هى شعرت بالغضب منهم أو برغبة فى الاستحواذ على ممتلكاتهم. وهكذا نجد أنه عندما نشبت بعض أعمال الشغب فى ألبى عام ١٣٠٦ يساندها الحاكم غضب المحقق واسمه جوفروى دابليس من هذا الحاكم فأصدر خطابات مفادها أن جد الحاكم زنديقا ومهرطقا. ومن ثم فليس لحفيده الحق فى الحكم.

وبطبيعة الحال كانت العداوات والأحقاد تلعب دورا كبيرا فى تزييف الوثائق والسجلات . فقد سطر الراهب برنارد ديلسيه نيابة عن طائفة الرهبان الفرنسيسكان فى منطقة لانجويدوك المتهمة بالهرطقة وثيقة رسمية عام ١٣٠٠ أعلن فيها أن جميع الوثائق الخاصة بهذا الاتهام مزورة ولا تستحق الوثوق بها ومما سهل عمليات التزوير تلك السرية التامة التى أحاطت بأعمال محاكم التفتيش فضلا عن التهديد بالطرد من الكنيسة كل من تسول له نفسه افشاء الأسرار. ولأن الوثائق والسجلات كانت سيفا مسلطا على رقاب العباد فقد دفع ذلك المتضررين إلى تدمير الملفات مثلما حدث فى عام ١٢٣٥ عندما ثار المواطنون فى مدينة ناربون ضد محاكم التفتيش وقاموا بتدمير كل ما فيها من سجلات ووثائق ولهذا

السبب أصدر مجلس ألبى عام ١٢٥٤ أمرا بضرورة نسخها وحفظها فى مكان آمن نظرا لأن المهرطقة فى ناربون نجحوا عام ١٢٤٨ فى تدمير السجلات التى تدينهم وتهددهم بالخطر الداهم. وفى احدى المرات التى عقد فيها الأساقفة اجتماعا قام المتمردون فى مدينة ناربون بذبح كاتب ورسول كان يحمل سجلات بأسماء المهرطقين كما تم احراق هذه السجلات الأمر الذى عرقل عمل محكمة التفتيش . وفى عام ١٢٨٥ قام رجالات هذه المدينة وبعض كبار رجال الاكليروس فيها بتدمير السجلات الخاصة بمحاكم التفتيش وقاموا برشوة حافظ هذه السجلات واسمه برنارد جاريل لحرقها . غير أن المؤامرة أحبطت وتمت معاقبة المشتركين فيها. وألقى القبض على محام يدعى جوليم جاريك وزج به فى غياهب السجن لمدة ثلاثين عاما اعتلت فيه صحته وذبلت. ولم يصدر الحكم عليه إلا فى عام ١٣٢١.

وكانت لطبقة الخدم والأعوان التمثلة فى المراسلة والمخبرين والجواسيس العاملين فى خدمة محاكم التفتيش والمعروفة باسم المألوفين **Familiars** أهمية قصوى. وكان مجرد السماع عنهم كفيل بانخلاع القلوب واثارة الفزع. ولم يقبل على الالتحاق بهذه الطائفة المقيتة سوى الأشرار وغير الأسوياء. وقد منحتهم الكنيسة مقابل خدماتهم المقيتة حصانة ضد أية مقاضاة علمانية. وفى عام ١٢٤٠ أعطى البابا انسونت الرابع للمحققين حق تبرئة ساحة أعوانهم عند ممارسة العنف الأمر الذى أسبغ عليهم نوعا من الاستقلال. وبالنظر إلى أنهم كانوا يقومون على خدمة محاكم التفتيش فإن التحرش بهم أو مضايقتهم كان يعتبر تعطيلا لسير العدالة ونوعا من الهرطقة والمروق يستدعى تقديم مناوئيهم إلى المحاكمة . وهكذا صار سلطانهم على الشعب عظيما وكان يكفى أن يلوحوا بتقديم مناوئيهم إلى محاكم التفتيش حتى ترتعد فرائص من يتجرأ على الاعتراض عليهم. ومما زاد الطينة بلة أن محاكم التفتيش أعطت لهؤلاء المخبرين والجواسيس الحق فى حمل السلاح. ولاشك أن أعمال الشغب وحوادث القتل التى حدثت فى أفينونت عام ١٢٤٢ وراح ضحيتها بعض العاملين فى محاكم التفتيش سوغت تسليحهم باعتبارهم حرسا. ونظرا لتعرض هؤلاء المخبرين والجواسيس للخطر عند قيامهم بالقبض على المهرطقين والمارقين فقد بدا من الطبيعى أن يحملوا السلاح. ولكن لا يخفى على أحد أن تسليحهم جعلهم فوق المساءلة القانونية.. وكان محظورا على المسالمين والبسطاء من الشعب حمل السلاح . ففى بستوجا فى أوائل القرن الحادى عشر وأيضا فى فيرونا عام ١٢٢٨ كان محظورا على الشعب أن يحمل السلاح. أما فى بولونيا فقد كان مسموحا للفرسان والأطباء فقط حمل

السلاح وبتسليح واحد فقط من أتباعهم. وفى ميلانو صدر قانون عام ١٣٨٦ يقضى بالسماح للأساقفة بتزويد خدمهم وحشمهم الذين يقيمون معهم تحت سقف واحد بالسلاح.. وفى باريس صدر مرسوم عام ١٢٨٨ يحظر على المواطنين حمل السيوف والخناجر والسكاكين والسلاح الأبيض عموما. وفى بوكير صدر عام ١٣٢٠ مرسوم يقضى بقطع يد كل حامل للسلاح باستثناء الرحالة والمسافرين الذين سمح لهم بحمل السيوف والمطاوى فقط. والجدير بالذكر أن المحققين فى محاكم التفتيش كان من حقهم تسليح من يشاءون ومنحهم الحصانة الكنسية اللازمة.

وفى عام ١٢٤٩ أصبحت الفضائح والمباذل الناجمة عن استخدام المحققين لأعداد كبيرة من المخبرين والجواسيس الذين اضطهدوا الناس وابتزوهم سببا فى غضب البابا انسونت الرابع الذى أمر بضرورة تخفيض اعدادهم بحيث يتناسب مع طبيعة العمل الذى يقومون به. وقد خلت البلاد التى كانت فيها الدولة تقوم بتمويل محاكم التفتيش والصرف عليها فى وجود المباذل والانتهاكات التى يقترفها الأعوان والجواسيس . ولهذا نجد أن حاكم مدينة نابولى الايطالية شارل أنجو لا يسمح للمحقق بتجنيد اكثر من ثلاثة أشخاص . وقد امتدح البابا كليمنت الخامس فى اصلاحاته فرنسا لاعتمادها على توظيف الموظفين العلمانيين ولأن المحققين فيها احتفظوا بعدد قليل من المخبرين والعسعس على عكس ما كان يحدث فى ايطاليا حيث كانت محاكم التفتيش تقوم بتمويل نفسها بنفسها الأمر الذى منحها قدرا كبيرا من الاستقلال بفضل ما كانت تجبيه من غرامات وتحصل عليه من مصادرات. وفى اصلاحاته أصدر البابا كليمنت الخامس أمرا يمنع تكاثر الموظفين بدون داع كما أنه أدان المباذل المترتبة على حمل السلاح. ومن المؤسف أن اصلاحاته لم تؤت ثمارها .

وفى عام ١٣٢١ نجد أن البابا يوحنا الثانى والعشرين ينحى باللائمة على المحققين فى محاكم لومباردى لأن جواسيسهم ومخبريهم المحيطين يثيرون الفضائح والاضطرابات فى بولونيا بما فى ذلك القتل وسفك الدماء. وفى عام ١٣٣٧ لاحظ المندوب البابوى برتراند رئيس اساقفة إميرون من واقع تجربته الشخصية أن سماح المحققين لعيونهم بحمل السلاح أثار الكثير من المشكلات وأغرى هؤلاء للجواسيس بالاعتداء فى كثير من الأحيان على المواطنين المسالمين. ولهذا أمر رئيس الأساقفة المحقق فى مدينة فلورنسا بألا يزيد أتباعه المسلحون على اثنى عشر شخصا قائلا بأن السلطات العلمانية سوف تتكفل بتزويد المحققين بقوات مسلحة اضافية عند اللزوم للمساعدة فى القبض على المهرطقين. لكنه

هذه المحاولات لتقليم أظافر المحققين فشلت. وقد اتهم المحقق الجديد الراهب بييرو اكويلا بأنه با ع تراخيص حمل السلاح لأكثر من مائتين وخمسين شخصا الأمر الذى جعل دخله السنوى يصل الى ألف فلورينة ذهبية ذهبت الى جيبه الخاص. وبناء عليه صدر قانون بتحديد عدد الأعوان الذين يستعين بهم المحقق بستة أشخاص لهم حق حمل السلاح وبألا يزيد معاونى أسقف فلورنسا من المألوفين (أى المخبرين والجواسيس) على اثنى عشر وأسقف ميسورى على ستة اشخاص. واشترط على كل من هؤلاء المألوفين أن يلبس شارة دالة على الرئيس الذى يأتمر بأمره .

وللحد من ظاهرة بيع رخص حمل السلاح أصدرت فلورنسا عام ١٣٥٥ عددا من اللوائح تنص على نفى كل شخص يقبض عليه حاملا سلاحا حتى ولو كان مرخصا بحيث يبعد عن المدينة بمسافة لا تقل عن خمسين ميلا من المدينة . ويتعهد بأن يعيش عاما كاملا فى منفاه. وجأر البابا جريجورى الحادى عشر بالشكوى فى انتهاكات مدينة فلورنسا المتكررة للقانون وعاقب المدينة بأسرها عام ١٣٧٦ بالطرد من الكنيسة. وفى عام ١٣٧٨ أرغمت فلورنسا للاستسلام لمطالب البابا. ولكن هذه المدينة اشترطت على البابا الغاء ما تراه من قوانين بغيضة. ثم عادت ريما الى عادتها القديمة اذ عاد «المألوفون» الى ممارسة الشر بصورة أفظع من السابق. فاضطر البابا عام ١٣٨٦ الى التدخل مرة اخرى للحد من شرورهم عن طريق فرض الضرائب عليهم والتجديد السنوى لتعيينهم فى وظائفهم. وهكذا ظل الصراع محتدما بين المحققين الذين يريدون الاحتفاظ بأكبر عدد من الأتباع والبابوات الراغبين فى كبح جماحهم . حتى مدينة البندقية اضطرت الى السعى الى كبح جماح هذه الطغمة المسلحة .

وفى أغسطس ١٤٥٠ اجتمع ما يعرف بالمجلس العظيم واستنكر بأغلبية ١٤ ضد ٢ سوء استخدام المحقق لسلطته وبيعه تراخيص حمل السلاح لاثنى عشر شخصا وقرر انه لم يكن بحاجة الى كل هذا العدد الكبير من الأعوان حيث ان بإمكانه الاستعانة بالسلطة العلمانية. ومن ثم اصدر المجمع قرارا بتخفيض عدد المألوفين الذين يأتمرون بأمره الى أربعة رجال مسلحين فقط. وبعد مضى ستة شهور وبالذات فى فبراير ١٤٥١ مارس رئيس طائفة الرهبان الفرنسيسكان ضغوطا لالغاء هذا القيد للمحقق والسماح له بزيادة مخبريه وجواسيسه الى اثنى عشر. ومع ذلك فقد صدرت تعليمات الى الشرطة لمراقبة اعمال هؤلاء «المألوفين» للتأكد من انهم بالفعل يقومون بأداء واجباتهم. ولكن الرأى القانونى السائد آنذاك أن أى اجراء يتخذ للحد من سلطة المحقق فى محكمة التفتيش

يعتبر عملا غير مشروع لأنه يشجع على الهرطقة ويزيد من استشرائها.

وهكذا يتضح مما سبق ان محاكم التفتيش سخرت كل موارد الدولة لخدمة أغراضها المتمثلة فى القضاء المبرم على الهرطقة.

وهناك عنصر على جانب عظيم من الأهمية فى الهيكل التنظيمى لمحاكم التفتيش يتمثل فى ضرورة عقد اجتماع مع الاسقف قبل اصدار الحكم النهائى على المتهمين بالهرطقة اذ لم يكن فى سلطة المحقق أن ينفرد باصدار الحكم النهائى. ولعلنا قد لاحظنا التأرجح فى علاقة المحققين بالاساقفة والتوتر الذى شابها. كما رأينا كيف استطاع المحققون بمرور الوقت الانفراد بالسطة وتجاهل الاساقفة. ولهذا سعى البابا كليمنت الخامس الى تحجيم نفوذ المحققين ووقفهم عند حدهم بالغاء الأحكام التى ينفرد المحقق باصدارها دون الاجتماع بالأسقف غير أن رغبة البابا فى تجنب اى تعطيل فى اصدار الأحكام جعله يقرر انه يمكن للحكم ان يكون صالحا فى حالة حصوله على موافقة كتابية من الأسقف عليه اذا مرت ثمانية ايام دون ان ينجح فى الاجتماع به. وتدل هذه الموافقات الكتابية التى حصل عليها المحققون من الأساقفة انها كانت مجرد موافقات شكلية او صورية. وقد شكا برنارد جوى من الزام القانون بضرورة الاجتماع بالأساقفة قائلا ان أحد هؤلاء الاساقفة تعمد تأخير محاكمة المهرطقين فى اسقفيته لمدة سنتين او اكثر. وبمرور الزمن كما أسلفنا ازدادت سطوة المحققين وضعفت قوة الأساقفة الذين اختصروا الطريق بأن أعطوا المحققين تفويضا بالموافقة على أحكامهم، الأمر الذى مكن المحققين من الانفراد باصدار الأحكام مثلما حدث فى محاكمة المهرطقين الولدسيين فى بيرمونت عام ١٣٨٧ وساحرات كانافيس فى عام ١٤٧٤ . وكثيرا ما كان المحققون يجبرون الأساقفة على قبول أحاكمهم القاسية مثلما حدث نحو عام ١٣١٨ فى محاكمة الفرنسيسكان الروحانيين فقد ارغم المحققون اساقفة ناربون على الموافقة على احراق هؤلاء المهرطقين وهددوهم بالسلطة البابوية التى كانوا يعلمون انها توافق على الاحراق .

ونص قانون محاكم التفتيش على ضرورة ان يسترشد المحقق برأى الاسقف قبل اصدار الحكم النهائى. كما نص ايضا على ضرورة تشاوره مع الخبراء. الجدير بالذكر أن المحققين اشتهروا بجهلهم بالقانون الأمر الذى اقتضى منهم الرجوع الى الثقات والخبراء فيه. ورغم أن القانون يسمح للمحققين بأخذ رأى رجال القانون مجانا فقد أجاز لهم الحصول على مكافأة اذ شاء المحققون ذلك. وفى حالة المهرطقين البارزين تعين على علية القوم حضور محاكمتهم لإضفاء جو من الرهبة والوقار عليها. فعند صدور الحكم عام

١٢٣٧ على ألامان دى رواكس من تولوز حضر اسقف تولوز ورئيس الدير فى مواساك وكبار طائفتى الدومينيكان والفرنسيسكان وآخرون. ومما جعل رأى الخبراء والمستشارين صوريا تراكم الوثائق والمستندات الخاصة باستجواب المحققين للمهرطقين. ورغم ذلك فقد حافظت محاكم التفتيش على المظهر والشكل المتعلق باستشارة الخبراء والقانونيين كما يتضح فى منطوق بعض الأحكام انها جاءت بعد التشاور مع كبار رجال الاكليروس والناس الطيبين.

ولكن هذا الاجراء الشكلى لم يراع فى القضايا التى كثرت فيها اعداد المتهمين . ففى مثل هذه القضايا اكتفى المحقق بعرضها على من يختارهم من المحققين والرهبان الذين تعين عليهم القسم على الانجيل للحفاظ على سرية المحاكمات ومراعاة ضمائرهم فى اصدار الأحكام.

وبسبب كثرة القضايا كان المحقق يكتفى بإعطائهم ملخصا لها دون الكشف عن اسماء المتهمين وكثيرا ما حكموا «بالعقاب حسبما يرى المحقق».

قلنا ان رجوع المحققين الى رأى الخبراء كان فى الغالب الأعم عديم الجدوى حيث انه كانت أحيانا تستدعى اعداد كبيرة من الخبراء تجعل من المستحيل ان يؤدوا عملا ذا قيمة. فعلى سبيل المثال دعا محقق مدينة كاركاسون هنرى دى شاماى بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٣٢٨ اثنين وأربعين خبيرا للاجتماع فى ناربون للنظر خلال يومين فى أربعة وثلاثين حالة، وهو الأمر المتعذر. ثم قام نفس المحقق بتاريخ ٨ سبتمبر ١٣٢٩ بعقد اجتماع آخر فى كاركاسون حضره سبعة وأربعون خبيرا انتهوا من النظر فى أربعين حالة خلال يومين فقط.. بطبيعة الحال لم تكن لهذه الاجتماعات اى وزن . ثم انتقل هذا المحقق من ناربون الى باميه حيث استدعى فى ٧ يناير ١٣٢٩ خمسة وثلاثين خبيرا بالاضافة الى اسقف تولوز. ومع وجود هذا الجمع الغفير من الخبراء تعذر مناقشة القضايا على نحو سليم او عادل

فلا عجب اذا جاءت كثير فى الأحكام ظالمة ومتعجلة. بل ان هذه الأحكام كانت أحيانا تصدر بالجملة اى بصورة جماعية وتترك للمحققين تحديد طبيعة السجن التى يستحقها كل متهم مدان.

كثيرا ما شابت البلبلة والاضطراب سير المحاكمات مثلما حدث عندما استدعى هنرى دى شاماى فى بيزييه بتاريخ ١٩ مايو ١٣٢٩ خمسة وثلاثين خبيرا لإبداء الرأى فى حالة راهب فرنسيسكانى مهرطق يدعى بيير جوليين فقد رأى بعضهم استعمال الرأفة معه.

واحتدم الجدال طويلا بين المجتمعين فطلب منهم المحقق العودة الى عقد اجتماع ثان فى المساء. ومرة أخرى نشب خلاف بين الخبراء فطالبوا بتأجيل البت فى القضية متذرعين بعدم وجود اسقف كى يقوم بتحقير الراهب المتهم. ولم يرق هذا الارجاء فى عينى المحقق فأمرهم بعقد اجتماع اخير لحسم الأمر مهددا الخبراء بالطرد من الكنيسة. وتحت هذا الضغط عبر الخبراء عن طائفة متنافرة من الآراء. فلجأ المحقق الى استشارة سلطات أخرى فى كل فى افينونى وتولوز ومونبلييه. وعلى أية حال كان المحقق يتجاهل آراء الخبراء اذا رأى انها لا تناسبه. وأحيانا كانت الأحكام الصادرة تحتوى على أسماء بعض المتوفين. وأحيانا اخرى تلاعب المحقق فى هذه الأحكام وفقا لأهوائه مثلما نجد فى الحكم الصادر ضد أرمسند ابنة ريمون مونييه المتهمة بالشهادة الزور فقد اكتفى الخبراء بالحكم عليها بمجرد السجن. ولكن المحقق غير الحكم وجعله «السجن مع التكبيل بالأغلال». وهناك فرق كبير بين العقوبتين. حتى خبراء القانون آنذاك اختلفوا فيما بينهم حول ضرورة التزام المحقق برأى الخبراء. فقد ذهب الخبير القانونى إمريتش الى وجوب الالتزام به فى حين أكد رجل قانون آخر هو برناردو دى كومو ان المحقق غير ملزم بالتقيد برأى الخبراء.

كانت اجراءات محاكم التفتيش تقتضى من المحقق التشاور مع الاساقفة والخبراء غير انه كثيرا ما تغاضى عن اتباع هذا الاجراء. فضلا عن انه من الناحية العملية لم يكن مجديا اخذ رأى كل هذا الحشد من الخبراء. وهكذا انتهى الامر باحتكار المحقق للسلطة. وفى عام ١٢٤٥ عندما كانت محكمة التفتيش فى فلورنسا فى طور التكوين كان التعاون بين محققها زوجييرى كالكاجنى مع الاسقف اردنجهو وثيقا لدرجة انه لم تكن هناك ثمة حاجة الى استدعاء الخبراء. وقد عمل الاثنان بهمة ونشاط بالغين لدرجة أنهما كانا يصدران يوميا حكمين أو ثلاثة. وجرت العادة ان يجتمع الشعب فى مبنى الكاتدرائية لسماع تلاوة الأحكام . ثم ادخلت محكمة التفتيش بعض التحسينات على الاجراءات حيث انتهز احد رجال المحكمة هذه الفرصة لالقاء وعظة مؤثرة للهجوم على المروق الدينى وشروره وتنبيه المواطنين الى واجبهم فى اضطهاد ابناء الشيطان من المهرطقين. وايضا تدل شذرات المسجلات الباقية عن محاكمة للمهرطقين فى الفترة من مارس ١٢٤٦ حتى يونية ١٢٤٨ تجاهلا مماثلا فى جانب المحقق لرأى الخبراء. وتخلو الأحكام الصادرة آنذاك من أية اشارة الى اشتراك الأسقف فى ادانة المتهمين الأمر الذى يدل على ان المحقق اغفل الاسترشاد برأى الاسقف . ولكن عددا من القضاة المحليين من المدنيين

ورجال الاكليروس حضر اثناء اجراءات التحقيق. وقد اجرى الاحتفال داخل كنيسة سانت سيرنين وبعض الأماكن الأخرى التى ليس لها اى طابع دينى دون اقامة قداس صلاة بهذه المناسبة. ولكن هذا الاحتفال البسيط بصدور الأحكام سرعان ما تحول الى احتفال مهيب لا يقام فى ايام الأعياد او الأيام المقدسة. وكانت تلقى فى هذا الاحتفال كلمة من منابر الكنائس تدعو الشعب الى حضور الأحكام والحصول على صكوك بغفران خطاياهم لمدة اربعين يوما . وفى وسط الكنيسة التى تعقد فيها محاكمة التفتيش جلستها اقيمت خشبية مسرح مرتفعة يجلس عليها «المهرطقون التائبون» وقد احاط بهم المواطنون العلمانيون ورجال الاكليروس. وكان المحقق يقوم بالقاء الوعظة ثم طلب بعد ذلك من ممثلى السلطة المدنية الادلاء بقسم الطاعة والولاء كما يتلو بوقار شديد مرسوما بالطرد من الكنيسة كل من يعوق عمل محاكم التفتيش. ثم يبدأ المسجل فى تلاوة الاعترافات اعترافا تلو الآخر باللغة الدراجة (غير اللاتينية). وبعد تلاوة عريضة الاتهام يسأل المذنب اذا كان يعترف بذنبه أم لا . ولكن هذا السؤال لم يكن يوجه اليه الا بعد اطمئنان المحكمة الى توبته النصوح ورجوعه عن خطئه تجنبا لأية فضائح او شوشرة محتملة قد يخلقها المتهم بأفكاره للتهم الموجهة اليه. وعندما يعترف المتهم بذنبه تطلب منه محكمة التفتيش التعبير عن ندمه حتى لا يتعرض لهلاك روحه وجسده فيتجه الاصرار على غيه وضلاله. وحين يعبر المتهم عن رغبته فى نبذ أفكاره المارقة تتلى على مسامعه صيغة خاصة بنبذ التهمة يقوم المتهم بتكرارها جملة تلو الاخرى. عندئذ يقوم المحقق باعطائه حلا من الطرد من الكنيسة واعدا اياه باستخدام الرأفة معه ان هو أحسن التصرف وقبل الحكم الصادر ضده. ثم تبدأ تلاوة الأحكام واقتياد التائبين الى مقدمة المحكمة بدءا بالحالات البسيطة وانتهاء بأكثر الحالات استحقاقا للعقوبات المشددة. اما التائبون الذين يقرر المحقق تسليمهم إلى السلطة المدنية لتنفيذ حكم الاعدام فيجىء دورهم فى آخر الصف حيث ينتقل الاحتفال من الكنيسة الى ميدان عام حيث تقام منصة لهذا الغرض. وكان الهدف من وراء الابتعاد عن مقر الكنيسة عدم تلطيخها وتلويث حرمها بأى حكم صادر بإراقة الدم ومن ثم كانت ضرورة اقامة هذا الاحتفال فى اى يوم من الأيام المقدسة .

ولم يكن تنفيذ حكم الاعدام على اية حال يتم فى نفس اليوم بل فى اليوم التالى لاعطاء المتهم فرصة للاستغفار والأوبة الي صحيح الدين. ولكن محكمة التفتيش منعت المتهم المحكوم عليه بالاعدام من مخاطبة الشعب حتى لا يتمكن بتأكيد براءته فى اثارة عطف الناس عليه.

ويستطيع المرء ان يتصور مدى الرهبة التى تركتها هذه المحاكمات فى القلوب المخلعة من فرط الخوف والفرق وهم يشاهدون عظمائهم وحكامهم يقسمون بكل اتضا ع قسم الطاعة والولاء لمحاكم التفتيش . وفى المحاكمة الكبيرة التى عقدها برنادر جوى فى تولوز فى ابريل عام ١٣١٠ استمرت اجراءاتها الرهيبة من يوم الأحد الموافق الخامس من هذا الشهر حتى يوم الخميس الموافق التاسع منه . وبعد تخفيف الأحكام الصادرة امرت المحكمة عشرين تائبا بحمل الصلبان وزيارة الاراضى المقدسة وحكمت بالسجن المؤبد على خمسة وستين مهرطقا يقيد ثلاثة منهم بالأغلال الى جانب الأمر بأن تقوم السلطة المدنية بإعدام ثمانية عشر شخصا. وفى محاكمة اخرى اجريت فى ابريل عام ١٣١٢ صدرت أحكام تقضى بحمل واحد وخمسين شخصا على لبس الصلبان وحبس ستة وثمانين شخصا والاعلان بأن عشرة مهرطقين توفاهم الله يستحقون السجن ومصادرة ممتلكاتهم وتسليم خمسة مهرطقين آخرين على قيد الحياة الى المحكمة المدنية لاحراقهم والامر بنبش قبور ستة وثلاثين مهرطقا توفاهم الله لاستخراج جثثهم واحراق عظامهم. فضلا عن الحكم بتحقير خمسة اخرين لتغيبهم وامتناعهم عن الحضور. وفى بعض الأحيان ظهر زنديق عنيد تحدى محكمة التفتيش مثلما فعل المهرطق الكاثارى اميل دى برليس فى اكتوبر ١٣٠٩ الذى أعلن اضرابه عن الطعام والشراب مما جعل المحقق يسرع بالتحقيق المنفرد معه دون ان ينتظر تقديمه الى المحاكمة مع الآخرين. وكانت هناك حالة مماثلة فى عام ١٣١٣ فقد تخلى مهرطق كاثارى اخر يدعى بيير رايموانـد عن هرطقته عام ١٣١٠ فحكم المحقق عليه بالسجن فى زنزانة انفرادية حيث ذبلت صحته واعتلت نتيجة اضرابه عن الطعام واصبح قاب قوسين او ادنى من الموت. خشى المحقق ان يموت ميتة طبيعية فيفلت من العقاب بعد ان جعله عذاب السجن يفقد عقله ويعود الى سابق هرطقته فقام بالحكم عليه بالاعدام على وجه السرعة مع عدد آخر من المهرطقين.

وأمام هذه الكفاءة المروعة التى اظهرتها محاكم التفتيش فى اضطهاد المارقين والتنكيل بهم عجزت هذه المحاكم احيانا عن الاجتثاث التام لبعض حركات الهرطقة العنيفة والشرسة مثل الهرطقة الكاثارية والهرطقة الولدسية. ولكن هذا لا يعنى بحال من الأحوال ان محاكم التفتيش عجزت عن تحقيق أهدافها فقد كان شبحها المفزع يخيم على كل أرجاء اوربا التى وحدتها الكنيسة الكاثوليكية فى العصر الوسيط. ولم يكن بامكان المهرطق الهروب منها فهو سوف يجدها فى انتظاره فى كل مكان يذهب اليه. وحيثما ذهب كانت محاكم التفتيش قادرة على تتبع اصله وفصله ومقر اقامته الاصلى. وكانت هذه المحاكم تتبادل المعلومات والوثائق فيما بينها الامر الذى سد الطريق امام اى مهرطق او

مارق. وزاد من تضييق الخناق على المارقين ان اية محكمة تفتيش فى اى مكان كانت تتمتع بصلاحية محاكمة المهرطقين الآتين من الاماكن الاخرى. وفى بعض الحالات القليلة والنادرة تنازعت بعض محاكم التفتيش حول احقيتها فى محاسبة المهرطقين. ولهذا كانت محكمتان للتفتيش تطالبان نفس المتهم بالمثول امامهما. ولكن هذا التضارب فى الاختصاصات لم يحدث الا لماما. ولهذا اصدر مجلس ناربون عام ١٢٤٤ مرسوما يقضى بمثول المتهم امام اول محقق بدأ معه التحقيق. ولكننا نعود لنؤكد ان مثل هذه الحالات المتضاربة كانت قليلة ونادرة وأن التعاون بين محاكم التفتيش المختلفة كان السمة الغالبة.

وليس ادل على جبروت محاكم التفتيش ويدها الطائلة وقدرتها الفائقة على ملاحقة المهرطقين مما يلى .

فى مقاطعة لانجويدوك الفرنسية التى اشتهرت بهرطقتها شعر المهرطقون بنوع من الامان عندما دب الخلاف بين حاكمهم مانفرد وبين البابا الامر الذى دفع عددا كبيرا من الهراطقة الفرنسيين الى الهرب واللجوء الى الاراضى الايطالية ولكن ما ان استطاع الملك تشارل انجو كخادم مطيع للبابا فى روما الانتصار على المقاطعة الفرنسية حتى شعرت محكمة تتيش لانجويدوك بأنها اصبحت سيدة الموقف فأسرعت عام ١٢٦٩ بمطاردة المهرطقين الفرنسية الموجودين داخل الاراضى الايطالية واتخاذه ملاذا آمنا لهم .

وأيضا حدث شىء شبيه بهذا فى عام ١٣٥٩ فقد لاذ بالفرار مهرطقون فرنسيون فى مقاطعة بروفانس الفرنسية الى الاراضى الاسبانية فأصدر الباب انسونت السادس امرا الى محقق محكمة التفتيش فى بروفانس واسمه برنارد دى بوى بتعقبهم داخل الاراضى الاسبانية والقبض عليهم وتسليمهم حيثما وجدوا الى السلطة المدنية لإنزال العقاب بهم. وفى نفس الوقت اصدر البابا امرا إلى ملكى اراجون وكاستيل (كاستيليون) الاسبانية بتقديم اقصى مايستطيعان من عون ومساعدة الى المحقق الفرنسى.

وكذلك ادانت محكمة التفتيش فى تولوز عام ١٣٠٩ شابا فى الخامسة عشر يدعى ارنود يسارن وقامت بحبسه لمدة سنتين واجبرته على لبس الصلبان والحج الى اماكن مقدسة. وكانت كل جريرة هذا الشاب اعجابه الى حد العبادة بأحد المهرطقين. وظل الفتى يلبس الشارة الدالة على خزيه وعاره لأكثر من عام ولكن الفتى تضايق من لبسها لأنها كانت تقف فى سبيل كسبه للرزق الامر الذى جعله يتخلص منها ويشتغل «مراكبى» وظن الفتى واهما ان احدا لن يتنبه الى مخالفته لتعليمات محكمة التفتيش باعتبار انه انسان مغمور لا يلتفت اليه أحد. ولكن البوليس التابع لمحاكم التفتيش كان على قدر عظيم من

الكفاءة والتنظيم لدرجة انه استطاع اكتشاف امره . فاستدعاه المحقق للمثول. أمامه عام ١٣١٢. ورغم ان والده نصحه بالامتثال ويطلب الرحمة فان الخوف منع الابن من الانصياع لأمر المحقق. وفي عام ١٣١٥ اصدر المحقق امرا بطرد الغلام من الكنيسة بتهمة العصيان وعدم امتثاله للأوامر. ثم تمت ادانته بتهمة الهرطقة . وهي تهمة غير صحيحة عام ١٣١٩. ومن ثم تم القاء القبض عليه ولكنه استطاع الهرب غير ان الشرطة تمكنت من اعادة القبض عليه. وفي عام ١٣٢٢ صدر ضده حكم بالسجن المؤبد بحيث يقتات على الخبز والماء مدى الحياة .

لقد كان التنظيم الكنسي بأسره في خدمة محاكم التفتيش وبسبب كثرة مشغوليات البابا التي منعته من الاشراف المحكم والدقيق على هذه المحاكم نراه يعين وزيرا او مشرفا عاما على محاكم التفتيش يعرف بلقب المحقق العام الذي كرس كل وقته وجهده للتصدي للمشاكل العديدة الناجمة عن الصراع بين الالتزام بصحيح الدين والمروق عليه وبين سيطرة البابا واستقلال الاسقفيات المحلية عنه. وشعر البابا بالحاجة الى تعيين هذا المشرف العام منذ البداية. ففي عام ١٢٦٢ قام البابا ايربان الرابع بتعيين أول محقق عام عندما اصدر اوامره الى جميع المحققين برفع تقاريرهم الى كاكيتانو اورسيني كاردينال نيكولو في توليانو. وسعى هذا الكاردينال الى التنسيق بين محاكم التفتيش المختلفة واخضاعها لسلطته. ونحن نرى هذا المحقق العام يصدر اوامره في ١٩ مايو ١٢٧٣ الى المحققين الايطاليين لتزويد المحققين في فرنسا بالتسهيلات اللازمة لتدوين جميع شهادات الشهود والاحتفاظ بها في الارشيف. وكان الاحتفاظ بملفات المهرطقين في ارشيفات على جانب عظيم من الخطورة والأهمية بسبب تنقل المهرطقين الكاثاريين والولدسيين الدائم والمستمر بين فرنسا وايطاليا الامر الذي حدا بالمحققين في فرنسا بأن يطلبوا منه انشاء مثل هذا الارشيف ولكن عائقا وقف في طريق إنشائه يتمثل في تنوع وثائق التحقيق وكثرتها بما جعل نفقات اعدادها باهظة.

ورغم أن هذه الوظيفة لم تدم طويلا الا ان شاغلها كان في فترة وجودها يتمتع بذروة النفوذ بدليل أن المحقق العام صعد نجمه لدرجة انه اعتلى اريكة البابوية عام ١٢٧٧ واصبح اسمه البابا نيكولاس الثالث. ولكن هذه الوظيفة ما لبثت ان أفلت وتحولت إلى حبر على ورق رغم ان البابا كليمنت السادس أحياها لفترة مؤقتة.

الفصل الثالث

نظام سير العمل فى محاكم التفتيش

كان نظام سير العمل فى محاكم الاسقفيات يقوم على مبادىء القانون الرومانى فهو من الناحية النظرية على أقل تقدير ينتهج العدل ويسير وفقا لقواعد محددة للغاية . ولكن الأمر تغير تماما مع محاكم التفتيش إذ لم يكن المحقق فى محاكم التفتيش مجرد قاض بل كان أب اعتراف يسعى ما وسعه السعى إلى انقاذ المارقين من الغى والضلال ومن الهلاك الروحى الناجم عنهما . وأول ما توقعه هذا الحكم الدينى فى المتهم الماثل امامه ان يقسم فى حضرته وحضرة ممثلى الحكومة أن يتحرى الصدق فى اجاباته ويشى اسماء جميع الهراطقة الذين يعرفهم وأن يظهر بالعمل وليس بالقول كل أنواع التوبة المطلوبة منه ، ويختلف المحقق فى محاكم التفتيش عن القاضى العادى من حيث أن الأول اضطلع بمهمة مستحيلة هى التفتيش فى الضمائر والاستبطان والتأكد من الخواطر والافكار التى تجول فى عقل المتهم واعتبر المحقق فى محاكم التفتيش مجرد الشك معصية لا تغتفر ومن ثم لم يكن كافيا ان يواظب المتهم على الاعتراف والمناولة أو أن يكثر من عطاياه لله فكل هذا لا يمنع من ان يكون مهرطقا بقلبه حيث أن معظم المتهمين بالهرطقة تظاهروا بالايمان عند مثولهم امام محاكم التفتيش . والقليل منهم لم ينكر تهمة الهرطقة عند التحقيق معهم ولأن المحققين كانوا يفتشون فى ضمائر المتهمين فإنهم ادركوا ان اتباع الاساليب العادلة لن يجدى فتيلا او يأتى بنتيجة وهكذا برر هؤلاء المحققون قسوتهم بأن من الخير للكنيسة أن يموت مائة برىء من أن يهرب من العقاب مهرطق واحد .

وقد اتبعت محاكم التفتيش ثلاثة إجراءات هى توجيه الاتهام ثم التبليغ ثم التحقيق مع المتهمين والمبلغ عنهم . وطبقا للإجراءات تعين على المحقق تنبيه القائم بتوجيه الاتهام الرسمى الى خطورة ماهو مقدم عليه تحفيزا له للاستيقان من صحة اتهاماته. ففى عام ١٣٠٤ قام المحقق الأب لاندولفو بفرض غرامة قدرها مائة وخمسون أوقية ذهب على مدينة اسمها ثيات لأنها اتهمت رجلا بالهرطقة دون أن تفلح فى اثبات التهمة عليه. غير أن التبليغ عن المهرطقين لم يكن بنفس خطورة توجيه الاتهام الرسمى نظرا لأن المحقق فى حالات التبليغ كان يقوم ببدء التحقيق من تلقاء نفسه واستنادا الى البلاغ المقدم اليه .

ومن المؤسف أن محاكم التفتيش سرعان ما تجاهلت هذه الاجراءات الوقائية لحماية المتهمين حيث أنها افترضت أن جميع المتهمين مدانون سلفا: ونحو عام ١٢٧٨ استن محقق محنك فى محاكم التفتيش قاعدة تقضى فى حالات الاماكن التى تنتشر فيها

الهرطقة بضرورة استدعاء جميع مواطنيها للادلاء بالشهادة الحق وضرورة استجوابهم بخصوص انفسهم والآخرين وتهديد المستجوبين بالويل والثبور وعظائم الامور إذا لم يتحروا الصدق فى أقوالهم . ومما يدل على أن الاستجوابات كانت تحدث بالجملة أن المحققين برنارد دى كو وجان دى سانت بيير قاما فى عامى ١٢٤٥ و ١٢٤٦ باستجواب مائة وثلاثين شخصا فى مدينة أفينونت الصغيرة ومائة شخص فى فانجو واربعمائة وعشرين شخصا فى ماس سانتيس بويل. واعتبرت محاكم التفتيش المواطن مسئولا عن افعاله منذ ميعة الشباب ولكن رجال الكنيسة اختلفوا فيما بينهم فى تحديد سن المسئولية. فقد حددت مجالس تولوز وبيزييه والبى سن الذكور بأربعة عشر عاما وسن النساء باثنى عشر عاما عندما استدعت جميع سكان المدينة او القرية للقسم والادلاء بالشهادة امام المحققين . ولكن البعض جادل بضرورة أن يكون الشاب ناضجا بما فيه الكفاية كى يفهم مغزى القسم والغرض منه ومن الغرابة بمكان أن تقوم بعض سلطات التحقيق بتخفيض سن المسئولية الى سبعة أعوام فقط كما أن بعض السلطات الأخرى أظهرت كرما وتسامحا اكبر فحددت سن المسئولية بتسعة اعوام ونصف للاناث وعشرة أعوام ونصف للذكور.

غير أنه يجدر بالذكر ان البلاد اللاتينية حددت سن الرشد والمسئولية بخمسة وعشرين عاما، الأمر الذى اعفى من هم دون هذا السن بالمثول في مساحات المحاكم. وكى تتخطى محاكم التفتيش هذه العقبة التجأت الى تعيين كاهن للمتهم بتولى تعذيبه وادانته ولكن بعض السلطات نصت على عدم جواز تعذيب اى شخص يقل عمره عن اربعة عشر عاما الأمر الذى يوحى بتحديد سن المسئولية عن الهرطقة بأربعة عشر عاما.

ولم يكن باستطاعة المتهم بالهرطقة الهروب من مصيره عن طريق الغياب وعدم المثول امام محكمة التفتيش ، فقد اعتبرت المحكمة غيابه اساءة كبيرة ونوعا من العناد الشاذ. فضلا عن أنها اعتبرت تغيبه بمثابة اعتراف بذنبه.

وحتى قبل ظهور محاكم التفتيش أى فى فترة سيادة قانون الاسقفيات تصدى هذا القانون الظاهرة غياب المتهمين بالهرطقة. مثلما حدث عندما قام البابا انسونت الثالث بتحقير اسقف كوار استنادا الى أدلة تقدم بها مندوبو البابا بعد أن رفض الاسقف المتهم المثول امامهم . وقد اتسم هذا القرار بدرجة كبيرة من الاهمية جعلت ريموند

بينافورت يجسده فى قانون ينص على أنه فى حالة تغيب المتهم تعتبر ادانته اجراء سليما، حتى إذا لم يثر جدال بين الادعاء والدفاع. وبناء عليه عندما امتنع المتهم عن الظهور بعد أن تكون الكنيسة قد علقت على بابها اعلانا باستدعائه فإن محكمة التفتيش لم تجد أدنى غضاضة فى محاكمته غيابيا، حيث اعتبر غيابه دليلا كافيا على ذنبه . وطبقا للمرسوم الباكر الذى اصدره فردريك الثانى عام ١٢٢٠ متقفيا أثر مجمع لاتيران المنعقد عام ١٢١٥ اصبح اى مشتبه فيه لا يظهر فى خلال سنة من تاريخ توجيه التهمة اليه مدانا بحكم القانون . وانطبق هذا على المتهمين ، الغائبين الذين صدرت احكام ضدهم بعد فرض الحرمان الكنسى عليهم لمدة عام سواء ثبت ذنبهم او لم يثبت فالشخص الذى يعاقب بالطرد من الكنيسة ولا يحاول تبرئة نفسه يعتبر مذنبا. ومما يدل على تعسف بعض السلطات وتعجلها فى اصدار الاحكام ضد المتهمين المتغيبين اننا نجد أن مجمع بيزييه يستنكر معاقبة المهرطقين الذين لا يمر على طردهم اكثر من اربعين يوما . وكان المحققون فى كثير من الاحيان يتعجلون اصدار الحكم على المتهم الغائب قبل مرور عام على غيابه كما ينص القانون على ذلك فقد كانوا لا يكتفون بمطالبة المتهمين بالهرطقة بالظهور فحسب بل يطالبونهم ايضا بتطهير انفسهم فى غضون فترة محددة فإذا مرت هذه الحدود يصبحون مدانين فى نظير القانون . غير أن عقوبة الحرق فى مثل هذه الحالات كانت نادرة إذ اكتفت محاكم التفتيش فى العادة بالحكم على هؤلاء المهرطقين المتغيبين بالحبس مدى الحياة باستثناء الحالات التى يتم فيها القبض على المتهمين ثم يتبين انهم يرفضون الاستغفار ويأبون الرجوع عن غيهم وضلالهم حتى القبر نفسه لم يوفر الحماية للمذنبين بعد أن يختارهم الله على جواره لأن محاكم التفتيش رأت أن تجعل منهم عبرة لمن يعتبر. فإذا صدرت ضدهم احكام مخففة بالسجن فإن محاكم التتفيش لم تتورع عن نبش قبورهم واخراج عظامهم . أما إذا صدر عليهم حكم بالحرق فإن عظامهم تستخرج لاضرام النار فيها بالاضافة الى مصادرة ممتلكاتهم على نحو ما اسلفنا وحتى ندرك مدى نشاط محاكم التفتيش فى تعقب المهرطقين حتى بعد وفاتهم يكفى أن نذكر حالة ارمانو بونجيلو بو فى فيرارا الذى نشب للاستحواذ على بقاياه بعد وفاته عام ١٢٦٩ صراع بين الاسقف ومحققى محكمة التفتيش فى فيرارا استمر اثنين وثلاثين عاما . وقد انجلى هذا الصراع عن انتصار محكمة التفتيش عام ١٣٠١. وهناك مثل آخر على ملاحقة محاكم

التفتيش للمذنبين حتى بعد أن يكونوا قد شبعوا موتا مثلما حدث للمهرطق جيراردو من فلورنسا فقد اكتشف ورثته وأحفاده عام ١٣١٣ أن الأب جريما لارو المحقق في محكمة التفتيش قد رفع دعوى قضائية ضد سلفهم الذى كان قد مات وشبع موتا قبل عام ١٢٥٠.

كانت اجراءات محاكم التفتيش تتضمن المخاطر حيث أن المدعى كان هو القاضى فى ذات الوقت . ورغم أن القضاء الكنسى كان متنبها إلى ما ينطوى عليه ذلك من تعسف المحققين فى استخدام السلطة فإنه لم يفعل شيئا يذكر يخفف من غلوائهم وكان خطر محاكم التفتيش مضاعفا . عندما كان المحقق من النوع المهووس بفكرة ضرورة تنقية الايمان المسيحى من أية شوائب والمهووس ايضا بفرض الغرامات والصادرات . فضلا عن ان الكنيسة اعتبرت المحقق أبا روحيا محايدا لا ينبغى أن يخضع لأية قواعد أو قيود نظرا لأنه يسعى إلى انقاذ ارواح الضالين من الهلاك . فلا غرو اذا رأينا هذا يشجع المحققين على تخطى الإجراءات القانونية الى جانب رفضهم للسماح بالدفاع أن يعوق حركتهم عن طريق الاستكشاف والاستئناف . باختصار تصرف المحققون بحرية مطلقة دون أن تغل ايديهم اية اجراءات قانونية .

ومما زاد من فظاعة هذا النظام وترويعه ان المحاكمات فى محاكم التفتيش كانت تتم سراً وتظل فى الخفاء لحين صدور احكام الادانة على المذنبين ثم تذاع هذه الاحكام على الملأ حتى تبث الرعب والفزع فى قلوب الجماهير. ولم يعرف اى انسان شيئا عن اجراءات المحاكمة باستثناء القاضى المحقق والشهود والخبراء الذين تستشيرهم المحكمة بعد أن تجعلهم يقسمون على عدم افشاء اسرار المحاكمة. ومما ساعد على الاحتفاظ بما يحدث داخل قاعات المحكمة سرا أن المحكمة نادرا ما لجأت الى تسجيل بعض جوانب المحاكمات . وكما يخبرنا المحقق الشهير برنارد جوى أن هذه التسجيلات النادرة كان يحتفظ بها فى طى الكتمان. ومن الطرافة ان نرى بارامو يدافع عن محاكم التفتيش قائلا إن الله نفسه هو اول محقق عرفه النوع البشرى وأن ادانته لآدم وحواء تعتبر أول محكمة تفتيش تعقد على الاطلاق وأنها النموذج الأول لجميع محاكم التفتيش .

كانت محاكمات التفتيش تجرى على النحو التالى:

يقوم واحد بتبليغ المحقق عن شخص اشتهر بالهرطقة او يرد اسمه على لسان مهرطق اثناء التحقيق معه . وبناء عليه تتم محاكمته سرا امام محكمة تفتيش تسعى جاهدة الى جمع الأدلة التى تثبت ادانته وتأمره المحكمة فى السر بضرورة المثول امامها فى وقت محدد ثم يدفع الكفالة للافراج المؤقت عنه . أما إذا كان هناك شك فى احتمال هروبه، هنا يأمر المحقق بالقبض عليه فجأة ويزج به فى السجن لحين تقديمه الى المحكمة لسماع اقواله . وينص القانون (الرومانى) على ضرورة اعلان المتهم بالحضور ثلاث مرات .

ولكن المحقق تغاضى عن ذلك واكتفى بتكليف المتهم بالحضور مرة واحدة مستندا فى ذلك على تقارير وشهادات بعض الشهود الذين يستجوبهم المحقق بطريقة عشوائية وايضا استنادا الى الرعب الذى يبثه المحقق فى افئدة هؤلاء الشهود الذين يدفعهم الفزع الى النأى بأنفسهم عن المتهم حتى لا تلتصق بهم شبهة التعاطف مع المهرطقين ويكثر اللغط والشائعات المبالغ فيها حول المتهم فيتحين المحقق هذه الفرصة لتوجيه ضربة قاضية اليه . ومعنى ذلك أن الحكم يصدر ضد المتهم قبل ان تبدأ محاكمته . أى أنه يفترض سلفا ان المتهم مذنب من البداية . فلو كان بريئا لما كان هناك مايدعو الى تقديمه الى المحاكمة ولم يمكن امام المتهم اية فرصة للنجاة إلا بالاعتراف بصحة الاتهامات المنسوبة اليه وينبذ الهرطقة . فضلا عن اعلان المتهم التوبة والاستغفار .

أما اذا اصر على براءته فإن المحكمة اعتبرته مهرطقا وعنيدا لا تعرف التوبة الى قلبه سبيلا . ومن ثم وجب تقديمه الى الذراع المدنى (أى الجهاز المنوط به تنفيذا العقوبات) لإنزال عقوبة الحرق به .

وقد لخص احد المحققين فى القرن الخامس عشر اجراءات محاكم التفتيش بأنها غاية فى البساطة وجادل بعدم الحاجة الى فرض كفالة للافراج المؤقت عن المتهم. فالرأى عنده انه إذا القى القبض علي المتهم واعترف بذنبه ولم يعد نادما علي هرطقة فإنه يجب تسليمه الى الجهاز المدنى لتنفيذ حكم الاعدام . أما إذا ابدى ندمه فينبغى الالقاء به فى السجن المؤيد ولا يجوز الافراج عنه بكفالة . وإذا انكر المتهم التهم ثم قام الشهود بادانته فإنه فى هذه الحالة يعتبر عاقا وعاصيا وينبغى تسليمه الى الجهاز أو الذراع المدني لاعدامه .

ورغم استناد المحقق فى تحقيقاته الى شهادة الشهود فقد كان شديد الحرص على انتزاع اعتراف منه بجرمه نظرا لأن شهادة الشهود كانت فى كثير من الاحيان غير

واقعية بل غير محددة ولا تبرر الادانة. وكان المحقق يتصيد أوهى الشائعات ويتعلل بها لفرض الغرامة على المتهم او مصادرة املاكه من أجل تقوية الايمان بالمسيحية. ولم يخف المحقق رغبته العارمة فى حمل المتهم على الاعتراف بجريمته النكراء حتى يصبح تحت رحمته تماما .

وباستثناء الحالات القليلة التي كان فيها المتهم يجاهر بتحدى المحكمة والاستمساك بهرطقته نجد ان كثيرا من حالات اعتراف المتهمين بالذنب اقترنت بإعلانهم التوبة والعودة الى حظيرة الايمان .

وكان المحقق يتهلل عندما يرى المتهم يعترف بأسماء معارفه الذين شاركوه فى الهرطقة ويخبرنا برنارد جوى أن المحقق نفسه كان نهبا مقسما بين القلق والجزع عندما يرى ان الادلة التي تتوفر لديه غير كافية لإدانة المتهم يخشى ان يفلت مارق او مهرطق من قضية فيعيث فى الايمان فسادا . فمثل هذا الافلات من العقاب قمين بأن يؤدى الى تكاثر الخارجين عن حظيرة الايمان وزيادة اعدادهم .

فضلا عن ان الناس يعتبرون هذا الافلات دليلا على تهالك المحققين الذين يمثلون صفوة العلم والخبرة وتداعيهم امام جماعة من المهرطقين الأميين والمارقين الجهلة. فلا غرو إذا رأينا الزهو يدفع كثيرا من المحققين الى توقيع العقوبات الصارمة عليهم . ثم أن اعلان المهرطقين العودة الى صحيح الدين كان بمثابة انتصار للمحقق والدين المسيحى معا .

والجدير بالذكر ان مجمع بيزييه اوضح منذ وقت باكر يعود الى عام ١٢٤٦ فوائد توبة المهرطقين وعودتهم الى حظيرة الايمان وحث المجمع جميع المحققين الا يألوا جهدا فى هداية الضالين. ولهذا اعتبرت السلطات هذه الهداية واجبها الأول ولهذا ايضا علقت الكنيسة اهمية بالغة على وشاية المتهم بشركائه فى الجرم لأن مثل هذه الوشاية تفتح الطريق امام الهداية. واعتبرت السلطات رفض المتهم الوشاية بزملائه دليلا على جرمه. الأمر الذى اقتضى من المحقق تسليمه الي الجهاز المدنى لإنزال العقاب به .

ويتبين لنا من حالة المهرطقة ساترين ريجود التى سجلت السلطات اعترافاتها فى تولوز بفرنسا عام ١٢٥٤ . فقد كشفت هذه المهرطقة اسماء ١٦٩ من شركائها . ولم يسلم من العقاب المهرطق الذ ى يمتنع عن الوشاية بزملائه مثلما نشاهد فى حالة جوريليم سيكريد من تولوز عام ١٣١٢ فقد نبذ هذا الرجل هرطقته وعاد الى احضان الكنيسة

الكاثوليكية عام ١٢٦٢ . ولكن فى عام ١٣١١ اي بعد مضى خمسين عاما على هدايته ذهب الى اخيه المحتضر ووقف بجوار فراشه وحضر بعض الطقوس المهرطقة التى اجراها اولاد عمه والتى كان معترضا عليها . غير أنه امتنع عن التبليغ عنهم وحين سأل عن سبب عدم التبليغ عنهم رد بقوله إنه لم يشأ خيانة اولاد عمه والاضرار بهم ولهذا حكمت محكمة التفتيش عليه عام ١٣١٢ بالحبس المؤبد . وهكذا يتبين لنا أن الوشاية كانت جزءا لا يتجزأ من نظام محاكم التفتيش التى كانت لا تتردد فى مكافأة الواشين بزملائهم وتكليف الامراء والوجهاء بامدادهم بأسباب العيش .

وفى الحالات التى لا تمت بصلة الى الهرطقة مثل السرقة والقتل حرص القضاء على التأكيد من وقوع الجريمة قبل البدء فى التحقيق فيها ، فى حين كان الأمر فى حالات الهرطقة مختلفا تماما حين نرى انسانا سليم الايمان بالمسيحية يتجاذب اطراف الحديث مع مهرطق او يعطى مهرطقا احسانا او يحضر اجتماعا يعقده الهراطقة دون أن ينتقص ذلك من سلامة عقيدته . كما أننا نرى أن بعض غلاة المهرطقين يتقنون اخفاء هرطقتهم عن عيون الناس. ولكن محاكم التفتيش كانت تأخذ بالظاهر رغم أن التجربة تشير الى أن المهرطقين يلجأون كثيرا الى اخفاء افكارهم الحقيقية تحت وطأة الاضطهاد . ولهذا السبب شعر المحققون بأهمية انتزاع الاعتراف من افواه المشتبه فى هرطقتهم بكافة الوسائل وشتى الطرق واتخذ المحققون من هذا الاعتراف ركيزة اساسية فى محاكمة المهرطقين . واصبح الاعتماد علي الاعتراف ركيزة قانونية بالغة الاهمية اثرت فى النظام القضائى السائد فى اوربا لمدة خمسة قرون .

بدأت محاكمة المتهم بالهرطقة بفحص المحقق لحالته وجمع كل مايستطيع جمعه من أدلة ضد المتهم الذى كان يجهل الاتهامات المزمع توجيهها ضده .

وبطبيعة الحال كان الحذق فى الاستجواب ابرز الشروط الواجب توفرها فى المحقق . وقد خلف تاريخ محاكم التفتيش كثيرا من الارشادات التي سطرها المحققون المحنكون لتعليم وتدريب المحققين المبتدئين . فقد كان لكل طائفة من الطوائف المهرطقة الاسلوب الخاص للتحقيق فيها . وبطبيعة الحال شحذ المحققون عقولهم لاصطياد ضحاياهم واجادوا الحوار والمناورة مع الذين يحققون معهم . وفي نهاية الامر انهكت قوي الضحايا وتمكن المحققون عن طريق خداعهم احيانا وتعذيبهم نفسيا وجسديا أحيانا اخرى من

انتزاع اعتراف منهم بأنهم مذنبون .

ومن الحيل التى لجأ اليها المحققون مباغته ضحاياهم باتهامهم بالهرطقة او التظاهر بقراءة بعض الاوراق امامهم وكانهم يضاهون اقول المتهمين بما ورد فى هذه الاوراق ثم مباغتهم بالقول بأنهم كاذبون وأن شهادتهم ليست صادقة او الادعاء بأن زعماءهم قد وشوا بهم او دس حارس السجن عليهم كى يتلطف معهم ويكسب ثقتهم ويوحى لهم بالاعتراف طمعا فى عطف المحقق عليهم وشفقته بهم . ويزعم المحقق بأن تحت يديه براهين دامغة على أن المتهم مذنب، وأن الاجدر به ان يعترف باسم من ضلله وغرر به حتى يمكن اطلاق سراحه واعادته الى بيته واهله . وهكذا يتضح لنا أن المحققين اعتمدوا على نظام الجواسيس المدسوسين علي المساجين فى زنزاناتهم بحيث يتمكنون من كسب ثقتهم حتى يسهل الايقاع بهم وكانت محاكم التفتيش تكافىء هؤلاء الجواسيس وتثيبهم علي خدماتهم وفى ١٧ يناير ١٣٢٩ صدر حكم ضد راهب من طائفة الكارميلايت لاتهامه بممارسة السحر والشعوذة .

ولكن خفف الحكم عليه انه سبق له ان مساعدة محاكم التفتيش عن طريق التقرب من المهرطقين المساجين واكتساب ثقتهم ثم التبليغ عنهم .

ولجأت محاكم التفتيش الي الحاق التعذيب الجسدى بالمشتبه في هرطقتهم . ولم تجد محاكم التفتيش أية غضاضة فى التغرير بضحاياها واستخدام الجواسيس للتجسس عليهم وتعذيبهم كما يتضح لنا من معجزة قيل أن القديس فرانسيس الاسيسى صنعها من أجل مهرطق نبذ هرطقته واهتدى الى الدين المسيحى الصحيح اسمه بيترو الاسيسى . فعلى الرغم من هدايته وتوبته النصوح فقد ظل اسقف تودى يحتفظ به من غياهب سجون روما ويكبله بالاغلال ويجعله يعيش على الماء وكسرة خبز تلقى له وهو قابع فى دياجير السجن . وصلى المهرطق التائب الى شفيعه القديس فرانسيس الأسيسى كى يمد اليه يد العون والمساعدة . فصنع هذا القديس معه معجزة بأن فك قيده وحطم اغلاله وفتح ابواب السجن وامره بالخروج منه . ولكن الذهول مما حدث حال دون ذلك .

لم تتورع محاكم التفتيش عن استخدام شتي الوسائل لتحقيق اغراضها فهى تلجأ الى استعمال العنف حتى تلين قناة المهرطق ويعترف بجرمه، كما أنها تدفع زوجته واولاده الى زيارته فى السجن للتأثير عليه وحمله على الاعتراف أى أنها استخدمت معه اسلوب

العصا والجزرة كما يقول المثل الانجليزى .

وأيضا اتبعت المحاكم معه اسلوب تحطيم الاعصاب عن طريق تركه لفترات طويلة فى زنزانته المنفردة يجتر محنته فى ظلام السجن. وإذا اظهر السجين قدرا من المكابرة والمقاومة ولم يبادر بالاعتراف بذنبه فى ظرف ايام أو بضعة اسابيع فإن المحكمة تبقيه فى زنزانته فى حالة من القلق والانتظار لمدة ستة أشهر قبل أن يستدعيه المحقق لاعادة استجوابه .. وإذا كانت هذه الفترة غيركافية لتدمير معنوياته فلا مانع من أن يمتد سجنه الانفرادى الى سنوات بل عقود . ويفسر لنا هذا المدة الطويلة التى استغرقتها محاكم التفتيش فى محاكمة ضحاياها فقد كان من المألوف ان تمضى خمسة أو عشرة أعوام قبل أن تصدر محاكم التفتيش حكمها على المتهم . بل أن الفترة فى كثير من الأحيان تجاوزت ذلك بكثير . فعلى سبيل المثال القت محكمة التفتيش برنالد زوجة جويلم دى مونتايجو فى سجن تولوز عام ١٢٩٧ واعترفت هذه المرأة بذنبها فى نفس هذا العام . ولكن الحكم لم يصدر ضدها إلا عام ١٣١٠. وفى بعض الحالات امضى بعض السجناء ثلاثين عاما انتظارا لصدور الحكم عليهم . وايضا فى تولوز صدر الحكم ضد جويليم سالافرت عام ١٣١٩ بعد ادلائه باعترافين لم يرض عنهما المحقق فى عامى ١٢٩٩ و١٣١٦ ، وأمام تشبثه بأفكاره وعناده اضطر المحقق برنادر جوى أن يطلق سراحه بشرط أن يعبر عن توبته بحمل الصلبان مكتفيا بأنه ظل فى السجن عشرين عاما دون صدور حكم عليه . وكثيرا ما كان السجين يلفظ انفاسه الأخيرة قبل صدور الحكم ضده. وكانت فترة بقاء السجين فى سجنه مسألة عشوائية فمحاكم التفتيش تتعجل اصدار للحكم احيانا.. وتتعمد الابطاء فى اصداره احيانا اخرى . وكانت بابا روما يتدخل أحيانا للاسراع بالمحاكمات ففى عام ١٣١٠ كتب البابا كليمنت الخامس الى كل من الاسقف والمحقق كى يستحثها على سرعة محاكمة عشرة من وجهاء ألبى حيث أنهم ظلوا اكثر من ثمانية اعوام وهم مكبلون بالاغلال وينتظرون الحكم عليهم فى ظلمه الزنزنات . ورغم ان البابا امر بمحاكمتهم على وجه السرعة فإن الاسقف والمحقق لم يجدا أية غضاضة فى عصيانه. وبطبيعة الحال مات منهم فى السجن من مات الأمر الذى جعل البابا يكرر طلبه بسرعة محاكمة المساجين .

غير أن المحقق والاسقف استمرا فى شق عصا الطاعة عليه. ومعنى ذلك أن محاكم التفتيش تمتعت بسلطان مطلق. ومما يزيد من بشاعة الموقف ان التاريخ لا يذكر فى سجلاته أحيانا تواريخ اصدار الاحكام على بعض المساجين التى يعرفها المؤرخون بمحض المصادفة أو من خلال وثيقه اخرى كما هو الحال فى حالة المتهم ايزارن كولى .

كانت محاكم التفتيش تنتهج سياسة تجويع المساجين والزج بهم فى زنزنات غير ادمية لتحطيم قدرتهم على المقاومة. ورغم أن المسيحية تدعو الى نبذ القسوة . فقد لجأت محاكم التفتيش الى استخدام ادوات التعذيب لحمل المتهمين علي الاعتراف مثل اداة التعذيب المعروفة باسم ROCK وهى آلة تعذيب بتمديد الجسم والاطراف وخلع المفاصل واداة STRAPPADO وهى طريقة من التعذيب يربط فيها المذنب بحبل حول الرسغين فى يديه ثم يرفع وبعد ذلك يترك ليهوى نحو الأرض ويربطه الحبل الرابط. لقد كانت هناك أحيانا اعتراضات من جانب الكنيسة على استخدام هذه الوسيلة الوحشية فى التعذيب. ولم يشعر المحققون بالحاجة إلى هذه الأنماط من التعذيب الوحشى إلا بعد قيام مجمع لاتيران عام ١٢١٥ بالغاء عقوبة وضع المتهم فى محنة فإذا اجتازها فهو برئ وإذا لم يجتزها فهو مذنب..

يقول مؤرخو محاكم التفتيش الثقات أن تاريخ استخدام أدوات التعذيب يرجع إلى قانون فيرونا الصادر عام ١٢٢٨ ودساتير فردريك الثانى الصادرة فى عام ١٢٣١، ولكن الشواهد تدل على أن التعذيب كان آنذاك يتم على استحياء. غير أن اللجوء إلى التعذيب سرعان ما ذاع وانتشر فى إيطاليا. فضلا عن أن البابا انسونت الرابع أصدر عام ١٢٥٢ مرسوما يقضى باتباع أسلوب التعذيب، غير أن هذا المرسوم حظر على المحققين واتباعهم استخدامه وسمح باستخدامه للسلطات المدنية فقط. وقد حظر هذا المرسوم التعذيب حتى الموت أو بتر الأطراف أو الحاق الأذى بها. ونصت قوانين الكنيسة على ضرورة امتناع رجال الكهنوت عن حضور ممارسات التعذيب ناهيك عن الاشتراك فيها. بل أن القوانين الكنسية سعت إلى إثناء المحققين عن حضور ممارسات التعذيب واستهجنت هذا الحضور واعتبرته نوعا من الشذوذ..

والجدير بالذكر أن إيطاليا هى أول بلد أدخلت نظام التعذيب فيها ثم ما لبث أن انتشر فى البلاد الأخرى. وبعد أن كان المحقق الذى يحضر وقائع التعذيب يعتبر خارجا عن النظام الكنسى وغير مؤهل لاعتلاء أرفع المناصب الدينية جاء البابا الكسندر الرابع ليبيح

لهم حضور التعذيب. وشيئا فشيئا انتهى الأمر باستخدام المحقق نفسه للتعذيب والإشراف عليه. وفى نابولى نرى أن الأب توماس إفيرسا يقوم بنفسه عام ١٣٠٥ بتعذيب جماعة من طائفة الفرنسيسكان الروحانيين، ولما أدرك أن تعذيبهم عاجز عن حملهم على نبذ أفكارهم لجأ إلى حيلة تتسم بالمكر والدهاء تتلخص فى تجويع ضحاياه لبضعة أيام ثم يقدم إليهم الخمر لاحتسائه فيذهب بعقولهم ويطير ألبابهم ولا يميزون بين خيرهم وشرهم فيعترفون بهرطقتهم..

كان للتعذيب ميزة فهو يوفر على محكمة التفتيش الجهد والعناء والنفقات ولأن التعذيب أتى بثمار ملموسة وسريعة فإن محاكم التفتيش آثرت استخدامه على نطاق واسع، والغريب أن القضاء المدنى العادى - على عكس محاكم التفتيش- كان لا يستخدم التعذيب إلا لماما.

وفى عام ١٢٦٠ نجد أن الميثاق الذى وضعه الفونس بواتييه لمدينة أوزون يحظر تعذيب المتهمين مهما كانت جرائمهم الأمر الذى يشير إلى انتشار ظاهرة استخدام التعذيب كوسيلة ناجعة وفعالة فى التحقيق. ومما يدل على تفشى ظاهرة التعذيب فى محاكم التفتيش أن فيليب لى بل دعا عام ١٢٩١ إلى ضرورة الحد من استخدامه وطالب بالامتناع عن القبض التعسفى على الناس الذى تمارسه محاكم التفتيش، ولكن هذه المناشدات الإنسانية لم تمنع التعذيب من الذيوع والانتشار. وحين طفح الكيل بسكان كاركاسون بسبب اشتداد وطأة تعذيب محاكم التفتيش الممض عليهم دعوا البابا كليمنت الخامس إلى التحقيق فى المظالم الواقعة عليهم. ولهذا شكل البابا لجنة من الكرادلة لتقصى الحقائق فقررت عام ١٣٠٦ أن الضحايا المساكين لم يكن أمامهم خيار سوى الاعتراف بالذنب أو الموت. ومن المؤسف أن المسجلات التى خلفتها محاكم التفتيش وراءها تغافلت تسجيل حوادث التعذيب. حيث أنه من الواضح أن الالتجاء إلى أسلوب التعذيب كان يسبب لها الحرج ويضعف من شرعية تصرفاتها. ونحن لا نجد فى الستمائة وستة وثلاثين حكما الواردة من سجل محاكم التفتيش فى تولوز فى الفترة الواقعة فى عام ١٣٠٩ حتى عام ١٣٢٣ أية أشارة إلى التعذيب باستثناء حالة قضية كاليفرى. وليس أدل على إقبال محاكم التفتيش على اتباع أسلوب التعذيب من أن المحقق الشهير برنارد جوى فى محكمة تفتيش تولوز كان يشيد دائماً بفوائد تعذيب المتهمين والشهود معا. وانتهى

التحقيق الذى أجراه كليمنت عام ١٣٠٦ إلى وضع خطة للإصلاح استحدثها مجمع فيينا المنعقد عام ١٣١١. ولكن البابا كلمينت بعدم حسمه المعهود أرجأ نشر التشريعات التى وافق عليها مجلس فيينا حتى بعد وفاته. ونشرت هذه التشريعات فى عهد خلفه البابا جون الثانى والعشرين فى أكتوبر ١٣١٧.

وكى تحد من توقيع التعذيب اشترطت التشريعات الجديدة عدم توقيعها إلا إذا اتفق على ذلك كل من الأسقف ومحقق محكمة التفتيش فى غضون ثمانية أعوام. واعترض على ذلك بشدة المحقق برنارد جوى الذى احتج بأن هذا عقبة فى طريق سير العمل فى محاكم التفتيش وانتقاص لكفاءتها. غير أن الكنيسة لم تحفل بتحفظاته وأصبح تشريع كليمنت هو القانون الذى تتبعه الكنيسة..

ومن الناحية النظرية كان من حق المواطن الذى يتعرض لأذى محاكم التفتيش أن يشكوها لدى البابا فى روما. ولكن ذلك لم يكن ممكنا من الناحية العملية لبعد روما عنهم وصعوبة الاتصال والاستنجاد بها.. وفى المذكرات التى تركها المحقق برنارد جوى بعنوان «الممارسة» التى يحتمل أن يكون قد كتبها فى عام ١٣٢٨ أو ١٣٣٠ نراه يتحدث عن تشاور المحقق مع الخبراء ولا يشير البتة إلى التشارور مع الأساقفة فى حين أن الفقيه القانونى المعروف فى العصور الوسطى إمريتش يحدثنا عن تشريعات كليمنت التى تحظر التعذيب ولكنه لا يخبرنا ماذا يحدث فى حالة انتهاك المحققين لهذه التشريعات مما يشير إلى اعتياد انتهاكها. أما الفقيه المؤرخ زانجينو فيؤكد أن القانون يسمح للأسقف أو المحقق فى محكمة التفتيش بممارسة التعذيب. ويتبين لنا من الاجراءات التى اتخذتها محاكم التفتيش ضد جماعة المهرطقين المعروفة باسم الولدسيين فى مدينة فيرمونت عام ١٣٨٧ أن المتهم الذى لا يعترف بمحض إرادته فى اليوم الأول من استجوابه يتم تسجيل ملحوظة بشأنه مفادها أن المحقق غير راض عن تصرفاته ويعطى مهلة مدتها أربعة وعشرون ساعة لتغيير موقفه. فإذا لم يعترف يمارس عليه التعذيب ويقتاد فى صبيحة اليوم التالى بعد أن يكون قد غير رأيه تحت وطأة التعذيب دون أن تسجل الوثائق أن اعترافه جاء نتيجة التعذيب. ومن ناحيتهم سعى المحققون إلى الالتفاف حول قرارات البابا بحظر التعذيب بقولهم إنها لا تنطبق على الشهود. ومن ثم استباح المحققون لأنفسهم تعذيب الشهود باعتباره عملا مشروعا لا يتعارض مع تشريعات كليمنت .

وأحيانا لجأ المحققون إلى السفسطة فادعوا أن إقامة الدليل على أدانه المتهم أو اعترافه بذنبه من تلقاء نفسه يجعل منه شاهدا على ذنب أصدقائه الذين سكتوا عليه ومن ثم يحق تعذيبه حتى يشى بهؤلاء الأصدقاء ثم إن تشريعات كليمنت التى تحظر التعذيب كانت غير فعالة وتعانى من القصور حيث أنها حددت مدة اتفاق الأسقف مع المحقق بثمانية أيام، وكثيرا ما كانت الأيام الثمانية تنصرم دون أن يصل الأسقف والمحقق إلى اتفاق مما أعطى المحقق فرصة الانفراد باتخاذ القرار والتصرف..

وأيضاً كانت محكمة التفتيش تعذب الشاهد الذى تشك فى أنه يخفى الحقيقة عنها.. يقول رجل القانون امريتش إذا شهد شاهدان ضد متهم وكان هذا المتهم يتمتع بسمعة طيبة فيحق لمحكمة التفتيش تعذيبه لمعرفة الحقيقة. أما إذا كان هذا المتهم سيئ السمعة فيمكن إدانته دون اللجوء إلى تعذيب كما يمكن تعذيبه بناء على شهادة شاهد واحد.. ويذهب زانجينو إلى أن شهادة شاهد واحد طيب السمعة كافية لتوقيع التعذيب على المتهم.. أما الفقية برنارد دى كومو فيقول أن اجماع الآراء على فساد متهم يكفى لادانته. ومن المضحكات المبكيات أنه كان يكفى أن يمتقع وجه المتهم أثناء الاستجواب أو تتضارب أقواله حتى يمكن إدانته دون حاجة إلى دليل خارجي يثبت جرمه..

لم يكن تعذيب المتهم يبدأ من البداية بل كانوا يقومون بترويعه برؤية أدوات التعذيب فإذا خار وانهار نتيجة ذلك كان خيراً وبركة. أما إذا ركب رأسه واستمر فى عناده عندئذ ينفذ فيه التعذيب.. ثم إن التعذيب كان تدريجيا يشتد ويقوى مع استرسال المتهم فى عناده ورفضه الاعتراف، ورغم أن الأعراف لم تسمح بتعذيب المتهم غير مرة واحدة فإن المحققين تحايلوا من أجل الاستمرار فى تعذيبه عن طريق الادعاء باكتشاف أدلة جديدة على جرمه تستدعى مواصلة تعذيبه. وتكشف محاكمة المتهم برنارد ديلسييه عام ١٣١٩ عن تكرار تعذيبه. وإذا اعترف المتهم تحت وطأة التعذيب فلا بد له من تأكيد اعترافه بعد نقله من غرفة التعذيب إلى غرفة مجاورة. ورغم أن الأعراف قضت بضرورة مرور أربعة وعشرين ساعة على توقيع التعذيب قبل إدلاء المتهم بالاعتراف بالذنب فإن المحققين فى العادة تجاهلوا هذه الأعراف. وإذا التزم المتهم الصمت فقد كان المحقق يفهم هذا الصمت على أنه قبول بالاعتراف بالذنب. ثم يسطر المسجل فى سجلاته أن الاعتراف كان تلقائيا وبمحض إرادة المتهم بدون استخدام العنف أو التعذيب وإذا عن للمتهم سحب اعترافه

فإن المحقق يعود إلى تجديد تعذيبه. ولم يتخذ المحققون من سحب المتهم لاعترافه موقفا موحدا. ولعل الفقيه القانوني امريتش كان واحدا من القلائل ممن أوصوا ببطلان الاعتراف القائم على التعذيب كما أوصت بعض السلطات بأحقية المتهم الذى يتكرر تعذيبه فى سحب اعترافاته. ولكن كثيرين آخرين رأوا فى سحب المتهم لاعترافه تعطيلاً وعرقلة لسير العدالة واعتبروه مبررا لتعرض المتهم للحرمان أو الطرد من الكنيسة وذهب معظم المحققين إلى اعتبار سحب الاعتراف نوعا من الشهادة الكاذبة وأنه دليل على أن المتهم مهرطق ذميم. ومن ثم وجب تسليمه إلى الجهاز المدنى لإنزال العقوبة به دون الاستماع إلى أقواله. وفى بعض الحالات القليلة والنادرة مثل حالة جويلم كالفرى الذى أدانه المحقق برنارد جوى عام ١٣١٩ بسبب الرجوع فى أقواله وسحب اعترافاته نجد المحقق يترفق به ويمهله خمسة عشر يوما للتراجع عن سحب اعترافه. ولكن العادة جرت على اعتبار المتهم الذى يسحب اعترافاته إنسان ذميم يستوجب العقاب. يقول المؤرخ زانجينو فى هذا الصدد أن المتهم الذى يعترف بذنبه ثم يسحب اعترافه ويطلق سراحه مقابل الاستغفار وابداء الندم يعتبر مهرطقا جاحدا وعاصيا يتعين حرقه إذا أشاع بين الناس أن اعترافه جاء نتيجة الخوف أو رغبته فى تفادى عقاب أشد.. ويدا الأمر أكثر تعقيدا فى حالة سحب المتهم لاعتراف يورد فيه أسماء مذنبين آخرين مثلما نرى محاكمة فرسان سليمان The Templars «انظر كتابى الهرطقة فى الغرب» فقد جرت العادة على اعتباره الرجوع فى الاعترافات بمثابة شهادة زور تستوجب العقاب. ورأى المحققون المتسامحون أن سحب المتهم لاعترافه بمثابة انتكاسه وشهادة زور تستوجب معاقبة مرتكبيها بالسجن مدى الحياة.. وباختصار يمكن القول إنه كانت شهادة شاهدين على أن أى إنسان مذنب تكفى للقضاء المبرم عليه بشكل أو آخر..

الفصل الرابع

الأدلـــــة

يتضح لنا مما تقدم أن العلاقة بين المحقق والمتهم بالهرطقة كانت بمثابة مبادرة غير متكافئة يسعى فيها المحقق إلى حمل المتهم على الاعتراف بشتى الوسائل والتفتيش فى ضميره. ولم تكن لشهادة الشهود أية أهمية غير اتخاذها كأساس للقبض عليه وإقامة الدعوى ضده واستخدام هذه الشهادة لتهديده. وليس هناك أدل من نظام الشهادة فى محاكم التفتيش للتدليل على أنها اتبعت أسوأ نظام قضائى عرفته البشرية.. صحيح أن بعض المحققين قد يكونون مواطنين صالحين فى ممارسة شئون حياتهم اليومية ولكن التعصب الذميم أعمى بصائرهم وسمم أفكارهم وعقولهم..

وبعكس محاكم التفتيش كانت المحاكم العادية تلتزم بالقانون وتطالب الادعاء بإثبات صحة ادعائه.. فنحن نرى أن البابا انسونت الثالث، يصدر تعليمات تذكر السلطات المحلية بأن واجبها يحتم عليها التشديد على المحاكم العادية بضرورة إثبات صحة التهمة على المتهم فى حين أن محاكم التفتيش اعتبرت مجرد الادعاء علة تتعلل بها لانتزاع الاعتراف منه. وهكذا نجد أن هذه المحاكم تولى ظهرها للقيود والاحتياطات التى تفرضها القوانين الكنسية العامة. وبمعنى آخر كانت لمحاكم التفتيش قوانينها الخاصة بها. ويتضح لنا هذا من قول المحقق المعروف برنارد جوى: «لا يجوز إدانة المتهمين «بالهرطقة» إلا إذا اعترفوا بجريمتهم أو أدانهم الشهود ليس طبقا للقوانين العادية التى تطبق على الجرائم الأخرى. ولكن طبقاً للقوانين أو الامتيازات الخاصة الممنوحة من المقر البابوى للمحققين حيث أن محاكم التفتيش تحظى بكثير من الميزات الخاصة بها»..

وتقريباً منذ بداية انشاء المكتب المقدس «المنوط به التحقيق فى جرائم الهرطقة» كانت هناك محاولة لوضع القوانين التى تحدد ماهية لإدلة الخاصة بالهراطقة. يقول مجمع فاربون المنعقد عام ١٢٤٤ إنه يكفى لإدانة المتهم أن يكون قد تفوه بألفاظ أو أظهر علامات تدل على ثقته بالمهرطقين أو الايمان بهم أو أنه يعتبرهم أناسا طيبين حتى وإن كانت الأدلة ضده واهية. ويتضح لنا من سجلات محاكم التفتيش وأرشيفها أنها شجعت الشهود على قول كل ما يخطر فى بالهم ضد المتهم، وكانت هذه المحاكم تعول كثيرا على الرأى السائد فى المتهم، ولهذا شجعت الشهود على الإدلاء بآرائهم فى المتهم سواء كانت تستند إلى العلم أو التحيز أو الاشاعات الغامضة والأقاويل والانطباع العام أو النميمة. كانت محاكم التفتيش تحرص على إدلاء الشهود بشهاداتهم الضارة بمصالح المتهمين. ففى حرصها وتصميمها على تدمير وجهاء نيورت عام ١٢٤٠ استدعت محكمة للتفتيش للشهادة مائة وثمانية شهود وكان معظم لا يعلمون عن المتهمين شيئا. وفى عام ١٢٥٤ ألصقت بأرنولد بود فى مونتريال شبهة الهرطقة لأنه استمر فى زيارة أمه المهرطقة وتقديم

المساعدة لها، ولم يكن هناك ما ينقذه من براثن هذا الاشتباه غير قيامه بتسليم أمه كى تحرق. وقد أصبح المبدأ القانونى المعمول به فى محاكمة التفتيش إنه إذا عرف زوج أن زوجته مهرطقة أو عرفت زوجة أن زوجها مهرطق ولم يقوما بالتبليغ فى غضون ستة أيام فإنهما فى هذه الحالة يعتبران شريكين فى الهرطقة دون الحاجة إلى شهادة شهود ومن ثم يجب عقابه.

كان بعض المحققين يعتبرون مجرد زيارة المهرطقن والاحسان إليهم وإرشادهم فى رحلاتهم اشتراكا معهم فى الهرطقة. وتدل القصة التالية على سهولة الصاق الهرطقة بأى إنسان: تعرف تاجر من فلورنسا اسمه أكيرسيو الدوبراندينى أثناء رحلته إلى باريس عام ١٢٣٤ بمجموعة من الغرباء وكان يتبادل احناء الرأس معهم للتعبير عن الاحترام والتبجيل. ولما علم هذا التاجر فيما بعد أن معارفه جماعة من المهرطقين وأن احناء الرأس علامة من علامات هرطقتهم أسرع بالسفر إلى روما ليضع مشكلته بين يدى بابا روما جريجورى التاسع الذى عاقبه بفرض كفالة عليه ثم شكل لجنة من الكرادلة لفحص حالته، ولم ينقذه من تهمته سوى اقرار اللجنة بصحيح دينه وسلامة عقيدته، ولهذا أرسل البابا جريجورى التاسع إلى محقق محاكم التفتيش الفرنسية أن يتركوه وشأنه. ولم يجد المحققون غير الاعتراف تأكيدا لتهمة الهرطقة وبالنظر إلى صعوبة التأكد من هرطقة أى إنسان لجأت محاكم التفتيش إلى اختراع نص قانونى يعرف بالاشتباه فى الهرطقة. وقسمت هذه الاشتباه إلى ثلاث درجات: الاشتباه الطفيف والاشتباه القوى ثم الاشتباه العنيف وهى تقسيمات غير واضحة المعالم ومن السهل اختلاطها ببعضها البعض. فضلا عن أنه اجراء لا يرضى به الضمير القانونى الحديث.. وفى نهاية الأمر تركت درجة تقدير الشبهة للمحققين فى محاكم التفتيش...

وفى العادة كان شاهدان يكفيان لاثبات التهمة على المتهم، ولكن بعض السلطات طالبت بأكثر من شاهدين. غير أن الأمر كان رهنا بحصافة المحقق. وعندما يكون هناك شاهد واحد يتعين على المتهم أن يتطهر. وإذا أنكر شاهد شهادته وكانت هذه الشهادة فى صف المتهم فإن شهادته تصبح لاغية. أما إذا كانت الشهادة فى غير صالح المتهم فإن العدول عنها يصبح لاغيا..

وثمة نقطة أخرى مهمة تتخلص فى التعديل على شهادة الأشخاص ذوى السمعة السيئة. لقد كان القانون الرومانى يستبعد شهادة الشركاء فى الجريمة وسارت الكنيسة على هذا الدرب فمنعت المهرطقين المطرودين من الكنيسة والقتلة واللصوص والسحرة والمشعوذين وقراء الطالع ومنتهكى الأعراض والزناة وأصحاب الشهادة الزور من توجيه

الاتهام إلى أى إنسان. ولكن محاكم التفتيش ضربت بكل هذا عرض الحائط وقبلت شهاداتهم مادامت تتعلق بتهمة الهرطقة.. ورغم أن قوانين فريدريك رفضت الاعتراف بشهادة المهرطقين فإنها قبلتها إذا كانت موجهة ضد المهرطقين الآخرين. وفى بادىء الأمر لم تكن الكنيسة قد حزمت أمرها بشأن هذه النقطة. غير أننا نلاحظ أن محكمة الليجانين للتفتيش المنعقدة فى تولوز عام ١٢٢٩ أوردت فى سجلاتها أنها عفت عن مهرطق تائب اسمه جويلم صوليبيه حتى يتمكن من الادلاء بشهادته ضد شركائه السابقين، وأيضاً اضطر البابا الكسندر الرابع فى عام ١٢٦٠ أن يطمئن المحققين الفرنسيين على سلامة الاعتماد على شهادة المهرطقين وإذا كان شئ من الخلاف قد ثار حول هذا الأمر فقد استقر الرأى القانونى على صحته ليصبح جزءاً من قوانين العالم المسيحى، وقد ساعد هذا محاكم التفتيش على اقتفاء أثر المهرطقين.. ونفس الشئ ينطبق على شهادات المطرودين من الكنيسة وشهود الزور والمرابين والعاهرات وأصحاب السمعة السيئة..

ورغم أن القانون الجنائى الإيطالى كان ينص على استبعاد شهادة الذين تقل أعمارهم عن عشرين عاما فقد استثنيت قضايا الهرطقة من هذا القانون. ورغم عدم شرعية مثل هذه الشهادة فقد كانت كافية لتعذيب المتهمين. وتدل سجلات محاكم التفتيش على أنها القت القبض على شبكة من المهرطقين عام ١٢٤٤ فى مونتسجير وعلى أن أحد الشهود فى قضيتهم كان طفلا فى العاشرة من عمره، وقد أدلى هذه الطفل بشهادته ضد والده وأخته ونحو سبعين آخرين فضلا عن أنه أدلى بشهادة بشأن اسماء نحو ستة وستين شخصا ينتمون إلى طائفة الكاثاريين. ولم يكن صغر عمر الطفل مبعثا لأن تشك محكمة التفتيش فى سلامة شهادته..

ولم يكن بوسع أى شاهد أن يمتنع عن تأدية واجب الادلاء بالشهادة وإذا عن له أن يناور أو يداور كانت فرقة التعذيب قمينة برده إلى صوابه. حتى سر الاعتراف وهو من أسرار الكنيسة المقدسة كان ينتهك إذا كان الأمر يتعلق بالكشف عن المهرطقين. وكان لزاما على جميع القساوسة التبليغ عن أية اعترافات قد يكون المعترفون قد أسروا بها لهم ومعنى هذا أن محاكم التفتيش لم تجد أية غضاضة فى أن تطلب من آباء الاعتراف خيانة الأمانة وافشاء الأسرار التى من شأنها الكشف عن المهرطقين..

وتبلغ محاكم التفتيش ذروة العار والشنار حين اخفت عن المتهمين بالهرطقة اسماء الشهود ضدهم.. ففى تولوز عام ١٢٢٩ عقد المحقق محاكمته للمهرطقين ثم سافر إلى مونبلييه فإذ بالمتهمين يتبعونه إلى هناك لمطالبته بالاطلاع على اسماء الشهود ضدهم،

ورغم اعتراف هذا المحقق بحقهم فى ذلك فإنه تهرب منهم متعللا بأن الكشف عن الشهود سوف يعرضهم للأذى والانتقام وهى تعله لا تخلو فى بعض الصحة حيث إنه تم اغتيال ستة شهود فى مدينة تولوز فى الفترة من ١٣٠١ إلى ١٣١٠ والجدير بالذكر أن المحاكم العادية أقرت بحق المجرمين العاديين فى معرفة اسماء الشهود ضدهم. ونحن نجد فى عامى ١٢٤٤ و١٢٤٦ أن مجمعى فاربون وبيزييه يأمران المحققين فى محاكم التفتيش بعدم الكشف عن أسماء الشهود. ورغم أن بعض رجال الكنيسة ذهب إلى حق المتهم فى معرفة اسماء الشهود ضده إذا لم يكن هناك ثمة خطر يتهددهم فإن محاكمة التفتيش درجت على عدم احاطة المتهمين بأسماء الشهود عليهم وفى بعض الحالات كان المحققون يتظاهرون بمراعاة ضمائرهم مثلما فعل الكاردينال رومانو فيعرضون على المتهم قائمة طويلة عريضة بأسماء شهود فى مختلف القضايا بقصد ارباك عقله. وتعجيزه عن التمييز بين الشهود. وفى بعض الأحيان كان المحققون يضللون المتهمين فيواجهونهم بعدد محدود من الشهود فى حين يستجوبون كثيرين غيرهم مثلما حدث فى محاكمة برنارد ديليسيه عام ١٣١٩ حيث أحضروا له ستة عشر شاهدا للقسم أمامه بينما قاموا باستجواب ثمانية وأربعين شاهدا فى غيبته..

والألعن والأضل سبيلا أن المحققين لم يكتفوا بإخفاء أسماء الشهود عن المتهم بل أخفوا عنه أيضاً الأدلة المقدمة ضده. ومن مظاهر الظلم البين أن محكمة التفتيش أخفت عن محامى المتهم أى تغيير أو سحب لأقواله حتى لا يشجع هذا الدفاع فى المضى فى الدفاع عن المتهم، وعلى أية حال كان المحقق يفعل ما يشاء ويكيف القضية وفق هواه. وفى نفس الوقت الذى حرمت فيه محاكم التفتيش المتهمين من أى نوع من أنواع الحماية وفرت لمخبريها وجواسيسها الأمن وكافة أشكال الوقاية، الأمر الذى شجعهم على الشهادة الزور. وفى بعض الحالات النادرة كان المحقق يقوم بفضح كذب وافتراء بعض الشهود وانزال العقاب بهم، وفى حالة اكتشاف الشهادة الزور «وهو أمر نادر» كانت محاكم التفتيش تعاقب مرتكبيها بإلباسهم قطعتين من القماش الأحمر على شكل لسان على الصدر وقطعتين أخريين على الظهر مدى الحياة.. وكان صاحب الشهادة الزور يعرض أثناء قداس يوم الأحد على سقالة أمام باب الكنيسة، وأحيانا كان يحكم عليه بالسجن المؤبد وكان المحقق هو الذى يقدر عقوبة شهادة الزور وفقا لفداحتها وجسامة الأذى الناجم عنها، ومن المؤسف أن وثائق محاكم التفتيش التى وصلت إلينا لم تكشف إلا عن عدد ضئيل للغاية من شهود الزور يكاد يعد على أصابع اليدين.

الفصل الخامس

أنواع الأحكام الصادرة

لم يكن من صلاحيات الكنيسة أو محاكم التفتيش أن تقوم بتنفيذ العقوبات الصادرة ضد المتهمين. بل كانت فقط تسعى إلى هدايتهم وإعادتهم إلى حظيرة الإيمان. وكان العقاب من اختصاص ما اصطلح على تسميته بالذراع العلمانى أى الجهاز المدنى غير الكنسى. وقد كان هناك تدرج فى توقيع العقوبة يتناسب مع نوع الجريمة وجسامتها. فإذا ارتكب المتهم خطأ يسيراً حكمت عليه محكمة التفتيش بتلاوة الصلوات والتردد على الكنيسة والصوم والحج إلى الأماكن المقدسة وفرض الغرامات التى تنفق على أعمال الخير والاحسان والتقوى. وإذا كان الجرم المرتكب أخطر يحكم على مرتكبه بحياكة صلبان صفراء اللون فى ردائه. وفى حالة ارتكاب المتهم لجرم أكبر فإنه يعاقب بالسجن. وبطبيعة الحال يمثل الحرق أقسى أنواع العقوبات. والجدير بالذكر أن مجمعى ناربون وبيزييه أوصيا بتوقيع عقوبة النفى الدائم أو المؤقت على المذنبين. غير أن توقيع هذه العقوبة كان نادراً.

وقبل انشاء محاكم التفتيش نحو عام ١٢٠٨ تذكر الوثائق أن القديس دومينيك نجح فى هداية مهرطق كاثارى يدعى بونس روجر وفرض عليه خلع ملابسه حتى خصره على مدار ثلاثة أيام آحاد وأن يقوم القسيس بضربة بعصا ويسوقه أمامه فى باب مدينة تريفيل حتى باب الكنيسة كما فرض عليه الامتناع عن أكل اللحوم والبيض والجبن باستثناء أيام أعياد الميلاد والقيامة والعنصرة وكذلك فرض عليه الامتناع عن أكل السمك مرتين فى العام كل مرة لمدة عشرين يوماً والامتناع على مدار ثلاثة أيام فى الأسبوع عن احتساء الخمور وأكل الزيت كما تعين عليه ارتداء ملابس الرهبان بحيث يحاك صليبان صغيران على صدره وحضور القداس يومياً وتلاوة الصلوات سبع مرات يومياً وأبانا الذى فى السموات عشر مرات كل يوم وعشرين مرة كل ليلة والاحتفاظ بعفافه وطهره على أن تسند إلى الكاهن مهمة التاكد شهرياً من تنفيذ المتهم لهذه التعليمات بكل دقة وإلا اعتبر مهرطقاً وحانثا بالعهد يستحق العزل عن مجتمع الإيمان.

ومن بين العقوبات الهينة واليسيرة تلك العقوبة التى فرضها المحققون فى محكمة تفتيش كاركاسون عام ١٢٥٨ على الضال ريموند ماريا الذى اعترف بأنه سبق له بعض الآراء المهرطقة منذ ما يقرب من عشرين أو ثلاثين سنة. وبالنظر لحسن سيره وسلوكه أوصت محكمة التفتيش بمعاملته برفق ورحمة. وحكم المحقق على ريموند أن يصوم كل يوم جمعة فى الفترة الواقعة فى عيد الملاك ميخائيل الذى يحتفل به فى ٢٩ سبتمبر حتى

عيد القيامة المجيد وأن يمتنع عن أكل اللحوم أيام السبوت وأيضاً حكم عليه المحقق بتلاوة أبانا الذى فى السموات والسلام عليك يامريم سبع مرات كل يوم وأن يقوم فى غضون ثلاثة أعوام بزيارة بعض الأماكن المقدسة واشترطت عليه اثبات ذلك باحضار شهادات من كهنة هذه الأماكن المقدسة. وأن يساهم بالمال فى بناء جناح فى الكنيسة.

وأيضاً الزمه المحقق بحضور القداس كل يوم أحد على أقل تقدير وأيام الأعياد.

ومن الأحكام اللينة ذلك الحكم الصادر ضد راهب فى لابوتييه اتهم باعتناق مايسمى بالفرنسيسكانية الروحانية. فقد صدر إليه الأمر بعدم مغادرة الدير لمدة ثلاثة أعوام وأن يمسك عن الكلام مع أى أحد الا فى حالة الضرورة القصوى. وظل هذا الراهب لمدة عام يعترف يومياً بأخطائه فى حضرة رفاقه الأخوة مؤكداً أحقية البابا جون الثانى والعشرين فى شغل منصب البابوية. فضلاً عن اجباره على الصيام وتلاوة بعض الشعائر والمزامير. وأحيانا كان المحقق يفرض مثل هذه العقوبة على الخطاة مدى الحياة. غير أن السجلات لاتشير بالمرة الى توقيع عقوبة الجلد بالسياط. على المذنبين. وأيضاً أصدرت محاكم التفتيش الأوامر بأن يخلع المذنب بعضا من ثيابه بحيث يظهر عاريا حتى فى أقسى الظروف الجوية وأكثرها سوءا ويذهب إلى الكنيسة كل يوم أحد حاملا عصا فى يده يأخذها منه القسيس ليضربه بها فى وجود جموع المصلين كما كان يلتزم فى الأحد الأول من كل شهر بعض حضور القداس بزيارة كل بيت تعرف منه على زملائه المهرطقين حيث يضرب بالعصا. أما فى أيام المواكب والاحتفالات فقد تعين عليه مصاحبتها بحيث يتم تأديبه بالعصا فى مراحل ومحطات مختلفة فى الطريق وكذلك فى نهايته.

وقد يتراءى للمرء أن عقوبة الزام الخاطئ بالحج إلى الأماكن المقدسة مسألة سهلة أو هينة غير أنها قد تكون شاقة للغاية فهذا الحج ينبغى أن يتم سيرا على الأقدام. وقد يستغرق تكراره سنوات فى حياة التائب الذى من الجائز أن تهلك عائلته خلال أسفاره. وذات مرة أمر بعض المحققين المعتدلين رجلا طاعنا فى السن يبلغ من العمر تسعين عاماً بالحج إلى مدينة كومبوستلا بسبب مخالطته للمهرطقين. ولولا كرم ضيافة الأديرة على الطريق لتضور هؤلاء التائبون جوعا.

وحتى ندرك مقدار انتشار عقوبة الحج إلى الأماكن المقدسة نذكر أنه فى يوم واحد وصل إلى روما مائتا ألف حاج حيث المقر البابوى. وذلك أثناء احتفالات أقيمت هناك عام ١٣٠٠.

وعلى أية حال يمكن القول أنه رغم مشقة أسفار الحج فإنها كانت فى نهاية الأمر نوعا من العقاب المتساهل.

ويمكن تقسيم الحج الذى فرضته محاكم التفتيش إلى قسمين هما الحج الأعظم الذى يلزم الحاج بزيارة أماكن مقدسة نائية وبعيدة مثل روما وكومبوستلا والقديس توماس فى كانتربرى ومحراب الثلاثة ملوك فى كولونى. أما الحج الأصغر فيشتمل على تسعة عشر محرابا تمتد إلى باريس. وقد عاقب المحقق برنارد جوى عام ١٣٢٢ ثلاثة مذنبين بعقوبة الحج الأصغر لأنهم رأوا معلمين مهرطقين يدينون بالهراطقة الولدسية فى بيوت أبائهم دون أن يعرفوا أنهم مهرطقون وقد صدر حكم عليهم بزيارة سبعة عشر مكانا مقدسا تقع بين بوردو (فى فرنسا) وفيينا (فى النمسا) على أن يعودوا من هذه الأماكن ومعهم خطابات من القساوسة تثبت قيامهم بزيارتها.

وفى بداية انشاء محاكم التفتيش كان الحج يقتضى زيارة فلسطين واشتراك المتهمين فى الحملات الصليبية : والجدير بالذكر أن الكاردنيال رومانو أصدر أوامره إلى جميع المشتبه فى هرطقتهم بالحج إلى فلسطين للدفاع عن مقدساتها المسيحية وفى مقاطعة لانجويدوك بفرنسا حيث انتشرت الهرطقة انتشار النار فى الهشيم خشيت الكنيسة اصابة الدين المسيحى فى مقتل بسبب كثرة أعداد المهرطقين المبعوثين عن كره للدفاع عن أورشليم الأمر الذى دعا بابا روما إلى الانزعاج نحو عام ١٢٤٢ أو ١٢٤٣ وجعله يأمر بعدم اشتراك المهرطقين فى الحروب الصليبية فى المستقبل غير أن دعواه مالبثت أن ذهبت أدراج الرياح. حتى مجمع بيزييه المنعقد عام ١٢٤٦ ترك مسألة ترحيل المهرطقين للاشتراك فى الحملات الصليبية لتقدير المحقق. فإذا اشتم المحقق منهم رائحة الانحراف الدينى يكتفى بتجنيدهم لمحاربة المسلمين الواقفين على أبواب أوربا. وتراوحت مدة خدمة المشتبه فى هرطقتهم من سنتين إلى ثمانية أعوام. وحتى تستيقن الكنيسة أن المهرطقين المجندين قد ذهبوا بالفعل إلى فلسطين ليشتركوا فى الحملات الصليبية تعين عليهم أن يحضروا معهم شهادة بذلك من بطريرك أورشليم أو عكا. ولايزال التاريخ يحتفظ لنا بإعلان وضعه محققو محاكم التفتيش فى كاركاسون فى ٥ أكتوبر ١٢٥١ فى كنيسة القدس ميخائيل يدعو المذنبين إلى الابحار فورا إلى الأراضى المقدسة وفاء بالعهد الذى قطعوه على أنفسهم ونحن نجد فى سجلات كاركاسون اشارات متكررة إلى اشتراكهم فى الحملات الصليبية ولكن فشل الحروب الصليبية أدى إلى التوقف عن إرسال المهرطقين إلى فلسطين لانقاذ بيت المقدس. وحتى آخر عام ١٣٢١ نرى أمرا صادرا إلى المذنب جويلم جاريك بعبور البحار والبقاء فى الأراضى المقدسة لحين استدعاء المحقق له. واذا كان

المهرطق طاعنا فى السن ومن ثم عاجزاً عن السفر فعليه أن يقدم بدلا منه محاربا شديد المراس وإن لم يفعل هذا زج به فى السجن مدى الحياة ولم تكتب محكمة التفتيش بذلك بل طلبت منه الانزواء ونفى نفسه فى مكان قصى.

كان المهرطق فى بداية الأمر يأمره المحقق بلبس صليبين أصفرين صغيرين تحولا بمرور الزمن بل صلبان كبيرة الحجم وإذا كان ذنب المهرطق جسيماً أضيف إلى الصليبين الأصفرين صليب أصفر ثالث. ولم يكن من حق المهرطق أن يخلع شارات العار (ومن الغرابة بمكان أن تصبح الصلبان شارات عار) بدون تصريح فى محكمة التفتيش إلا أثناء اشتراكه الفعلى فى الحملات الصليبية. فقد نص مجمع ناربون المنعقد عام ١٢٢٩ على عقاب أى مهرطق تسول له نفسه خلع هذه الصلبان بمصادرة أملاكه. وإلى جانب الصلبان الصفراء كان المهرطق فى حالات الوزر الشديد يحكم عليه بحمل عصا يستخدمها الكاهن لتأديبه من وقت إلى آخر. وفى بادئ الأمر كان الحكم الصادر بلبس الصلبان الصفراء محدودا بفترة زمنية معينة تصل فى المارة إلى خمس سنوات غير أن هذه المدة ما لبثت أن اكتسبت صفة الدوام ونحن نستطيع أن نتصور تعرض الهراطقة لابسى الصلبان الصفراء لاستهزاء المارة وعلى أية حال سعت الكنيسة أحيانا إلى تخفيف بؤس الناس بإصدار أوامرها للجمهور بعدم التعرض لهم أو الاستهزاء بهم وبالنظر إلى أن فرض المحققين الغرامات المالية على المذنبين كان يلقى بظلال الشك على ذمتهم وأمانتهم فقد أصدر البابامرسوما بحظر فرض الغرامات المالية. ولكن هذا المرسوم كان فى الغالب الأعم مجرد حبر على ورق ولما أدركت الكنيسة عجزها عن الغاء عقوبة الغرامة المالية رأت أن يشترك الأسقف مع المحقق فى تحصيلها واشترطت استخدامها فى بناء السجون واعاشة المساجين والصرف منها على محاكم التفتيش. ولكن المحققين لم يلقوا بالا لأوامر البابا واستأثروا بالمبالغ المتجمعه لديهم الأمر الذى دفع البابا انسونت الرابع عام ١٢٤٩ إلى توبيخهم غير أنهم ضربوا بتوبيخه عرض الحائط حتى تمكنوا فى نهاية الأمر من ترسيخ حقهم فى فرض الغرامات المالية على المهرطقين بحيث تجمع هذه الغرامات لهم مباشرة وعندما قام الأب أنتونيو سيكو بفرض غرامة على المهرطقين الولدسيين عام ١٣٥٧ أمر بدفعها إلى المحقق مباشرة بحجة الإنفاق منها على المحاكمة وعلى المحكمة التى نظرت القضية والجدير بالذكر أن المحققين كانوا يتمتعون بسطوة تفوق سطوة الدولة نفسها فعندما أرادت الدولة أن تشارك المحققين فى حصيلة الغرامات لجأ المحققون إلى لومباردى عام ١٢٧٦ إلى تشكيل مجلس من الخبراء قرروا عدم أحقية الدولة

فى أن يكون لها نصيب فى الغرامات ولكن احقاقا للحق رأى بعض المحققين أن يبعدوا الشبهات عن أنفسهم بالحكم على المهرطقين بإعالة بعض الفقراء والقساوسة لعدة سنوات أو مدى الحياة وجادل المعترضون على فرض الغرامات بأنها غير مقبولة وليس لها معنى لأنه فى حالة ثبوت تهمة الهرطقة على المشتبه فيهم فإن ممتلكاتهم سوف تصادر ومن ثم لن يبقى لديهم من المال مايمكنهم من دفع الغرامة وإذا لم تثبت التهمة عليهم فمن الظلم انزال العقاب بهم. ولكن المحققين ردوا على ذلك بقولهم إن المخالطين للمهرطقين ومشجعيهم يجب معاقبتهم وتغريمهم.

وإلى جانب ذلك شاعت فى محاكم التفتيش ممارسة أخرى تتلخص فى تخفيف الأحكام على المهرطقين (باستثناء عقوبة الاعدام) نظير دفع مبالغ من المال بحجة انفاق المال على الذود عن نقاوة الدين المسيحى. ففى عام ١٢٤٨ أمرت السلطة البابوية بتوجيه من البابا انسونت الرابع الافراج عن ستة مساجين رغم اعترافهم بهرطقتهم بسبب مساهماتهم السخية فى الانفاق على الحروب الصليبية والجدير بالذكر أن هذا التخفيف البابوى للأحكام جاء متعارضا مع مصالح محاكم التفتيش مما زاد من التوتر فى علاقة البابا بالمحققين ورغم توتر هذه العلاقة فقد لجأ بعض المحققين إلى احتذاء حذو السلطة البابوية فى اصدار أوامر بتخفيف الأحكام نظير غرامات مالية. ففى عام ١٢٥٥ على سبيل المثال قام المحققون فى تولوز بالسماح لاثنى عشر مهرطقا فى لافور بالتخفيف من وزر هرطقتهم نظير دفع مبالغ للاسهام فى بناء كاتدرائية لافور. ونفس الشئ حدث عام ١٢٥٨ عند بناء كنيسة ناجاك.

والجدير بالذكر أن بعض هذه الأموال أنفقت فى بناء الجسور مثلما حدث فى تولوز عام ١٣١٠ حيث تم السماح للمهرطق ماثيو ايتشارد بعدم ارتداء صلبان العار الصفراء وإعفائه من عقوبة الحج إلى الأماكن المقدسة نظير المساهمة فى انشاء كوبرى فى مدينة تونينز. ولكن هذا لم يمنع المحققين من تحصيل مبالغ باهظة مباشرة من المهرطقين.

وفى عام ١٢٦٤ قام محقق فاربون بالعفو عن جويليم دى باى نظير أعطاء مبالغ طائلة لمحكمة التفتيش. وبطبيعة الحال كان النحو الذى انفقت عليه هذه المبالغ متروكا لضمير المحقق وذمته.

كانت محكمة التفتيش تلاحق المهرطق سواء كان حيا أو ميتا. ولم ينته عقاب المهرطق بانتهاء حياته. بل ظل العقاب يلاحقه حتى وهو راقد فى القبر. فعلى سبيل المثال أصدرت محكمة التفتيش فى كاركاسون عام ١٣٢٩ أمرا بنبش قبور سبعة مهرطقين واستخراج

عظامهم وحرقها لأنهم ماتوا قبل الوفاء بالعقوبة المفروضة عليهم ولم تكتف محكمة التفتيش بذلك بل صادرت أملاكهم وأملاك ورثتهم وقضى مجمع ناربون ومجمع ألبى بفرض عقوبات على الورثة فى حالة وفاة الأب المهرطق قبل اصدار الحكم عليه أو فى حالة وفاته دون استكماله للعقوبة الصادرة ضده ورغم أن بعض فقهاء القانون أفتوا بعدم ملاحقة الورثة من أبناء المهرطقين فإن الاتجاه السائد فى محاكم التفتيش كان عكس ذلك حتى وأن كان آباؤهم قد اعترفوا بذنوبهم وأعلنوا توبتهم النصوح وعادوا إلى أحضان الكنيسة. وقد أمر المحقق فى محكمة تفتيش كاركاسون بالحكم على المهرطق جان فيدال بالحج إلى الأراضى المقدسة فى فلسطين ولكنه مات قبل أن يبدأ رحلته ففرضت محكمة التفتيش على ورثته مبالغ مالية طائلة تعهدوا فى ٢١ مارس ١٢٥٢ بالوفاء بها وكانت الغرامة تعادل جميع ممتلكاته ونفس الشئ حدث لرايموندا بارييرا التى حصرت ممتلكاتها المتواضعة فوجدت المحكمة أنها لاتملك سوى فراشها وملابسها وصندوق وقليل من الماشية وعملات قليلة لاتزيد على أربعة سوهات وزعت على ورثتها غير أن المحقق لم يبال بشظف عيشهم وطالبهم فى ٧ مارس ١٢٥٦ بأربعين سوها تكفل ورثتها بدفعها مع حلول عيد القيامة المجيد.

وساعد على فساد ذمم معظم المحققين أن قانون محاكم التفتيش منذ انشائها نص على أن يدفع المتهم كفالة فى جميع مراحل اجراءات المحاكمة منذ بداية رفع الدعوى ضده حتى صدور الحكم النهائى وكذلك فى حالات الإفراج عنه لحين استئناف محاكمته. حتى التائب الذى يتم الافراج عنه بصفة مؤقتة تعين عليه أن يدفع ضمانا ماليا حتى لايعود إلى سابق انحرافه وفى عام ١٢٣٤ أمرت محكمة التفتيش لانتلمو أحد نبلاء ميلانو أن يدفع لها كفالة قدرها ألفا ليرة كما نرى تاجرين من فلورنسا يدفعان غرامة قدرها ألفا مارك فضية. وكذلك دفع باورنى فى فلورنسا عام ١٢٤٤ كفالة قدرها ألف ليرة كضمان لطاعة الكنيسة وفى عام ١٢٥٢ تعهد شخص يدعى جويلم روجو بدفع مائة جنيه كضمان لسفره مع الأسطول عبر البحار ويخدم فيه لمدة عامين وكانت الكفالة التى يدفعها المتهمون إلى المحققين أو الأساقفة لاترد حيث جرت العادة أن يتضافر مع المتهم الأصلى ضامنان آخران يتعهدان بالوفاء بالضمان.

وبطبيعة الحال أتاح هذا الوضع أمام المحققين فرصة ذهبية للتربح والرشوة والابتزاز وليس أدل على انتشار الفساد والرشوة مما كتبه البابا بونيفاس الثانى عام ١٣٠٢ إلى مسئول الدومينيكان فى لومباردى فقد ذكر البابا فى رسالته أن مسامعه قد جرحت بسبب

كثرة الشكاوى من المحققين الفرنسيسكان فى كل من بادوا وفيسنزا نتيجة طمعهم وجشعهم فى ابتزاز أموال طائلة من الناس. وقد جانب البابا التروى والحذر حين صرح بأن هذه الأموال الموهوبة لم تستخدم فى خدمة الكنيسة الكاثوليكية أو المكتب المقدس أو حتى طائفة الرهبان الفرنسيسكان أنفسهم الأمر الذى قد يوحى بأن الكرسى البابوى غض النظر عن هذه الممارسات السيئة عندما كانت الكنيسة تستفيد منها وقد أرسل البابا مبعوثه الأسقف جوى للتحرى والاستقصاء فكتب تقريرا مفاده أن ممارسات الفرنسيسكان الجائرة والظالمة حقيقة لامراء فيها فأوصى باستبدال المشتغلين والمسنين الفرنسيسكان بطائفة الدومينيكان. ولكن هذا التغيير لم يأت بأية نتيجة فقد استمر الابتزاز على ما هو عليه ففى العام الثانى استجار أحد المحكمين فى بادوا واسمه ماسكات دى موسكيرى بالبابا من المحقق الدومينيكانى فرابنجنو لأنه كان يضايقه بالملاحقة بهدف ابتزاز المال منه الأمر الذى دفع البابا بنيدكت عام ١٣٠٤ إلى توجيه تحذير شديد اللهجة إلى المحققين فى كل من بادوا وفسينزا لمقاضاتهم الكاثوليك الصالحين باستخدام شهود الزور. حتى الأتقياء من طائفة الرهبان الفرنسيسكان اشتكوا من صلف المحققين فى هذه الطائفة لأنهم ينتقلون من مكان لآخر فى عربات مطهمة بدلا من المشى على أقدامهم كما تنص بذلك لوائح الدير أضف إلى ذلك أن طائفة الدومينيكان فى لانجويدوك كانت موضع اتهام مماثل وجهه إليها شعب لانجويدوك. وبعد التمحيص والتحرى الذى أجراه البابا كليمنت الخامس اقتنع بصحة التهمة الموجهة إلى المحققين فى لانجويدوك. ولهذا السبب أوعز البابا لمجمع فيينا المنعقد فى ١٣١١ أن يسجل أن المحققين كثيرا ما أساءوا استخدام سلطتهم فى ابتزار المال من الأبرياء وسمحوا للمذنبين فى الهرب من العقاب لقاء الرشوة. ولكن المحققين لم يأبهوا بهذا الاتهام ففى عام ١٣٣٨ تم تحقيق على الورق مفاده أن المحقق فى كاركاسون عقد صفقة لاخلاء سبيل بعض المواطنين المهرطقين فى مدينة ألبى نظير تلقى مبالغ كبيرة من المال وأيضاً فى عام ١٣٣٧ أمر البابا بنيدكت الثانى عشر برتراند معاونه فى ايطاليا ورئيس أساقفة امبران أن يحقق فى الشكاوى التى وصلته من جميع أنحاء ايطاليا التى تفيد بأن المحققين يبتزون أموال الناس ويتلقون الهدايا للسماح للمذنبين بالهرب من العقاب وطلب منه عزل المحقق الذى يثبت فساده من وظيفته ولكن مثل هذه التحقيقات لم تفض إلى أى اصلاح حقيقى. وفى عام ١٣٤٦ ثار الشعب فى جمهورية فلورنسا ضد المحقق بييرو دى اكويلا لمباذله ومساوئه العديدة وفى مقدمتها ابتزاز المال الأمر الذى اضطر المحقق إلى الفرار من المدينة حتى

يتجنب مساءلته ويذكر أن شاهدا واحدا أقسم على صحة ستة وستين حالة ابتزاز وتشير السجلات إلى أن الرشاوى المدفوعة فى هذه الحالات تتراوح بين الفين وخمسمائة إلى ألف وسبعمائة فلورين ذهبية ويعترف فيلافى أنه استطاع خلال يومين فقط أن يجمع أكثر من سبعة آلاف فلورين - هو مبلغ طائل فى تلك الأيام جمع معظمه من الربا ورشاوى المجدفين وخاصة لأنه كان باستطاعة المحقق الحاذق أن يثبت تهمة الهرطقة على المجدف. وكان المحققون يتربصون الدوائر بالأثرياء. وينقضون عليهم لابتزازهم عندما يتفوهون دون قصد بعبارات تنم عن التجديف ففى فلورنسا مثلا ابتز محقق مبالغ باهظة من مواطن ثرى لأنه كان يفاخر بأنه يحتسى أحسن الخمور وأجودها وأن السيد المسيح كان سيشربها لو وقعت أنظاره عليها ويذكر كورنيليوس أجريبا أن المحققين اعتادوا التغاضى عن العقوبات البدنية مقابل مكاسب مالية ومبالغ تدفع سنوياً فعندما كان أجريبا فى ميلانو نحو عام ١٥١٥ حدث فيها شغب نتيجة قيام المحققين بإبتزاز مبالغ طائلة من سيدات ينحدرن من عائلات عريقة ولما علم أزواجهن بأمر هذا الابتزاز عقدوا النية على مهاجمة المحققين فلما شعر هؤلاء المحققون بالخطر المحدق بهم فروا هاربين من اعتداء الأزواج عليهم والجدير بالذكر أن عقوبة إحراق المهرطقين على الخشبة لم تنتشر على نطاق واسع على عكس الزج بالمهرطقين فى غياهب السجون الذى ذاع وانتشر.

إن ضحايا محاكم التفتيش كانوا من الأغنياء والفقراء على حد سواء كما كانوا فى العادة يقبلون الظلم دون أن ترتفع أصواتهم بالشكوى. ونحن نشاهد المسئول الدومينيكانى عام ١٢٤٤ يحذر المحققين من تلقى الهدايا والرشاوى حيث أنه من شأن فسادهم أن يدمر التنظيم الدينى بأسره وساعد على استشراء الفساد فى صفوف المحققين أن مباذلهم كانت تصل إلى علم المقر البابوى فقط أى أن فضائحهم محاطة بسياج من التكتم والسرية. فضلا عن أنه كان من السهل على المحقق الخرب الذمة أن يحصل من البابا على غفران بخطاياه إذا اعترف بذنبه وندم عليه وكذلك اتبعت محاكم التفتيش ممارسة فى منتهى الغرابة ليس لها أى أصول فى القانون الرومانى، وهى تدمير البيوت التى تلوثت نتيجة اعتناق أصحابها أو قاطنيها للأفكار المهرطقة. لقد كان القانون الرومانى ينص على تسليم مثل هذه البيوت الدنسة إلى الكنيسة ولكن المحققين بإجماع الآراء قرروا ضرورة تدميرها. ويذكر المؤرخ المعروف هنرى تشارليس لى أنه عثر على حكم أصدرته محكمة كلارفون عام ١١٦٦ بتدمير منازل الهراطقة النجسة.

وسار على نفس الدرب الامبراطور هنرى الرابع فى المرسوم الذى أصدره باسم

مرسوم براتو. وكذلك حذا حذوه الحاكم أتو الرابع عام ١١٩٤ وفريدريك الثانى فى مرسوم رافينا (١٩٣٢). كما أن قانون فيرونا الصادر عام ١٢٢٨ التزم بهذه الممارسة الغريبة مع أى صاحب بيت يهمل فى طرد السكان الهراطقة منه بعد انقضاء ثمانية أيام على اعلانه وفيما بعد نجد ذكرا لهذه الممارسة فى قوانين فلورنسا فضلا عن أن المراسيم البابوية التى تحدد سير العمل فى محاكم التفتيش تشتمل على هذا القانون. ونص مجمع تولوز المنعقد عام ١٢٢٩ على ضرورة هدم البيت الذى يضم هراطقة بين جدرانه وفى عام ١٢٣٤ أدخل الكونت رايموند هذا النص الغريب فى القانون المدنى. وكذلك اصبح هذا القانون ملمحا بارزا فى كل التشريعات التى أصدرتها المجامع التالية بهدف تنظيم اجراءات سير العمل فى محاكم التفتيش ويبدو أن كاستيل (كاستيليون) كانت المنطقة الوحيدة التى لم تعمل بمقتضى هذا القانون ويرجع السبب فى ذلك إلى انها استقت قوانينها مباشرة من القانون الرومانى الذى نص على تسليم البيوت التى يسكنها المهرطقون إلى الكنيسة والجدير بالذكر أنه بعد تسوية منازل المهرطقين بالأرض تحولت إلى خرابات ومقالب قمامة لاتصلح لسكنى البشر. ومادام المحقق لم يصدر أوامره بحرق محتويات المنزل فإنه كان بالامكان اعادة استخدامها لخدمة أغراض نظيفة.

وفى فرنسا اعترض موظفو الملك على اتباع محاكم التفتيش سياسة هدم البيوت وتدمير الممتلكات التى كانت فى بعض الأحيان قصورا منيفة وقلاعا شامخة. وفى عام ١٩٢٩ نجح هنرى دى شاماى محقق كاركاسون فى الحصول على تأكيد لازالة عدة منازل . غير أن نزاعا نشب بعد مرور نصف قرن بين ممثلى الملك والمحققين فى دوفينييه . فبعد أن استشار شارل لى ساج البابا أصدر فى ١٩ أكتوبر ١٣٧٨ خطابات تأمر بعدم هدم منازل المهرطقين حيث يمكن الانتفاع بها . وفى شمال ألمانيا صدرت أوامر بعدم هدم أى منزل إلا إذا كانت جدرانه قد شهدت حوادث اغتصاب وهتك عرض . ولكن سياسة هدم منازل المهرطقين استمرت فى ايطاليا مع احتفاظ صاحب البيت ببيته إذا ثبت جهله بما يحدث فيه. ونشأ خلاف قانونى حول مصير الأرض التى أقيم عليها المنزل بعد إزالته فجادل البعض أنه يمكن إذا كان صاحب البيت كاثوليكيا صالحا اقامة منزل آخر على الأرض بعد مضى أربعين عاما ، فى حين ذهب البعض إلى أنه لايصح البناء على هذه الأرض إلى الأبد.

وبمرور الوقت اكتسب المحققون سلطة اصدار التصاريح بإعادة بناء المنازل المهدمة. وبطبيعة الحال كان اصدار مثل هذه التصاريح يعود عليهم بالنفع.

واختلفت العقوبات المفروضة على المهرطقين والمارقين وفقا لما راه المحقق مناسبا .

ففى عام ١٣٢١ تمرد سكان مدينة كورد على أسقفهم والمحقق . فحكم عليهم المحققان برنارد جوى وجى دى بون بإقامة محراب للصلاة هائل الحجم تكريما لبعض القديسين وكذلك إقامة تماثيل من خشب وحجر على المذبح لهؤلاء القديسين وامعانا فى إذلال أهل المدينة المارقين صدرت إليهم الأوامر بإقامة تماثيل للأسقف والمحققين بهدف تزيين بوابة المحراب . وأيضا صدرت الأوامر إلى أهل المدينة بالانتهاء من تشييد المحراب فى غضون سنتين . فإذا تأخر التشييد يدفع الأهالى غرامة قدرها خمسة جنيهات تورنوزي . وإذا تأخر البناء عامين آخرين تضاعفت الغرامة المفروضة عليهم. غير أن أهل المدينة أحجموا لنحو سبعة عشر عاما عن صنع تماثيل للأسقف والمحققين . ولهذا استدعتهم محكمة تفتيش تولوز واخذت عليهم تعهدا بالانتهاء من اقامة المحراب الكنسى وصنع التماثيل لتزيين بابه.

وأيضا كانت عقوبة الحبس من أقسى العقوبات المفروضة على المهرطقين حيث أن السجين كان يعيش فى زنزانته على الخبز والماء . والجدير بالذكر أن عقوبة السجن كانت تفرض على المهرطقين التائبين . أما المهرطقون العاصون والمستكبرون فقد كانت محكمة التفتيش تسلمهم إلى السلطة المدنية أو الذراع المدنى لحرقهم. ونحن نرى أن المرسوم الذى أصدره البابا جريجورى التاسع عام ١٢٢٩ ينص على أن المهرطقين العائدين إلى حظيرة الايمان بعد القبض عليهم يحكم عليهم بالسجن المؤبد حتى يتوبوا عن خطاياهم ويدل مرسوم رافينا الذى أصدره الامبراطور فريدريك الثانى عام ١٣٥٢ أنه انتهج نفس النهج فى معاقبة المهرطقين واستن قانونا بمعاقبة المهرطقين التائبين بالسجن المؤبد بهدف عزلهم عن بقية أفراد المجتمع . وبالنظر إلى أن الكنيسة لم تفقد الأمل فى عودة المهرطقين بالفعل لا بالقول إلى حظيرة الدين فقد اكتفت بسجنهم سجنا مؤبدا بدلا من تسليمهم إلى السلطة المدنية لحرقهم.

والجدير بالذكر أن الهرطقة انتشرت انتشار النار فى الهشيم فى منطقة لانجويدوك بفرنسا لدرجة أن الاساقفة لم يجدوا المال الكافى لإعالتهم والمواد الكافية لبناء السجون لهم مما اضطر الكنيسة إلى ارجاء تنفيذ الأحكام بسجنهم . وفى حكم واحد صدر فى تولوز فى ١٩ فبراير ١٢٣٧ قامت محكمة التفتيش بإدانة ما بين عشرين وثلاثين مهرطقا تائبا وأمرت بإيوائهم فى بيت لحين بناء السجون الكافية لهم.

ويبدو أن محكمة التفتيش كانت تصدر أحكاما مختلفة على المرتكبين لنفس المعصية

وفقا لمزاج المحقق . فهى تحكم على بعض المهرطقين بالسجن مدى الحياة فى حين أنها تحكم على بعضهم الآخر بعقوبة أخف وطأة هى حمل الصلبان . فقد استدعى المحقق المهرطق ببير رايموند دومينيك عام ١٣٠٩ ولكنه فر من وجه العدالة غير أنه عاد وسلم نفسه طواعية إلى محكمة التفتيش عام ١٣٢١ نظير وعد منها بالابقاء على حياته. وبالنظر إلى أن هرطقته لم تكن جسيمة فقد طالب المحكمة بمراعاة ظروفه ويرد هربه بأنه كان يعول زوجته وسبعة أطفال كانوا سيتضورون جوعا لو انه زج به فى السجن ورغم ذلك فقد أصدرت المحكمة ضده حكما بالسجن مدى الحياة . ومن مظاهر التباين في الأحكام أن المحقق المتشدد الصارم برنارد دى كو استخدم الرأفة مع بعض المهرطقين . فنحن نراه فى عام ١٢٤٦ يحكم على مهرطق مارق وعنيد يدعى برنارد ساباتيه بالسجن المؤبد ولكن مراعاة لأن والده كان طاعنا في السن ومريضا وكاثوليكيا صالحا سمح للابن أن يبقى بجوار أبيه لاعالته مادام الأب على قيد الحياة . وعلى أية حال كان السجين سواء صدر ضده حكم قاس أو حكم ملطف يعيش على الخبز والماء كما كان يزج به فى زنزانة انفرادية. ويبدو أنه كان هناك تراخ أحيانا فى تنفيذ عقوبة السجن الانفرادى . ونحن نستشف ذلك من لوم جيوفروا دابلى عام ١٣٠٦ لرجال الاكليروس والناس العاديين من الذكور والاناث لأنهم يزورون المساجين فى زنزاناتهم . وأحيانا كان يسمح للمرأة السجينة المهرطقة أن تلتقى بزوجها المهرطق فى السجن . واعترض بعض الفقهاء على شرعية زيارة المساجين المهرطقين حتى بعد عودتهم إلى حظيرة الدين حيث أنهم كانوا يتشككون فى صدق نواياهم . وفى حالات حسن السير والسلوك كان يسمح للسجين بالتريض تحت رقابة دقيقة من الحراس فى أروقة السجن . وفى بعض الأحيان سمح للسجين بالتحدث إلى رفاقه المساجين . فضلا عن التحدث أحيانا مع زائريه من العالم الخارجي . وجاء هذا السماح بهذه الامتيازات لكبار السن والمرضى نتيجة الاستقصاء الذى اضطلع به الكرادلة بشأن أحوال سجن كاركاسون وسعيهم إلى التخفيف من قسوتها وويلاتها .

أما فى حالات التشدد فى معاملة السجين فقد كان يزج به فى اصغر واعتم زانزانة واكثرها ضجيجا وصخبا كما كان السجين فى بعض الاحيان يرسف فى اغلال مربوطة بالحائط . وكان الأمر متروكا لتقدير المحقق ليحدد إذا كان العقاب مخففا أم غليظا.

وفى حالة ادانة مهرطق ينتمى إلى تنظيم دينى لجأ المحقق إلى إجراء تحقيقاته فى سرية تامة وبعيدا عن الأنظار كى يتجنب الشائعات والقيل والقال . عندئذ يعقد المحقق محاكمته للمهرطق فى الدير التابع لهذا التنظيم الدينى أو ذاك. وبالنظر إلى أن الأديرة

كان بها زنزانات لمعاقبة المذنبين من الرهبان فقد كان المتهم يزج به في احدى الزنزانات . وتأكيدا على ذلك نذكر أن أرملة ب. دى لاتور الراهبة فى ليسبناس اتهمت عام ١٢٤٦ بارتكاب أعمال هرطقة كاثارية وولدسية ولكنها راوغت فى اعترافها بذنبها فحكم عليها المحقق بالحبس فى زنزانة منفردة فى الدير الذى عاشت فيها . وحظر عليها رؤية أى انسان حتى حراس السجن الذين قدموا إليها الطعام عبر طاقة صغيرة فى جدار السجن فتحت خصيصا لهذا الغرض . وبالنظر إلى أن المدن وحكامها كانوا مسئولين عن الصرف على هذه السجون فقد اعتبروها عبئا ضخما يثقل كاهلهم وتمنوا لو استطاعوا التحقق منه . وكان موت السجين من شدة الجوع مدعاة لارتياحهم لأنه سوف يخلصهم من عناء الإنفاق عليه رغم أنهم لم يقدموا لإقامة أوده سوى الماء والخبز . وفى بعض الأحيان كان السجناء الأثرياء يعيشون فى ظروف أفضل من حيث المأكل والمشرب وذلك إذا لم يكن جرمهم جسيما يقوم أقارب السجين وأصحابه بتقديمها إليه.

وفى منطقة لانجويدوك الفرنسية حيث انتشرت الهرطقة انتشار النار فى الهشيم أصبحت مشكلة بناء السجون والصرف عليها غاية فى التعقيد.

نظرا إلى أن بناء هذا العدد الضخم من السجون وادارتها تطلب مبالغ مالية باهظة لم يكن للأساقفة قبل بها . فقد قرر مجمع تولوز فى عام ١٢٢٩ مسئولية الأساقفة عن السجون. وبطبيعة الحال اشتكى الأساقفة من وطأة هذا العبء الثقيل وسعوا عام ١٢٤٤ من خلال مجمع تاربون إلى الزام المهرطقين التائبين المشتركين فى الحملات الصليبية بتخصيص أموالهم وممتلكاتهم لبناء ما تحتاج إليه الأسقفيات من سجون .

وبعد مرور عامين قرر الأساقفة المجتمعون فى بيزييه أن المسئولين عن بناء المسجون هم المستفيدون من مصادرة أموال وممتلكات المهرطقين ، ومن فرض الغرامات عليهم . ومعنى ذلك أن الاساقفة أرادوا وضع مسئولية بناء السجون على عاتق المحققين بالدرجة الأولى . ولكن البابا انسونت الرابع رفض اقتراح الأساقفة وحملهم مسئولية إقامة السجون والانفاق عليها وألزمهم بالاضطلاع بهذه المسئولية . ومن ناحية أخرى حسم مجمع ألبى هذا الأمر عام ١٢٥٤ وقرر بشكل واضح وصريح أن يقوم المستفيدون من مصادرة أموال وممتلكات المهرطقين ببناء السجون والصرف عليها . أما إذا كان المهرطق خاوى الوفاض فتتولى المدن وعلية القوم فيها بالاضطلاع بهذه المسئولية كل فى دائرته وإلا تعرضوا للطرد من الكنيسة . ورغم هذا فقد تحمل الأساقفة جانبا يسيرا من المسئولية الأمر الذى جعل المحققين يتهمونهم بالضلوع فى نشر الهرطقة بامتناعهم عن

اقامة السجون اللازمة لمعاقبة المهرطقين . غير أن جوى فوكوا اقترح لحسم هذا النزاع احالة هذا الموضوع إلى قداسة بابا روما للبت فيه .

ولاشك أن هناك قدرا من المنطق والمعقولية فى تحميل المحققين وغيرهم فى المنتفعين من مصادرة أملاك المهرطقين المسئولية عن انشاء السجون . ويعترف سانت لويس الذى آلت إليه أملاك المهرطقين بأنه مسئول جزئيا عن اقامة السجون فى مملكته ولهذا نراه يتعهد عام ١٢٣٣ بتوفيرها فى كل من تولوز وكاركاسون وبيزييه .

وأمر سانت لويس وجهاء القوم فى المناطق المختلفة التابعة لسلطانه ان يتولوا انشاء السجون للمهرطقين التابعين لهم والانفاق عليها.

وحتى يتجنب اثارة أية مشاكل معهم اقترح أن تتولى الخزانة الملكية إقامة هذه السجون ثم يقوم موظفو الخاصة الملكية باستردادها من الوجهاء والأشراف فيما بعد وبموت كل من الوجيهين الفونس وجين فى تولوز آلت كل ممتلكاتهما إلى الخاصة الملكية عام ١٢٧٢ . وبذلك أصبح الملك القديس لويس وحده مسئولا عن انشاء السجون للمهرطقين فى جميع أنحاء مملكته باستثناء ألبى الذى انتفع اسقفها من مصادرة أملاك المهرطقين مما جعل هذا الأسقف يتضافر مع الملك سانت لويس فى انشاء السجون للمهرطقين.

ورغم أن المنتفعين من مصادرة أموال وأملاك الهراطقة المدانين هم الذين تحملوا مسئولية انشاء السجون فقد جرت العادة على أن تتحمل محاكم التفتيش نفقات المهرطقين المحتجزين فى انتظار المحاكمة . وفى ايطاليا كانت لدى محاكم التفتيش موارد ذاتية نتيجة حصولها على الأموال المصادرة . ورغم أن محاكم التفتيش كانت تقيم أود المساجين على الخبز والماء فإنها لم تعترض على حصولهم من خارج السجن على الطعام والخمر والنقود والملابس من أصدقائهم . وبناء على الأوامر البابوية جاء تصميم السجون من مجموعة من الزنزانات الضيقة المعتمة والسيئة التهوية بحيث لا تقضى على حياة نزلائها. كان المساجين تحت رحمة حراسهم تماما فهم يستولون على نقودهم ومئونتهم والهدايا التي تصل إليهم. كما كانوا يخفون عن رؤسائهم الوفيات التى تحدث بين المساجين بغية الاستيلاء على نصيبهم من التعيين والمؤن . ولا غرو إذا رأينا الموت يحصد أرواح كثيرة من المساجين . فعلى سبيل المثال توفى فى سجن تولوز عام ١٣١٠ عشرة مساجين اعترفوا بهرطقتهم وذلك قبل صدور الحكم عليهم. كما توفى فيه عام ١٣١٩ ثمانية مساجين . وكان سجن كاركاسون لايقل سوءا عن سجن تولوز فقد حدثت فى سجن

كاركاسون أربع حالات وفاة عام ١٣٢٥ وخمس حالات عام ١٣٢٨ .

ويدل سجل الأحكام التى أصدرها المحقق برنارد جوى خلال فترة عمله بين عامى ١٣٠٨ و١٣٢٢ أنه أصدر ستمائة وستة وثلاثين حكما بالادانة فيما يلى تصنيفها:

عدد الذين نبشت عظامهم من قبورهم وتم احرلقها ٦٧

عدد الذين سلموا إلى السلطة المدنية وتم احراقهم ٤

عدد المحبوسين العدد ٥٠٠

عدد الذين نبشت عظامهم لوفاتهم قبل توقيع عقوبة الحبس عليهم ٢١

عدد الذين حكم عليهم بلبس الصلبان ١٣٨

عدد المحكوم عليهم بأداء فريضة الحج ١٦

عدد المنفيين إلى الأراضى المقدسة ١

عدد الهاربين ٣٦

عدد المحكوم عليهم لايمانهم بالتلمود ١

عدد البيوت التى هدمت ١٦

المجموع ٦٣٦

والجدير بالذكر أن المحقق احتفظ دائما بأحقيته فى تغيير العقوبة بتخفيفها أو تغليظها حسبما يتراءى له . وقد أصدر مجمع ناربون عام ١٢٤٤ تعليماته إلى المحققين باحتفاظهم بهذا الحق . كما أن البابا انسونت الرابع أصدر تعليمات مماثلة عام ١٢٤٥ على أن يتشاور المحقق مع الأسقف التابع له المهرطق التائب . وكان الأسقف فى العادة لايعترض على تغييرالمحقق لأحكامه . ولكن سلطة المحقق فى تخفيف الأحكام كانت لاتعنى أنه يحق له ابراء المهرطق فى كافة ذنوبه وبشكل مطلق باعتبار أن ذلك فى سلطة الله وحده.

وكثيرا ما كان المحققون يلجأون إلى تخفيف العقوبة بسبب اكتظاظ السجون بالنزلاء . ويشير سجل الأحكام التى أصدرها برنارد جوى إلى حدوث ١١٩ حالة افراج مع الالزام بلبس الصلبان . وبالإضافة إلى ذلك سمح المحقق لسبعة وثمانين حالة من هؤلاء المحكوم عليهم أصلا بلبس الصلبان بخلعها .

ولم يكن تخفيف العقوبات مقصورا على محكمة تفتيش تولوز . ففى عام ١٣٢٨ صدر حكم بالافراج عن ثلاثة وعشرين شخصا من سجن كاركاسون واكتفت المحكمة بالحكم عليهم بلبس الصلبان وأداء فريضة الحج . وليس أدل على أن محكمة كاركاسون لجأت إلى تخفيف الأحكام من أنها أطلقت عام ١٣٢٩ سراح عشرة مهرطقين تائبين من بينهم

البارونة مونتريال ولكن المحكمة طلبت منهم لبس صلبان صفراء مدى الحياة وأداء فريضة الحج إحدى وعشرين مرة إلى مدن نائية بها مقدسات مثل روما وكومبوستلا وكانتربرى وكولونى كما حكم عليهم بحضور القداس كل أيام الآحاد والأعياد مدى الحياة وأن يحملوا عصا إلى الكاهن كى يؤدبهم بها أمام حشد المصلين.

وكما أسلفنا لم يخول المحقق السلطة فى تبرئة المتهم تبرئة مطلقة أو نهائية.

ونذكر فى هذا الصدد أن مجمع بيزييه المنعقد عام ١٢٤٦ وكذلك البابا انسونت الرابع فى عام ١٢٤٧ أصدر تعليماتها إلى المحققين بتحذير السجين من اعادة حبسه ومعاقبته دون رحمة أو هوادة إذا أتى بأى تصرف يثير الشكوك دون الحاجة إلى اتخاذ أية اجراءات رسمية وتحذيره من فقدان أمواله وممتلكاته فى حالة إعادة حبسه . غير أن تخفيف الحكم على المهرطقين انطوى على قدر مخيف من العذاب والقلق . فأى شكوى ضدهم أو مجرد الشك فى تصرفاتهم كان قمينا بأن يعيدهم إلى الأغلال والعقاب المروع. أى أنه كتب عليهم أن يعيشوا فى تهديد وقلق مستمر حيث أن عيون الكهنة والرهبان وشرطة محاكم التفتيش ترصد جميع تحركاتهم الأمر الذى جعل عذاب الحرق أهون من التهديد والقلق المستمرين ولم يفلح موت السجين فى انقاذه من براثن انتقام محاكم التفتيش . ولو مات السجين المهرطق بعد اعترافه بذنبه والاعلان عن توبته نبش قبره وفرض على ورثته بعض العقوبات كفارة عن ذنوبه . أما الطامة الكبرى فتحدث عندما يتضح ان السجين مات دون أن يعترف وان تهمة الهرطقة ثابتة عليه . ففى هذه الحالة يوصف السجين بأنه مهرطق مارق وسادر فى غية فتسلم عظامه وما تبقى من جثته إلى الذراع العلمانى أى السلطة المدنية التى تصادر ممتلكاته . وإذا أظهرت السلطة المدنية أى تردد فى نبش قبره واستخراج عظامه فإنها تعاقب بالحرمان الكنسى.

لقد استمدت محاكم التفتيش عقوبة الهرطقة من القانون الرومانى الخاص بتجريم الخيانة ولكنها رأت أن خيانة الله أشد ضلالا من خيانة البشر ولهذا كان من الطبيعى أن تكون عقوبة خيانة الله أمر وأقسى من عقوبة خيانة البشر. ومن القوانين التى استنها الامبراطور الرومانى جستنيان نجد أن عقوبة الخيانة تمتد لتشمل أبناء الخونة مما يستوجب حرمانهم من تقلد الوظائف العامة . وكذلك حرمان هؤلاء الابناء من إرث أبائهم. وفى عام ١٢٢٠ اجتمع مجمع تولوز ليقرر حرمان المهرطقين ممن يتخلون بمحض إرادتهم عن هرطقتهم ويعودون إلى الدين الصحيح من حق تولى المناصب العامة . ولهذا كان من الطبيعى أن يطبق الامبراطور فريدريك الثانى القانون الرومانى ويضيف نصا بحرمان

الأحفاد من الإرث وشغل المناصب العمومية . ولكن البابا الكسندر الرابع أصدر عام ١٢٥٧ مرسوما رسخه خلفاؤه مفاده امتناع القضاء عن تطبيقه على التائبين والنادمين والراجعين عن غيهم وضلالهم . ثم جاء البابا بونيفاس الثامن بعد ذلك ليخفف من قسوة حرمان الأحفاد من الميراث فاستبدل حرمان أحفاد المهرطق الذكور بحرمان أحفاده من الإناث . ومرة أخرى نؤكد أن موت المهرطق لم يعف احفاده من الملاحقة والعقاب حتى بعد أن يكون جدهم قد شبع موتا .

وعلى سبيل المثال نرى أن فيليب لى بل عام ١٢٨٨ ينحى باللائمة على مسئولى محكمة التفتيش فى كاركاسون لأنهم سمحوا لرايمود فيتاليس القادم من أفينيون أن يشغل وظيفة مسجل فى كاركاسون رغم ما يعرف عن جده لأمه روجر إيزار من أنه عوقب بالحرق بسبب هرطقته . ولهذا صدر الأمر بتجريده من وظيفته . ونفس الشىء حدث عام ١٢٩٢ لجورود دى أو تريف الذى كان مجندا فى بلاط الملك . فقد قدم محقق كاركاسون فى عام ١٢٥٦ دليلا على أن أبوى جويرود سبق لهما الاعتراف باقتراف أعمال هرطقة وأن عمه رايموند كاربونيل تم احراقه فى عام ١٢٧٦ لثبوت تهمة الهرطقة عليه . وعلى أية حال كان المحقق يتمتع بالحق فى اعفاء الأحفاد من عقوبة الأجداد واصدار خطابات إليهم دالة على هذا الاعفاء حتى يتمكنوا من شغل المناصب المهمة. ولكن هذا الاعفاء لم يكن بحال من الأحوال اعفاء مطلقا أو دائما بل هو اعفاء مؤقت الأمر الذى جعل هذا الاعفاء بمثابة سيف مسلط على رقاب العباد . وعلى الرغم من أن القساوسة من خارج محاكم التفتيش كانوا يتمتعون بحق حرمان المارقين من الكنيسة فإن أوامرهم الكنسية لم تكن لتؤخذ مأخذ الجد، على عكس الحرمان الكنسى الذى أصدره المحققون فى محاكم التفتيش . فقد كان هذا الحرمان من الكنيسة يتسبب فى ارتعاد فرائص المحكوم عليهم نظرا لما كان هؤلاء المحققون يتمتعون به من سطوة وبأس حيث أنه كان بمقدورهم ارغام الحكومة أو السلطة الزمنية بتجريم المطرودين من الكنيسة وارغامها على مصادرة ممتلكات المهرطقين . وكذلك كان من سلطة المحقق إدانة أى شخص يحكم عليه بالطرد من الكنيسة لمدة عام ومعاقبة كل من يتصل بهم بالطرد من الكنيسة فضلا عن حمل السلطة الزمنية أو الذراع العلمانى على تنفيذ ما يتخذونه من أحكام ويفرضونه من عقوبات.

الفصل السادس

مصادرة الأموال والممتلكات

بالرغم من أن مصادرة الأموال والممتلكات لم تكن فى العادة من صميم اختصاص محاكم التفتيش إلا أنها فى واقع الأمر كانت نتيجة ملازمة للأحكام التى أصدرتها هذه المحاكم . وإذا رجعنا إلى القانون الرومانى وجدنا أنه لم يبلغ فى قسوته ما بلغته محاكم التفتيش فى القرون الوسطى من قسوة . وحتى عندما أصدر القانون الرومانى حكما بالموت على أتباع المذهب المانى فإن امتنع عن تجريدهم من ممتلكاتهم إلا فى حالة استمرار ورثتهم فى غى آبائهم وضلالهم إذ لم يكن واردا تجريد الأبناء من إرث الآباء مادام لايوجد أى غبار على عقيدتهم الدينية . ولكن معاملة القانون الرومانى للجرائم الأخرى كانت مختلفة حيث قامت المحكمة بمصادرة أموال وممتلكات المجرم المحكوم عليه بالنفى . ولكنها سمحت لزوجته باسترداد مهرها وأية هدايا قد يكون المجرم قد أعطاها لها قبل ارتكاب جريمته . وكذلك لم يعتبر القانون الرومانى أبناء المجرمين مسئولين عن جرائم آبائهم . غير أن القانون الرومانى نص على مصادرة أملاك الخونة وضمها إلى الخزانة العامة . وقد استفاد البابوات والملوك من هذا النص واستخدموه كسلاح لصالحهم يصادرون به ثروة المهرطقين باعتبارهم خونة فى نظر الله . ويعتبر الملك روجر الجالس على عرش الصقليتين فى النصف الأول من القرن الثانى عشر أول من طبق القانون الرومانى الذى ينص على مصادرة أموال وممتلكات المرتدين عن العقيدة الكاثوليكية .

وأيضا تعتبر الكنيسة الكاثوليكية مسئولة عن ادخال هذا النص فى القوانين الأوربية لمعاقبة المارقين على الدين المسيحى . وأصدر مجمع تورز المنعقد عام ١٦١٣ برئاسة الكسندر الثالث الحكام والأمراء بسجن المهرطقين ومصادرة ممتلكاتهم . ومن جانبه سعى لوسيوس الثالث فى مرسوم فيرونا الصادر عام ١١٨٤ إلى استفادة الكنيسة من مصادرة ممتلكات المهرطقين.

وقد أرسل انسونت الثالث بوصفه جامعا بين إمارة البلاد ورئاسة كنيستها رسالة إلى شعب فيتربو جاء فيها ما يلى : «اننى أصدر أوامرى فى البلاد الخاضعة لسلطتى الزمنية بمصادرة أملاك المهرطقين وأن يقوم الأمراء الزمنيون والسلطة الزمنية فى البلاد الأخرى بفعل نفس الشىء . فإذا تقاعسوا أو أهملوا فينبغى على السلطة الدينية أن تلومهم وترغمهم على فعل ما تقاعسوا عنه . وحتى إذا نبذ مهرطق هرطقته فلا يسمح له بالاحتفاظ بثروته إلا فى حالة الاشفاق عليه والرأفة بحاله .

وطبقاً لقانون العقوبات وحالات الاعدام ينص القانون على مصادرة ممتلكات المدنيين وأن يسمح لأبنائهم بالبقاء على قيد الحياة فقط من باب الرحمة والشفقة . وكذا فرض الحرمان الكنسى على كل من يبتعد عن الايمان ويسئ إلى المسيح ابن الله ـ كذلك انتزاع ممتلكاته الدنيوية .

ويتضح مما تقدم أن إدانة محكمة التفتيش لأى متهم بالهرطقة أدت إلى مصادرة أمواله وممتلكاته بحيث لاترد إليه حتى فى حالة التوبة والاستغفار إلا إذا نجح فى اكتساب السلطة الزمنية التى تبادر بتنفيذ المصادرة عقب إدانة محكمة التفتيش . كما يتضح أن محاكم التفتيش وجدت عسراً بادئ الأمر فى الزام السلطة الزمنية بمصادرة أموال المهرطقين وممتلكاتهم .. وبسبب تقاعس ريموند الرابع حاكم تولوز اعن أداء واجبه فى هذا الشأن قام البابا انسونت الرابع عام ١٢١٠ بتوبيخه الأمر الذى اضطر ابن ريموند إلى إدراج بند المصادرة فى القوانين التى استنها عام ١٢٣٤ طبقا للمراسيم التى أصدرها الملك لويس الثامن عام ١٢٢٦ والمراسيم التى أصدرها لويس التاسع عام ١٢٢٩ والقاضية بمسائلة كل من يحمى المهرطقين أو يتستر عليهم أو يعرقل القبض عليهم . ورغم استئناف ريموند الرابع لقوانين المصادرة فإنه تقاعس عن تنفيذها أحيانا الأمر الذى عرضه لتوبيخ محاكم التفتيش . ولكن بمرور الوقت أصبحت مصادرة ممتلكات المهرطقين جزءاً لا يتجزأ من القوانين الأوربية مما دفع الكنيسة إلى التأكيد على أوامرها وتهديدها بمعاقبة المتراخين فى تنفيذ المصادرة . ولكن هذا التهديد لم يمنع بعض المناطق من التراخى والتقاعس فى تنفيذها .

إن علاقة محاكم التفتيش بمصادرة ممتلكات المهرطقين اختلفت وتنوعت باختلاف الزمان والمكان ففى فرنسا التى استمدت قوانينها من القانون الرومانى كان من حق الخزانة العامة الاستيلاء على الأموال المصادرة بمجرد اقتراف المهرطق لجريمته . ولهذا لم يكن هناك أمام المحقق غير النطق بارتكاب المهرطق للذنب حتى تتخذ الدولة كافة الاجراءات المترتبة على ذلك . ومن ثم نرى أن الفقيه جوى فوكوا يعالج هذا الموضوع باعتباره خارج سلطات المحقق وصلاحياته . وكان أقصى ما يستطيعه المحقق هو إسداء النصح للحاكم العلمانى أو التشفع لديه من أجل استخدام الرحمة مع المذنب .

والرأى عند جوى فوكوا انه يستثنى من المصادرة أولئك الذين يتقدمون باعترافاتهم من تلقاء أنفسهم دون أن يوجه إليهم أى دليل اتهام ولهذا جاءت الأحكام التى أصدرتها

محاكم التفتيش الفرنسية خالية من أوامر المصادرة . غير أن بعض السجلات والوثائق المتبقية تشير إلى بيع بعض الضياع وضم حصيلتها إلى الخزانة العامة رغم خلو الأحكام من أية إشارة إلى المصادرة . ولكننا نجد نصا صريحا بالمصادرة في كثير من حالات إدانة الموتى والذين يحاكمون غيابيا بتهمة الهرطقة . ففي الحكم الغيابي الذي أصدره جوبليم آرنود وايتين دى سى . ثيرى في ٢٤ نوفمبر ١٢٤١ ضد اثنين من المتهمين نقرأ اشارة إلى مصادرة ضياعهما . ويشتمل السجل الذي تركه لنا المحقق برنارد دى كو عن الفترة بين ١٢٤٦ و١٢٤٨ على اشارات إلى الأحكام الصادرة في اثنتين وثلاثين قضية في حين تخلو تسعة أحكام أخرى من مثل هذه الأحكام . ونفس الشئ نجده في بعض الأحكام التي أصدرتها محكمة تفتيش كاركاسون في ١٢ ديسمبر ١٣٢٨ و٢٤ فبراير ١٣٢٥ فبعضها ينص على المصادرة وبعضها الآخر يخلو من الاشارة إليها . وكما أسلفنا كانت السلطات المدنية هي التي تقوم بتنفيذ المصادرات فور اذانة المحقق للمتهم بالهرطقة . وبطبيعة الحال تعين على المحقق أن يبلغ السلطة المدنية بالأحكام الصادرة كما تعين عليه بحكم منصبه متابعة تنفيذ السلطة المدنية للمصادرات وفيما بعد أصبحت السلطة المدنية ترسل مندوبا عنها لحضور جلسات محاكم التفتيش والاطلاع على الأحكام في أسرع وقت ممكن .

وفي ايطاليا ظل نظام المصادرة لفترة طويلة لا يعرف الاستقرار . ففي عام ١٢٠٢ أصدر البابا انسونت الرابع توجيهاته إلى مناطق لومباردى وبارمسينا ورومانجنا بالمصادرة الفورية لممتلكات المطرودين من الكنيسة باعتبارهم مهرطقين أو متسترين على الهرطقة . وهكذا تكون الكنيسة قد اعترفت بأن مسئولية المصادرة تقع على عاتق السلطة الزمنية ولكن سرعان ما اشترك الكرسي البابوي في الاستحواذ على نصيب من هذه المغانم والأسلاب كما أن محاكم التفتيش أصبحت لها مصالح مباشرة فيها . وإذا كانت محاكم التفتيش الفرنسية قد أظهرت شيئا من التقاعس في المصادرة فإن المحاكم الايطالية أسرعت في تنفيذها مراعاة لمصالحها . فلا غرو إذا رأيناها تشترك اشتراكا مباشرا في جبايتها . غير أن الاختصاصات كانت أبعد ما تكون عن الوضوح والتحديد في إيطاليا . فالمؤرخ زانجينو يخبرنا أن المصادرات هناك قبل عام ١٣٢٠ كانت من مهام القضاة الكنسيين في بعض المناطق ومن مهام السلطة المدنية في بعض المناطق الأخرى ، ثم أصبحت بعد ذلك التاريخ من شأن محاكم التفتيش ولا شأن للسلطة المدنية بها . ولكن

زانجينو يضيف أنه ليس للمحقق حق فى الحصول عليها إلا بموافقة الأسقف المختص . ولكن بالنظر إلى الحاجة إلى تصريح رسمى بالمصادرة فلم يكن هناك مناص من أن تقوم محاكم التفتيش الايطالية بالتصريح به وتبليغ السلطة المدنية بعدم التدخل فى الأمر إلا إذا طلبت محكمة التفتيش منها ذلك .

وفى بعض المناطق الايطالية نجد أن محاكم التفتيش لم تصدر أحكاما فحسب بل استولت أيضا على الأموال المصادرة . ففى نحو عام ١٢٤٥ أصدر محقق فى محكمة تفتيش فلورنسا اسمه راجييرى كالكاجنى ضد مهرطق كاثارى يدعى ديوتايوتى بسبب عودته إلى الهرطقة فحكم عليه بغرامة قدرها مائة ليرة واعترف هذا المحقق بأنه قام بتحصيل الغرامة بنفسه للاستفادة منها فى دعم الايمان بالمسيحية كما اعترف بأن زوجته جاكوبا استولت على بقية أموال المهرطق . وبذلك يكون هذا المحقق قد استولى على كل ما يملكه المهرطق . ورغم أن السلطة المدنية نازعت محاكم التفتيش فى الانتفاع بالمصادرات فقد استقرت الأمور لصالح محاكم التفتيش التى أصبح لها كامل السيطرة على ممتلكات المهرطق ويتضح هذا من أيلولة بيت صادرته بلدية فلورنسا عام ١٣٢٧ إلى الرهبان الدومينيكان . فقد حرص قرار الأيلولة أن يؤكد أنها تمت بناء على موافقة المحقق . وأيضا نرى أن الملك روبرت فى عام ١٣٢٤ أصدر أمرا للمحققين أن يخصصوا جانبا من نصيب الخاصة الملكية من الأموال الصادرة لاستكمال تشييد كنيسة سانت دومينيكو فى نابولى .

وفى ألمانيا احتج مجمع ميتز فى عام ١٢٣٣ على افتراض أن كل متهم مذنب ومن ثم يحق تجريده من ممتلكاته كما لو كانت التهمة ثابتة عليه . ولهذا أصدر هذا المجمع تعليماته بعدم المساس بممتلكات أى شخص يقدم إلى المحاكمة لحين صدور حكم بالادانة عليه . وأيضا عاقب المجمع بالحرمان الكنسى كل من نهب واقتسم ممتلكات المتهم قبل إدانته أو امتنع عن ردها بعد الاستيلاء عليها . ولكن الأمر على أية حال انتهى بسعى الامبراطور شارلس الرابع بادخال نظام محاكم التفتيش فى ألمانيا عام ١٣٦٩ متبعا الأسلوب الذى سارت عليه محاكم التفتيش الايطالية وأصدر هذا الامبراطور أوامره باحتفاظ المحققين بثلث الأموال والأملاك المصادرة . غير أن عقوبة مصادرة أموال المهرطق لم تكن ثابتة بل اختلفت من وقت إلى آخر ومن محقق إلى محقق . فالقوانين التى استنها الحاكم ريموند لم تنص على مصادرة ممتلكات المهرطقين فحسب بل تطبيق

المصادرة على من يحسنون إليهم . ويلاحظ أن مجمع بيزييه المنعقد عام ١٢٤٦ ومجمع ألبي المنعقد في ١٢٥٤ أمرا بمصادرة أملاك كل من حكم عليه المحققون بالسجن . وعلى عكس ذلك يتضح لنا في الحكم الذي أصدرته محكمة التفتيش في تولوز بتاريخ ١٩ فبراير ١٢٣٧ بالسجن المؤبد على عشرين أو ثلاثين مهرطقا أن المصادرة لم تكن جزاء من الحكم بل مجرد تهديد بتوقيعها عليهم في حالة عدم قيامهم بأداء الأعمال الدالة على توبتهم . وبوجه عام يمكن القول إن محاكم التفتيش درجت على المصادرة وان احتفاظ المهرطق بأمواله كان الاستثناء وليس القاعدة ويحتاج إلى تصريح رسمي بذلك . ومما يدل على اقتران المصادرة بالحكم بالسجن أن محاكم التفتيش في بعض الحالات التي توفي فيها المهرطق قبل صدور الحكم عليه ذهبت إلى أن هذا المهرطق المتوفى كان يستحق السجن حتى يمكنها التحكم في ثروته وحرمان ابنائه منها .

وبعد شيوع ممارسة المصادرة ردحا من الزمن ذهب البابا جريجوري التاسع في عام ١٢٣٧ إلى عدم مصادرة مهر وهدايا زوجات المهرطقين ، وفي عام ١٢٤٧ ضمن البابا انسونت الرابع هذا الأمر في قاعدة قانونية تقضي بعودة المهر إلى ملكية الزوجات . ولكن هذه القاعدة لم تطبق بشكل مطلق حيث أن القانون نص على حرمان الزوجة من المهر إذا كانت قد تزوجت وهي تعلم أن زوجها مهرطق . كما أن بعض رجال القانون في العصر الوسيط رأوا حرمانها من مستحقاتها إذا استمرت في معاشرة زوجها تحت سقف واحد بعد تأكدها من هرطقته أو إذا لم تبادر بالتبليغ عنه في خلال أربعين يوما من اكتشافها لهرطقته . وفي حالة السماح للزوجة بالمهر فإنه يحق لها الاحتفاظ به مدى الحياة ثم يؤول المهر بعد ذلك إلى الخزانة العامة حيث إنه غير مصرح لها بتوريثه لابنائها .

ورغم أن المصادرات من حيث المبدأ كانت من شأن الدولة وليس من شأن الكنيسة أو محاكم التفتيش فإن توزيع عائداتها لم يتبع أسلوبا موحدا . فقبل انشاء محاكم التفتيش عندما أحرق المهرطقون الولدسيون في استراسبورج ذكر أن الأملاك المصادرة تم تقسيمها بالتساوي بين الكنيسة والسلطة المدنية . ومن جانبه حاول البابا لوشيوس الثالث أن يجعل المصادرات من حق الكنيسة وحدها . والجدير بالذكر أن البابا انسونت الرابع خصص كل عائدات المصادرات لاستئصال شأفة الهرطقة فأمر في مرسومه باعطاء ثلث هذه العائدات إلى السلطة المحلية وثلثها إلى الموظفين العاملين في محاكم التفتيش والثلث

الأخير إلى الأسقف والمحقق في حين ذهبت كل الكفالة المفروضة على المتهم إلى المحقق بمفرده . ويبدو أنه تم تطبيق هذا على الولايات الايطالية المستقلة فقط لاننا نجد الكسندر الرابع يأمر في عام ١٢٦٠ المحققين في كل من روما وسبوليتو أن يبيعوا ضياع المهرطقين المصادرة وتسليم كل ثمنها إلى البابا نفسه . وتبين إحدى الوثائق أن البابا ايربان الرابع جمع في عام ١٢٦١ ثلثمائة وعشرين ليرة نتيجة بعض المصادرات التى وقعت فى سبوليتو. واستقرت الأوضاع فى منطقة روما وغيرها من المناطق الايطالية بأن توزع عوائد المصادرات مثالثة بين الادارة المحلية ومحاكم التفتيش والسلطة البابوية بحجة انفاقها بمعرفة الأساقفة على ملاحقة الهرطقة ومطاردة المهرطقين . وقد اجريت فى فلورنسا عام ١٢٨٣ صفقة اتبعت هذاالنهج . وتشير الوثائق المتنوعة خلال نصف القرن التالى إلى أن الادارة المحلية أوفدت مندوبا عنها لاستلام حصتها من المصادرات . وفى عام ١٣١٩ أظهر اقليم فلورنسا سخاء ملحوظا عندما نذر كل عائداته من هذه المصادرات على مدار عشرة أعوام لبناء كنيسة سانتا ريبارتا . ولا يخفى على أحد أن عوائد المصادرات كانت ضخمة . وهكذا أصبحت محاربة الهرطقة تدر الربح الوفير على الجهات المنتفعة منه . ونحن نشاهد نحو عام ١٣٣٥ راهبا فرنسيسكانيا يشغل وظيفة أسقف ستليفا يدعى ألفارو بيلايو يلوم بمرارة شديدة المحققين لسوء استخدامهم لايرادات المكتب المقدس . ورغم الأوامر البابوية بتقسيم العائدات مثالثة فإن المحققين تجاهلوها واحتكروا المصادرات كلها لأنفسهم . ويبدو فى عام ١٣٤٣ أن البابا كليمنت السادس حصل على أدلة تثبت أن محققى كل من فلورنسا ولوكا اعتادوا خداع الكرسى البابوى وغشه واستولوا على ثلث العائدات المخصص له . ولهذا أرسل البابا مندوبا لجمع مستحقاته السابقة المتراكمة وانزال العقاب بالمختلسين . ولكن الدلائل تشير إلى أن البابا أخفق فى كثير من الأحوال فى تحصيل مستحقاته .

وفى مدينة نابولى الايطالية وفى عهد سلالة أنجيفاينز عندما انشئت محاكم التفتيش لأول مرة قام تشارلس القادم من أنجو باحتكار جميع المصادرات والاستيلاء عليها لذاته بنفس النهم والطمع المعهودين فى فرنسا . ونحن نراه فى وقت باكر يعود إلى شهر مارس عام ١٢٧٠ يكتب إلى ممثليه فى بلدية أولزا عن احراق ثلاثة هراطقة مؤخرا فى بليفنتو آمرا إياهم بالحرص على الأراضى المصادرة وتقديم كشف حساب مفصل عنها .

ومع ذلك نجد أن الملك تشارلس الثانى يصدر فى عام ١٢٩٠ أمرا بتوزيع عائدات

المصادرات على ثلاث جهات هى الخزانة الملكية والنشاط المبذول لاستئصال الهرطقة ثم محاكم التفتيش . وعلى أية حال كانت الأراضى التابعة للاقطاعيين تعود إلى خزانة الملك أو الأمير الحاكم .

وفى جمهورية البندقية وصل أمير هذه المدينة إلى حل وسط مع نيكولاس الرابع يسمح بإقامة نظام محاكم التفتيش هناك بشرط أن تخصص كل عوائد المكتب المقدس والمحققين لخدمة مصالح الدولة . ويبدو أن البندقية استمرت فى اتباع هذا المنهج . غير أن الوضع فى مدينة بيدمونت كانت مختلفا حيث وزعت المصادرات على الدولة ومحاكم التفتيش . وظل الوضع فى بيدمونت يسير على هذا المنوال حتى استطاع أميدو التاسع فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر أن يستولى لنفسه على جميع المصادرات . غير انه أعطى للمكتب المقدس ومحاكم التفتيش مجرد نفقات اجراءات رفع الدعوى ضد المهرطقين .

وفى الولايات الايطالية الأخرى عبر الكرسى البابوى عن سخطه على نصيبه من المغانم . وبعد أن كانت محاكم التفتيش تستأثر بنصف المصادرات والكرسى البابوى يحتفظ لنفسه بالنصف الآخر نجد أن الكنيسة الكاثوليكية فى ايطاليا فى الربع الأول من القرن الرابع عشر تلتهم كل الأموال المصادرة . ويتضح لنا هذا من قضية هرطقة حدثت فى بيزا عام ١٣٠٤ حيث أصدر المحقق أنجلو داريجيو حكما بإدانة مواطن ايطالى مهرطق اسمه لوتريو بوناميكن بعد وفاته وصادر ممتلكاته . وانفق المحقق باسراف وتبذير جانبا من عائدها وباع الجانب الآخر بثمن رأى الكرسى البابوى أنه أقل بكثير من ثمنه الحقيقى. وقد أمر البابا بنيديكت الحادى عشر أسقف أوستيا بعدم معاقبة المحقق والاكتفاء باستخدام سلطة الكنيسة فى توبيخه لاستعادة الأصول ممن اشتراها .

وفى عام ١٤٣٨ تكرم البابا أبوجينوس الرابع بارجاع نصيب الكرسى البابوى من المغانم إلى الأساقفة تحفيزا لهم للتخلى عن كسلهم فى ملاحقة المهرطقين . وفى الحالات التى يكون فيها الأسقف هو الحاكم الزمنى كان يتقاسم المغانم بالتساوى مع محكمة التفتيش . ويؤكد لنا برنارد دى كومو نحو عام ١٥٠٠ أن المحقق كان يتمتع بحرية كاملة فى انفاق عوائد المصادرات وفق هواه . ولكن كومو يعود ويتحفظ فى كلامه قائلا إن موضوع المصادرات كان أبعد ما يكون عن الوضوح والجلاء بسبب القرارات المتضاربة التى كان بابوات روما يتخذونها فى المناطق المختلفة .

وجرت القاعدة فى اسبانيا أن تؤول المصادرات إلى الكنيسة إذا كان المهرطق كاهنا

أو خادما فى الكنيسة . أما إذا كان المهرطق من خارج الكنيسة فإن عوائد المصادرات تصبح من حق الحاكم الزمنى .

وكثيرا ما دب النزاع بين الأساقفة والملوك والأمراء والحكام حول أحقية كل منهم فى الاستيلاء على مغانم المصادرات . وفى عام ١٢٤٧ حصل الأسقف برتراند على تصريح خاص من البابا انسونت الرابع بتخفيف الأحكام الصادرة ضد المهرطقين فى حالة توبتهم . واستغل برتراند هذاالتصريح فى بيع تخفيف الأحاكم نظير مبالغ من المال . ولكن رئيس أساقفة تاربون وأسقف تولوز اعترضا على هذه الممارسة وذهبا إلى أنها سوف تؤدى إلى تدمير العقيدة المسيحية .

والجدير بالذكر أن رجال الكنيسة فى ألبى كانوا أكثر شراهة وطمعا ممن سواهم ونحن نجد أن واحدا منهم يشكو من أن المهرطقين المدانين يخفون جانبا من ثرواتهم عن الكنيسة من أجل انتفاع أسرهم به ، ولم يكن الحكام والأمراء يظهرون أية رحمة أو هوادة فى الاستيلاء على ممتلكات ضحايا محاكم التفتيش . وكما أسلفنا كانت السلطات تبادر بمصادرة ممتلكات المهرطق بمجرد اشتباه محكمة التفتيش فيه واستدعاؤها له . فضلا عن مطالبتها بتسليم جميع مستحقاته إلى الملك ، ويتضح لنا هذا من ممارسات تشارلس أنجو فى مدينة نابولى حيث أصدرا أمرا عام ١٢٦٩ يقضى بالاستيلاء على ممتلكات تسعة وستين مهرطقا فور القاء القبض عليهم وتسليمها إلى الملك . ولم تكترث السلطات بالانتظار حتى تتأكد من جرم المتهم أو براءته بل افترضت سلفا بأنه لابد وأن يكون مذنبا .

هذا الاستخدام المتعسف للسلطة واكب انشاء محاكم التفتيش، الأمر الذى أثار استياء البابا جريجورى التاسع فى عام ١٢٣٧ ولكن بدون جدوى . وأيضا حظر مجمع بيزييه هذه الممارسة عام ١٢٤٦ ولم يسمح بها إلا فى حالة التأكد من أن المتهم يخالط المهرطقين عن وعى وإدراك . وفى عام ١٢٥٩ عمل الملك لويس على التلطيف من قسوة هذه الممارسة بإصدار تعليمات إلى موظفيه بضرورة إعطاء ورثة المتهم فرصة للمطالبة بممتلكاتهم فى حالة عدم ثبوت التهمة وعدم الحكم عليه بالسجن . أما إذا توفرت فيه شبهة الهرطقة فإن هذه الممتلكات لا تعود إلى صاحبها أو ورثته إلا بعد أخذ الضمانات الكافية لاستعادتها إذا ثبتت التهمة على المتهم فى خلال خمسة أعوام . ورغم هذه التحذيرات والاحترازات فقد استمرت محاكم التفتيش فى تنفيذ سياستها المتعسفة

الخاصة بالمصادرات الأمر الذى دعا البابا بونيفاس الثامن إلى منعها بحكم القانون .
وحتى هذا لم يمنع هذه الممارسات التعسفية من الاستمرار . ويتضح لنا هذا بجلاء من قضيته جين بوديه التى نظرتها محكمة التفتيش فى ألبى عام ١٣٠٠ ففى ٢٠ يناير من هذا العام استدعى هذا الرجل إلى التحقيق ولكنه أبى أن يعترف بأنه مذنب . وفى جلسة أخرى عقدت فى ٥ فبراير من نفس هذاالعام اعترف هذا الرجل بالهرطقة الأمر الذى أدى إلى ادانته فى ٧ مارس . ورغم ذلك فقد تم بيع ممتلكاته المصادرة فى ٢٩ يناير أى قبل تاريخ صدور الحكم عليه بل حتى قبل اعترافه بالذنب.

وأيضا اتهم ارستقراطى يدعى جويلم جاريك بالاشتراك فى مؤامرة تهدف إلى تدمير سجلات محكمة التفتيش فى كاركاسون عام ١٢٨٤ . ولكن لم يصدر أى حكم ضده قبل ١٣١٩ . ورغم ذلك فقد دب النزاع عام ١٣٠١ بين الكونت فوا وموظفى الخاصة الملكية للاستيلاء على قلعته المصادرة فى مونتيرات .

هذا الطمع فى الاستيلاء على ممتلكات المهرطقين المصادرة يتأكد لنا من التقرير الذى رفعه جين دارسيس إلى مخدومه الكونت الفونس بواتييه نحو عام ١٢٥٣ والذى يبين حرص هذا الخادم على الدفاع عن مصالح مخدومه . ويحكى لنا هذا التقرير عن أسقف روديه الذى قام بإجراء تحقيق كنسى مع مهرطق يدعى هوج بربر. فقد قام دارسيس بحرق هذا المهرطق وتحصيل ثمن ضيعته التى باعها بألف جنيه تورنوزى . وبالنظر إلى أن دارسيس كان قد سمع من أسقف رودية أنه أدان ستة مهرطقين آخرين فقد أسرع بالذهاب إلى موقع المحاكمات فى ناجاك حتى يتضمن أن الأسقف لن يغشه أو يضحك عليه . عندئذ حاول الأسقف أن يتحايل على الكونت ويمنعه من الاستفادة من ثروات المهرطقين المصادرة عن طريق اصدار أحكام مخففة ضدهم . ولكن الخادم الأمين دارسيس وقف له بالمرصاد - وأبطل تحامل الأسقف على مخدومه وقام بالاستيلاء على ممتلكات جميع المهرطقين الستة تاركا النزر اليسير لعائلاتهم وينصح مخدومه بتعيين مندوب عنه لمراقبة جميع التحقيقات التى يحرمها الأسقف . وأراد الأساقفة أن ينتقموا من الكونت الذى استأثر بكل الغنيمة وأن يضعفوا مركزه ويحرجوه فاشتكوا بأنه يساعد عائلات المهرطقين ويترك لها جانبا من الثروة المصادرة.

ومعنى ما تقدم أن الأساقفة كانوا يتنازعون مع الكونت على الثروات المصادرة . ورغم ما عرف عن الكونت الفونس بواتييه من جشع وطمع فإنه إزاء هذا الضغط تنازل عن جزء

من الثروات المصادرة لمصلحة المحققين والأساقفة ويحفظ لنا التاريخ خطابا يرجع إلى عام ١٢٦٨ يمنح هذا الكونت بمقتضاه محاكم التفتيش دخلا مقداره مائة جنيه سنويا على كل ضيعة مصادرة كما أنه رغم جشعه قرر عام ١٢٧٠ بناء كنيسة من أموال المهرطقين .

وتدل السجلات والوثائق المتعلقة بالفترة من ١٣٠٢ حتى ١٣١٣ والخاصة بكاركاسوف على مدى اهتمام المحققين الفائق بالاستحواذ على كل درهم في ثروات المهرطقين المصادرة . وفي حالة تصرف للهرطق في ممتلكاته بالبيع أو خلافه فإن هذا التصرف يصبح بمقتضى القانون الروماني باطلا بمجرد قيام المهرطق بارتكاب جريمة الهرطقة حتى ولو كانت ممتلكاته قد آلت إلى عدة أيدى . وبمقتضى القانون أصبح لزاما على آخر شخص آلت إليه ملكية الممتلكات أن يسلمها إلى محاكم التفتيش ونستدل على ذلك من الحادثة التالية التى وقعت عام ١٢٧٢ . فقد أقدمت امرأة اسمها جاريا روبرتا قبل الزج بها فى السجن بتهمة الهرطقة على بيع عقار تملكه كان خاضعا للمصادرة . ولهذا أمر تشارلس أنجو أتباعه بالاستيلاء على العقار المباع لإعادة بيعه فى مزاد عام وتسليم ثمنه للسلطات المعنية . ولكن اتباعه تشارلس أنجو تقاعسوا فى تنفيذ أوامره الأمر الذى دفعه إلى تعيين أعوان آخرين أكثر طاعة وولاء له .

قلنا إن السلطات المعنية بادرت بمصاردة ممتلكات المهرطق بمجرد القبض عليه لشبهة الهرطقة . وفى بعض الحالات النادرة للغاية كانت هذه الممتلكات ترد إلى المتهم إذا اتضح ان تهمة الهرطقة غير ثابتة عليه . وقبل مصادرة أملاك المهرطق قام مندوبو السلطة باحصاء وتسجيل قائمة بمحتويات البيت والضيعة التى يمتلكها . وسواء كان المتهم مذنبا أو بريئا بادرت السلطات بطرد عائلته من المنزل لتتضور جوعا أو تعيش على إحسان أهل البر والخير . وبطبيعة الحال كان الموظفون المسئولون عن تنفيذ المصادرات يستولون على جانب من الأسلاب قبل تسليمها إلى الجهات المختصة . فعلى سبيل المثال قام حارس سجن محكمة التفتيش فى كاركاسون الذى ظل يمارس هذا العمل لمدة عشرين عاما بالاشتراك مع بعض الموظفين الذين ينفذون أوامر المصادرة بالاحتفاظ ببعض القيمة لأنفسهم ومن بينها قلعة وعدة مزارع وأراض وكروم وبساتين ومنقولات . ولكن الملك أرغمهم على تسليم أسلابهم إلى السلطات المختصة حتى لا يتعرضوا للعقاب .

ومن القضايا المثيرة للاهتمام قضية حدثت فى مقاطعة فلاندز التى اعتادت لزمن

طويل أن تتغاضى عن تنفيذ أوامر المصادرة . وحدث أن أدان أسقف تورناى وكاهن محكمة التنفيذ مجموعة من الهراطقة فى مدينة ليل فتم إحراقهم كما صدر الأمر بمصادرة ممتلكاتهم على أن تذهب المنقولات إلى كل من الكنيسة والمحقق وتذهب الممتلكات الثابتة إلى الخزانة العامة . ولكن القضاة فى ليل اعترضوا على ذلك بقولهم إن مدينتهم لم تعرف نظام مصادرة الأملاك. ويرفع هؤلاء القضاة المتمردون شكواهم إلى البابا وحدث نزاع بين الجهات المختلفة على الأسلوب ، فذهب مستشار حاكم مقاطعة بورجندى (واسمه فيليب لى بون) إلى أحقيته فى الحصول على العائدات فى حين ذهب رجال الكنيسة إلى أن القاعدة جرت بأيلولة الصادرات إلى الكنيسة . وأخيرا اتفق الأطراف الثلاثة المتنازعة وهم ورثة المهرطق وحاكم بورجندى ورجال الكنيسة على أن يقوم الدوق نفسه بحل هذا النزاع. وحل الدوق المشكلة عام ١٤٣٠ بإجماع الآراء وذلك باعتبار الحكم الصادر وكأنه لم يكن وأن تؤول الأملاك إلى الورثة. ولكن الدوق فى نفس الوقت قرر أحقية محكمة التفتيش والكنيسة والدولة فى ممتلكات قد تتعرض للمصادرة فى المستقبل. ولكن هذه السماحة اختفت من موقف الدوق عام ١٤٦٠ عندما اضطهد سحرة أراس وعاملهم بقسوة فقد أمر بأيلولة المنقولات إلى خزانة الأسقفية واستولى بنفسه على الأرض المصادرة.

وكان لهذه الممارسات التعسفية آثارها السلبية فقد أدت إلى عدم استقرار الصفقات والمعاملات المالية والعقارية حيث أن قانون الهرطقة نص على مطاردة الموتى فى قبورهم فقد كان يكفى الاشتباه فى هرطقة الميت أو هرطقة أحد الآباء أو الأجداد فى أية عائلة حتى يصبح من حق محكمة التفتيش ملاحقته. وانتهى الأمر باختفاء شعور الناس بالاطمئنان على ممتلكاتهم لأنهم لا يستطيعون الجزم بأن الذين اشتروا منه هذه الأملاك أو تلك كان فوق مستوى الشبهات من حيث ايمانه بالعقيدة المسيحية. ومعنى هذا أن قانون الهرطقة كان يطبق على المهرطقين أو المشتبه فيهم بأثر رجعى.

إن مقاضاة الموتى وملاحقتهم والادعاء بهرطقتهم ومسئولية الأبناء عن آثام آبائهم شىء لا يصدقه عقل لأنه جعل الجميع يفقدون الإحساس بالأمن والأطمئنان إلى المستقبل فقد تقع النازلة على رأس الضحية فى أى وقت وتجىء الضربة من أى اتجاه مثلما حدث فى حالة جيراردو القادم من فلورنسا . كان جيراردو من عائلة نبيلة وثرية ويتمتع بالبأس والقوة فقد شغل منصب قنصل فلورنسا عام ١٢١٨. وكان هذا الرجل يضمر الهرطقة

سرا ولم تكتشف هرطقته إلا وهو يحتضر على فراش الموت. ولكن موضوع هرطقته لم يثر الا عام ١٣١٣ بعد مضى أكثر من خمسين سنة على وفاته. عندما قام الراهب جريمالدو محقق محكمة تفتيش فلورنسا برفع دعوى ضد ذكرى هذا المهرطق الميت.

ولم يذكر المحقق فى قرار ادانته المهرطق الميت فقط بل ذكر أسماء أولاده ليس باعتبارهم مهرطقين بل باعتبارهم أنهم يخضعون لتجريدهم من ممتلكاتهم التى ورثوها عن أبيهم المهرطق.

ومعنى ذلك أن الملاك وأصحاب الأراضى لم يشعروا بأى نوع من أنواع الطمأنينة أو الأمان سواء كانوا ورثة المهرطقين أو أنهم اشتروا ممتلكاتهم من الغير. وأيضا ضاعت القروض التى اقترضها المهرطقون على أصحابها. وحتى عندما خفف الملك سانت لويس من وطأة المصادرات فى اقليم لانجويدوك كان أقصى ما فعله هو أن يسمح للدائنين بتحصيل ديونهم لدى المهرطق مادام أنه استدانها منهم قبل انحرافه وهرطقته. وبطبيعة الحال أحاط الشك بعمليات البيع والشراء الأمر الذى أعاق تقدم التجارة والصناعة. غير أن الأمر كان يختلف فى كل من انجلترا وهولندا نظراً لخلوهما من محاكم التفتيش التى كانت سببا فى اعاقة تقدم جنوب فرنسا فى مجال التجارة والصناعة. أما ايطاليا المتطلعة إلى تقدم التجارة. فقد استشعرت خطر هذه المصادرات على ازدهارها التجارى وسعت مدينة فلورنسا إلى حل هذه المعضلة بأن طالبت كل بائع للأراضى أن يعطى ضمانا يحتفظ به طرف ثالث ضد احتمال اصدار محكمة التفتيش حكما عليه فى المستقبل بمصادرة ثروته فى حالة الشك فى هرطقته. وبطبيعة الحال لم يكن هذا حلا حقيقيا للمشكلة حيث انه استبدل الشر بشر آخر. واشتكى أهل فلورنسا من هذه المباذل والتعقيدات فتفضل البابا بإصدار مرسوم خاص فى ٢٢ نوفمبر عام ١٢٢٣ يأمر المحققين فى محاكم التفتيش بعدم الاستيلاء على الممتلكات التى يقوم المشترون بشرائها من أناس قد يتعرضون لاشتباه هذه المحاكم فيهم.

والذى لاشك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين الانتفاع المادى من المصادرات واشتداد جذوة الحماس فى الذود عن المسيحية والسعى الى استئصال شأفة الهرطقة. وقد ظهرت طوائف دينية تنبذ المال وترحب بالفقر وتتخلى عن متاع الدنيا مثل الروحانيين والولدسيين الذين اختاروا لأنفسهم طريق الفقر والتجوال والا تضاع وأيضا كان المهرطقون الولدسيون مجرد فلاحين ورعاة غنم فقراء لا يملكون من متاع الدنيا شيئا يمكن لمحاكم

التفتيش ورجال الكنيسة والحكام أن يستولوا عليه.

وليس أدل على وجود علاقة وثيقة بين المغانم الناجمة عن مصادرة أملاك المهرطقين واشتداد جذوة الحماس للذود عن الدين من انتشار الهرطقة الولدسية بشكل مزعج فى عهد الكونت جون حاكم بورجندى عام ١٢٤٨ فلم يكن هذا الكونوت على استعداد لأن ينفق ماله فى سبيل استئصال الهرطقة الولدسية وتطهير بلاده منها نظرا لأن العائد المادى من ورائها كان ضئيلا . وشكا الرهبان من عجزهم عن التصدى لهذه الهرطقة بسبب قلة مواردهم فاضطر البابا الكسندر الرابع عام ١٢٥٥ من اعفائهم من هذا الواجب. ونفس التقاعس فى التصدى للهرطقة حدث فى البرتغال ففى عام ١٣٧٦ أمر البابا جريجورى الحادى عشر أسقف لشبونة بتعيين محقق من الرهبان الفرنسيسكان . ولكن ادراكا منه لقلة العائدات الناجمة عن المصادرات قرر البابا منح المحقق راتبا سنويا قدره مئتا فلورين من الذهب. وطلب من رجال الدين دفع هذا الراتب للمحقق. ولم يرق هذا فى عيون الكرادلة والقساوسة فتراخوا فى تنفيذ هذا الأمر. ونفس الشىء على محاولات البابا بونتيفاس التاسع عندما عين فراى فنسنت دى ليسبوا محققا فى محاكم التفتيش الأسبانية فقد أمر هذا البابا الأسقافة بتحمل النفقات الأمر الذى قوبل بالامتعاض من جانب رجال الدين المتضررين.

وأيضا فى ألمانيا حدث ماهو أسوأ من هذا. ففى عام ١٣٦٩ حاول الامبراطور شارلس الرابع أن يقيم محكمة تفتيش دائمة فى ألمانيا. بالنظر إلى أن المهرطقين هناك كانوا لا يملكون شيئا يستحق المصادرة فقد حرض الامبراطور على الاستيلاء على منازل بعض الطوائف الدينية المسالمة مثل البجهارديين والبجوينيين لاستخدامها كمساكن للمحققين وسجون تابعة لمحاكم التفتيش. والأدهى من هذا أن هذا الامبراطور أراد أن يستثير حماس الدهماء فشجعم على ارتكاب أعمال السلب والنهب الأمر الذى نفر رجال الكنيسة وأدى الى فشل المحاولة التى بذلها الامبراطور.

والجدير بالذكر أن مشكلة توفير المصادر المالية للصرف على محاكم التفتيش ظلت غير محسومة بالمرة. ويتضح لنا هذا مما كتبه رجل القانون المعروف فى العصر الوسيط امريتش فى أراجون عام ١٣٧٥. فقد رأت الكنيسة أن عبء الانفاق على محاكم التفتيش يجب أن يقع على عاتق الأمراء والأشراف أى على عاتق الطبقة الحاكمة ولأنهم وحدهم هم الذين يستحوذون على عائدات المصادرات. ولكن الحكام رفضوا تحمل هذه المسئولية

عندما أدركوا أن العائد من المصادرات ضئيل وأن المهرطقين معدمون.

وفى عام ١٣٧٥ طلب البابا جريجورى الحادى عشر فى فريدريك ملك صقلية أن يسمح للمصادرات أن تذهب لصالح محاكم التفتيش حتى تتمكن هذه المحاكم من أداء عملها. وفى نفس الوقت سعى هذا البابا إلى القضاء على الهرطقة الولدسية المنتشرة فى دوقية هذا الحاكم والتى كانت بحاجة إلى المال لاقامة السجون وإعالة أعداد المهرطقين المتزايدة. وأمر البابا رجال كنيسته بتحمل النفقات لأن تقاعسهم فى أداء واجبهم الدينى يؤدى إلى استشراء الهرطقة. وهدد البابا رجال الكنيسة بالحرمان الكنسى إذا تقاعسوا فى تنفيذ أوامره. ولكن رجال الدين أبوا أن يطيعوا أوامر البابا مما أرغم المحققين على الاعتماد على المصادرات التى أصرت الخاصة الملكية على الاحتفاظ بها. واحتدم النزاع بين الأطراف المختلفة فرفعوا الأمر إلى الملك تشارلس الذى تشاور مع البابا وأصدر مرسوما عام ١٣٧٨ مفاده أن يحتفظ الملك لنفسه بكل العائدات على أن يحدد للمحققين راتبا سنويا قدره مائة وتسعون جنيها تورنوازيا. وهو يعادل نفس المبلغ الممنوح لمحاكم التفتيش فى كل من تولوز وكاركاسون. ونص المرسوم على حق المحقق فى استقطاع راتبه من المصادرات فى حالة عدم صرف راتبه بانتظام. ولكن هذا النظام لم يكتب له الدوام.

ومما يدل على أن مسئولية الانفاق على محاكم التفتيش لم تحسم بشكل نهائى أن البابا الكسندر الخامس فوض مندوبيه عام ١٤٠٩ أن يقرروا إذا كان محقق محكمة تفتيش دومينيه سوف يحصل على ثلثمائة فلورين ذهبى سنويا يدفعها يهود أفيجنون أو عشرة فلورينات سنويا يدفعها له كل أسقف من أساقفة المقاطعة أو أن يقوم الاساقفة باعاشة واعانة الموظفين التابعين له فى كل غدواته وروحاته داخل البلاد.

يقول تشارلس لى الخبير فى دراسة محاكم التفتيش انه من الظلم أن نقول إن الجشع للمال وحده كان السبب وراء انشاء محاكم التفتيش فقد تضافر التعصب الأعمى مع الجشع فى استمرار عمل هذه المحاكم. وبدون المصادرات لم يكن باستطاعة محاكم التفتيش أن تستمر فى عملها بكل هذه الكفاءة المروعة فهى التى جعلت جذوة الحماس الدينى للتصدى للهرطقة تظل متقدة لحقبة طويلة من الزمن.

الفصل السابع

الحرق على الخشبة

لم يكن لمحاكم التفتيش أى شأن بتنفيذ عقوبة الاعدام تماما كما انه لم يكن لها شأن بتنفيذ أوامر المصادرة فشغلها الشاغل هو إعادة المهرطق إلى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية بأى ثمن. وانحصر اختصاصها فى الحكم بهرطقة هذا الشخص أو ذاك وفى سحب حماية الكنيسة له لأنه لم يعد نتيجة هرطقته عضوا فيها. ولهذا نصت أحكام محاكم التفتيش الباكرة على مجرد هرطقة المهرطق والتصريح بحرمانه من الكنيسة. وأحيانا كانت عبارة خاضع للاسترخاء أو كما نقول فى مصر إراحته بمعنى قتله تضاف إلى الحكم الصادر. وكان يكفى لمحكمة التفتيش أن تحكم بتسليم المهرطق إلى السلطة الزمنية حتى نعرف أنها أصبحت فى حل من حماية حياته وبتطور محاكم التفتيش أضافت إلى أحكامها عبارة «توقع عليه السلطة الزمنية ماتراه من عقاب مناسب». وفى احكام محاكم التفتيش الباكرة لم ترد أية إشارة إلى تهديد حياة المحكوم عليه أو بتر أى من أطرافه أو إراقة دمه لأن مثل هذه الأفعال تعتبر من وجهة نظرها «خروجا على النظام». وكان الهدف من اظهار الكنيسة الرحمة بالمهرطق بعدم حرقه هو اعادته الى حظيرة الايمان وحمله على التبليغ عن أقرانه.

وذهب اللاهوتى المعروف القديس توماس الأكويني إلى رأى مفاده أن تسليم المهرطق للسلطة الزمنية كان بمثابة إلزام لها بوضع نهاية لحياته. وحتى تبدو الكنيسة وكأنها تعامل المهرطقة بالرأفة والرحمة الواجبين قامت بانذاره وتحذيره مرتين قبل تسليمه إلى السلطة المدنية. ولم يخف المحققون فى محاكم التفتيش أن ادانة أى متهم بالهرطقة كان ينطوى بالضرورة على الحكم بإعدامه. وبدا هذا واضحا من حرصهم على النطق بمثل هذه الأحكام خارج الكنيسة فى ميدان عام منعا لتدنيس الحرم الكنسى. وقد أورد المحقق برنارد جوى فى القرن الرابع عشر المحاجة التالية: «إن هدف محكمة التفتيش هو القضاء على الهرطقة. والهرطقة لا يمكن القضاء عليها إلا بالقضاء على المهرطقين. والمهرطقون لا يمكن القضاء عليهم إلا بالقضاء على المدافعين عنهم والمعضدين لهم. ويتم هذا عن طريقين هما إعادة المهرطقين إلى العقيدة الكاثوليكية الحقة أو حرق أجسادهم وذلك بتسليمهم إلى السلطة المدنية (أو الذراع العلمانى)». وفى العام التالى (الخامس عشر) أوضح فراى ألونسو دى سبينا أنه «ينبغى قبل القضاء على حياتهم تحذيرهم مرة ومرتين اللهم إذا كانت هرطقتهم من الذيوع والعنف بحيث تشكل تهديدا للكنيسة. عندئذ لابد من استئصال شأفتهم فورا». ولأن هذه كانت تعاليم ومفاهيم كبار رجال الدين فقد فهمت السلطة المدنية

أن احراقها للمهرطقين ليس سوى تنفيذ لأوامر محاكم التفتيش. وفي ٩ نوفمبر عام ١٤٣١ أصدر فيليب لي بون حاكم بورجندي أمرا إلى موظفيه بالانصياع للراهب فراير كاليزر الذي عين مؤخرا محققا في محكمة تفتيش ليل وكامبراي موضحا أن واجبهم يقتضي منهم معاقبة المهرطقين حسبما يرى المحقق أو كما جرت العادة. وتدل السجلات الخاصة بحسابات الخاصة الملكية في مقاطعة لونجويدوك أن نفقات تنفيذ حكم الإعدام اقتطعت من عوائد المصادرات التي تؤول إلى محكمة التفتيش حتى يتسنى تمييزها عن حوادث اعدام المجرمين العاديين التي يتم الانفاق عليها من أموال الخزانة العامة. ورغم إحجام المحققين عن ذكر عقوبة اعدام المهرطقين حرقا بصراحة فإن المحقق سبرنجر لا يجد أدنى غضاضة في التصريح به.

والحقيقة أن مسئولية حرق المهرطق كانت تقع في المقام الأول على عاتق الكنيسة رغم سعيها مؤخرا إلى التنصل من المسئولية بدليل أنها كانت تمنع السلطة المدنية من تحقيق الأحكام إذا عن لها فيما ندر ذلك. كما أن الكنيسة كانت تحاسب أي قاض يتقاعس في تنفيذ عقوبة الإعدام التي يحكم بها المحقق. وليس أدل على مسئولية الكنيسة من أن البابا بونيفاس الثاني أدخل عقوبة حرق المهرطقين في القانون العام الذي نص على أمر السلطة المدنية (أو الذراع العلماني) بمعاقبة على نحو فوري كل من تسلمها إليها محاكم التفتيش وإلا تعرض للطرد من الكنيسة الذي اعتبر في حد ذاته هرطقة إذا دام عاما كاملا. كما نص القانون على أن يرفع المحققون أمر امتناع السلطة المدنية عن تنفيذ العقاب إلى القضاء رغم أن هذا الامتناع لم يحدث إلا نادرا. ويتضمن القانون المشار إليه تحذيرا إلى المحققين كي يتجنبوا الاشارة إلى عقوبة الحرق بالتحديد لأن الكنيسة كانت تعرف أن المهرطق يستحقها ومن الاثم فليست هناك ضرورة للاشارة إليها. وحتى إذا كان الحاكم المدني مطرودا من الكنيسة لأي سبب من الأسباب فقد تعين عليه تنفيذ. هذه العقوبة باعتبار أنها واجبه الأسمى. وفي الحالات التي يضطر فيها المحقق إلى تنفيذ عقوبة الإحراق بنفسه لا يعتبر خارجا عن النظام بلغة الكنيسة ومحاكم التفتيش.

ويجدر بنا أن نؤكد أنه من الخطأ أن نظن أن السلطة المدنية لم تكن متحمسة لتنفيذ أوامر محاكم التفتيش فتعاليم الكنيسة صريحة وواضحة في هذا الشأن كما أن القوانين السائدة في كل الممالك والولايات الأوربية نصت على أن الحرق يمثل العقوبة المناسبة للهرطقة. كما أن ايطاليا ذهبت إلى ضرورة تنفيذ أحكام محاكم التفتيش تنفيذا أعمى.

وقبل وفاته عام ١٢٤٩ اعترت ريموند حاكم تولوز نوبة تقوى وورع فأمر بإحراق ثمانين مهرطقا فى برلياجر بالقرب من مدينة أجين وذلك بعد اعترافهم بهرطقتهم فى حضرته دون اعطائهم أية فرصة لسحب أقوالهم أو تغييرها. والأدهى من ذلك كله احتدام التنافس بين الجهات المختلفة حول احقيتها فى تنفيذ أحكام الحرق. ولهذا نرى ماريشال ميربوا يرفع قضية ضد المسئول الدينى فى كاركاسون لأن هذا الأخير اغتصب حقه فى حرق الهراطقة. وفى عام ١٢٦٩ اجتمع برلمان باريس ليصدر حكما بأن ماريشال على حق فى مطلبه. وبناء على هذا الحكم وافق المسئول الدينى بتاريخ ١٨ مارس عام ١٢٧٠ على طلب ماريشال بتسليمه العظام المتبقية من سبعة مهرطقين وثلاث مهرطقات تم حرقهم مؤخرا فى كاركاسون اعترافا من المسئول الدينى بأحقية ماريشال فى حرق هذه العظام. ونشب نزاع مماثل عام ١٣٠٩ عندما طالب الكونت دى فوا بأحقيته فى احراق واحد من أبرز الهراطقة الكاثاريين يدعى جاك أوتييه كما طالب بحرق امرأة مهرطقة اسمها جوليما كريستولا كان المحقق برنارد جوى قد أدانها حيث أنهما من رعاياه. ونظر القضاء هذه القضية التى ظلت معلقة حتى عام ١٣٢٦. ونفس النزاع نشب فى ناربون بين رئيس أساقفتها وأحد نبلائها حول أحقية كل منهما فى احراق المهرطقين. ويذكر أن رئيس الأساقفة تولى عام ١٣١٩ تنفيذ عقوبة الاعدام أو الاسترخاء بلغة محاكم التفتيش فى ثلاثة مهرطقين وذلك بموافقة المحقق على أحقية رئيس الأساقفة فى احراقهم. غير أن النبيل المشار إليه احتج واعترض على هذا العدوان على حقوقه. ولم يحل النزاع المحتدم غير قيام ممثلى الملك بأداء عملية الاحراق بأنفسهم لتجنب التحيز لأى من الطرفين المتنازعين. وظل رئيس الأساقفة يحتج على تدخل ممثلى الملك فى اختصاصاته.

وكما أسلفنا كانت الكنيسة ترغم السلطة المدنية إذا لاحظت عليها أى تردد فى تنفيذ عمليات الحرق على الانصياع لها. فقد حدث أن شقت السلطة المدنية فى مدينة تولوز عصا الطاعة على الكنيسة. ولكن بعد أن تمكنت الكنيسة من استرداد نفوذها قام المحققون عام ١٢٣٧ بإدانة ستة أشخاص بتهمة الهرطقة. غير أن حاكم المدينة وقناصلتها رفضوا مصادرة ممتلكاتهم وحرقهم أحياء. وتشاور المحققون فى محاكم التفتيش مع أسقف دى ما وشخص آخر من رجال الكنيسة وبادروا بطرد العصاة والمنشقين من الكنيسة. وتم النطق بحكم الطرد فى كاتدرائية سان ايتين، وفى عام ١٢٨٨ نرى نيكولاس الرابع يعبر عن أسفه لأن السلطة المدنية فى كثير من المواقع تسعى إلى تجنب تنفيذ

أحكام محاكم التفتيش. ومن ثم أوصى بضرورة معاقبتها بالحرمان الكنسى والتجريد من الوظيفة. وفى مدينة ستراسبورج رفضت السلطة المدنية المتمثلة فى شخصية رئيس المدينة هانز درا شنفلرا وزملائه حرق فريدريك راينز أحد أتباع المصلح الدينى البروتستانتى هوس وخادمته آنا فيلر. ولكن الكنيسة تمكنت من كسر شوكتها والتغلب على معارضتها وأجبرتها على تنفيذ الأحكام الصادرة. وبعد مضى ثلاثين عاما اعترض القضاة فى بريشيا عام ١٤٨٦ على حرق بعض السحرة والساحرات الذين أدانتهم محاكم التفتيش الا بعد السماح لهم بالاطلاع على اجراءات الحكم الأمر الذى اعتبرته الكنيسة تمردا صارخا. وعبثا حاول المحامون المدنيون أن يثبتوا أنه يحق للسلطة المدنية الاطلاع على أوراق القضية فقد نجح المحققون فى اخراسهم ووقفهم عند حدهم. وصرح البابا انسونت الثامن على الفور أن مثل هذا المطلب يتعارض مع مبادىء العقيدة المسيحية وأمر بطرد المعارضين من الكنيسة إذا لم ينفذوا الحكم فى المجرمين خلال ستة أيام من تاريخ صدور الأمر كما أعلن بطلان أية قوانين بلدية من شأنها أن تعرقل تنفيذ الأحكام.

وفى عام ١٥٢١ حدثت معارضة أشد وأعنف ضد محاولة محاكم التفتيش لتطهير أسقفيتى بريشيا وبرجامو من السحرة. وقد قام المحقق بالتعاون مع رجال الكنيسة فى اتخاذ الاجراءات الصارمة ضد هؤلاء السحرة. ولكن أشراف البندقية اعترضوا على ذلك ورفعوا شكواهم إلى البابا ليو العاشر مطالبين باعادة المحاكمات. وفوض البابا أسقف جستينو بوليس الذى اشترك مع المحقق فى اعادة فحص عدد كبير من المهرطقين فحكما الاثنان على البعض بالاسترخاء (أى الإعدام) وتسليمهم إلى السلطة المدنية لتنفيذ هذا الحكم فيهم. غير أن السلطة المدنية عادت واعترضت على الأحكام الجديدة. وأمر مجلس شيوخ مدينة البندقية حاكم بريشيا بالامتناع عن تنفيذ الحكم وطالب بإعادة الأوراق إلى البندقية لفحصها والاطلاع عليها كما استدعى أسقف جستينو بوليس للمثول أمامه فامتثل الأسقف لذلك، الأمر الذى أثار غضب البابا إلى أقصى حد. وأكد البابا ليو العاشر للمحقق والعاملين بالأسقفية أن لهم كامل الحق فى محاكمة المذنبين كما أكد أن أحكامهم سوف تنفذ بدون مراجعة أو اعادة نظر كما طلب البابا منهم استخدام سلطاتهم الكنسية فى لوم وتوبيخ كل من تسول له نفسه الاعتراض على الأحكام الصادرة. ولكن الكنيسة لم تفلح هذه المرة فى فرض إرادتها على مجلس شيوخ مدينة البندقية لأن قوة الكنيسة اعتراها الوهن ولأن سطوة الكنيسة اعتراها الضعف ولم تكن بنفس العنفوان الذى كانت

عليه فى القرون الوسطى.

وحتى تريح الكنيسة ضميرها كانت لا تلجأ الى حرق المهرطقين إلا بعد أن تستنفد دون جدوى كل الطرائق لإعادتهم إلى حظيرة الايمان فقد كانت الكنيسة أحيانا ترجىء تنفيذ حكم الحرق ليوم واحد لاعطاء المهرطق فرصة للرجوع عن هرطقته وابداء الندم. ولكن الكنيسة كانت تأخذ حذرها حيث أن تغيير المهرطق لرأيه قد يكون بدافع الخوف وليس بدافع التوبة الحقيقية. ولهذا كانت تزج بالمهرطق التائب فى زنزانة انفرادية. وفى بعض الأحيان القليلة كان المهرطقون يستعذبون الشهادة ويقابلون الحرق على الخشبة بكل تحد وجسارة وصمود فى حين كانت فرائص الآخرين ترتعد تحت لسعة النار فيستغفرون ويبدون الندم على أفعالهم. وفى بعض الحالات لم يكن هذا الندم صادقا بل زائفا.

وطبقا لمرسوم فيرونا الذى أصدره البابا لوشيوس الثالث تعين تسليم المهرطقين المرتدين إلى السلطة المدنية لتنفيذ عقوبة الحرق فيهم دون اعطائهم فرصة للدفاع عن أنفسهم. وينص مرسوم دافينا الذى أصدره الامبراطور فردريك الثانى عام ١٢٣٢ على حرق كل المرتدين إلى الهرطقة ممن يتظاهرون بالهداية الدينية الكاذبة. وفى عام ١٢٤٤ أشار مجمع ناربون إلى وجود أعداد هائلة من حالة الارتداد إلى الهرطقة. وطبقا لتعليمات البابا لوشيوس الثالث أصدر هذا المجمع أمرا باسترخائهم «أى اعدامهم» دون الاستماع إلى دفاعهم عن أنفسهم . وفى عام ١٢٣٣ اكتفى البابا جريجورى التاسع بسجن هؤلاء المرتدين سجنا مؤبدا . ففى عريضة حكم واحدة صدرت فى ١٩ فبراير ١٢٥٧ قام محققو محكمة تفتيش تولوز بالحكم على سبعة عشر مهرطقا مرتدا بالسجن المؤبد . ويعالج ريموند مينافورت فى مجمع أراجونا المنعقد عام ١٢٤٢ هذا الموضوع مشيرا إلى كثرة الخلافات حوله وكنا نراه يحبذ السجن على الحريق. وفى عام ١٢٤٢ اكتفى بيير سيلا بعقاب المرتدين إلى المهرطقة بأداء فريضة الحج إلى الأماكن المقدسة ولبس الصلبان . وفى فلورنسا قام الراهب راجييرى كالكاجنى عام ١٢٤٥ بالافراج عن مهرطق بعد أن دفع غرامة معقولة . واحتارت الكنيسة فيما عساها تفعله بشأن هذا الحشد الكبير من المهرطقين المتظاهرين بالتوبة وتركت مسألة تقدير عقابهم إلى حصافة المحققين. وفى ١٢٤٨ سأل برنارد دى كو رئيس أساقفة ناربون عن وضع الذين يتوبون ويعودون إلى صحيح الذين فأجاب رئيس الأساقفة بقوله إن الكنيسة تعاقب الصادقين فى توبتهم

بالسجن المؤبد كما تعاقب العصاة والمارقين بالحرق .

والجدير بالذكر أن المحققين كانوا فى حالات الارتداد إلى الهرطقة يميلون إلى سجن المرتدين وليس إلى حرقهم . وتتضمن سجلات الأحكام التى أصدرها برنارد دى كو فى الفترة من ١٢٤٦ إلى ١٢٤٨ ستين حالة من حالات الانتكاس اى الردة إلى الهرطقة عوقبت معظمها بالسجن المؤبد كما عوقب بعضها بالسجن المؤقت على الرغم من أن القانون كان يقضى باعدام الهراطقة المرتدين وعدم اعطائهم فرصة للدفاع عن أنفسهم.

تأرجحت عقوبة الانتكاس بين السجن والحرق . وبسبب انتشار الهرطقة فى مقاطعة لانجويدوك وطبقا لمعاهدة باريس كان لزاما على كل الذكور فوق سن الرابعة عشر والإناث فوق سن الثانية عشرة أن يقسموا على نبذ الهرطقة كإجراء روتينى ودون أن يكونوا مهرطقين . ولهذا اعتبرت الكنيسة اعتناق المواطن لأية أفكار مهرطقة حتى وإن كان للمرة الأولى فى حياته نوعا من الانتكاسة . ولهذا وجد المحقق نفسه أمام حشد هائل من المواطنين الذين يعتبرون مهرطقين، والأمر الذى دفع محققى محكمة تفتيش تولوز إلى الحيرة والارتباك فامتنعوا عن اتخاذ قرار الحرق فى كثير من حالات الهرطقة حيث كان من المستحيل تنفيذه فى كل هذا الحشد الهائل من الناس.

والملاحظة أن المحققين كانت تساورهم الشكوك حول عقوبة الانتكاس والغريب أنهم أظهروا رحمة بالمنتكسين أكثر من الرأى العام الذى حبذ معاقبة الانتكاس بكل القسوة الممكنة . لقد رأينا المحقق برنارد دى كو يحكم على المنتكسين بالحبس وليس بالحرق . وجاء المحقق جين دى سانت بيير ليسير على دربه ، وبعد وفاة المحقق برنارد عام ١٢٥٢ اتبع الراهب رينود دى سارتر نفس أسلوبه . وقد ملأ الرعب والفزع قلب الراهب رينود عندما اكتشف أن السلطة المدنية تقوم من وراء ظهره وظهر أسلافه بإحراق المنتكسين. وعبرت السلطات المدنية عن سخطها على المحققين ورأت فى تساهلهم تشجيعا على انتشار الهرطقة . ورفض ضمير الراهب رينود تجاهل هذه الوحشية والسكوت عنها مثلما فعل أسلافه فرفع تقريرا بالحقائق إلى الحاكم الفونس بواتييه واقترح عليه أن يرفع الأمر بدوره إلى قداسة بابا روما وان يتولى هذا الحاكم حماية هؤلاء المساجين من السلطات المدنية لحين مجيء تعليمات من البابا . ويبدو أن البابا رجح كفة السلطة المدنية المتعسفة على كفة المحققين المعتدلين لأن الكرسى البابوى فى تلك الفترة أصدر أوامره باسترخاء «أى حرق» سائر المنتكسين «أى المرتدين إلى الهرطقة» دون قيد أو شرط الأمر الذى دفع

المحققين إلى الشكوى للبابا بقولهم أن هذه العقوبة الصارمة تتنافى مع مبدأ قبول الكنيسة للتوبة واستعدادها للتسامح وترحيبها بعودة الضالين إليها وعلقت الكنيسة على ذلك قائلة انها لم توصد باب الرحمة أبدا فى وجه التائبين حيث أنه بامكانهم أن يطلبوا التناول وهم على خشبة الحرق.

وقد ادخل القديس توماس الأكوينى هذا البند القاسى فى القانون. وهكذا زعمت الكنيسة ان بإمكان المذنب أن يبرأ من انتكاسته فى آخر لحظة وهو يتلظى بالنار التى تلتهم جسده.

وبطبيعة الحال اقتضت حالات الانتكاس محاولة تعريف معنى الانتكاسة وهو أمر بالغ العسر . وفى حين تحدت قلة من المهرطقين السلطة المدنية وتشبثت بأفكارها المهرطقة حتى آخر رمق فى حياتها نرى أن الأغلبية كانوا بسطاء فى تفكيرهم ولايدركون ما تنطوى عليه أفكارهم من هرطقة وبطبيعة الحال لم يكن هناك مناص فى حالات الانتكاس من التمييز بين الأفكار التى اعتنقها المتهم عند نقديمه للمحاكمة الأولى والأفكار التى أصبح يعتنقها عند تقديمه إلى المحاكمة الثانية. وفى كثير من الحالات لم تكن هناك أية فروق واضحة بين أفكار المتهم فى كلتا الحالتين .

وفى بعض الأحيان لم يعد الأمر أن يكون مجرد شكوك حول المتهم لاتستند إلى أى دليل . وبدا من العسير على محاكم التفتيش أن تحكم بالحرق لمجرد الشبهات الأمر الذى حير ألباب المحققين فرفعوا الأمر إلى البابا الكسندر كى يهديهم إلى حل . وجاء رد البابا على تساؤلاتهم عجيبا إذ قال إنه إذا كانت شكوك المحقق فى المتهم عظيمة فإن ذلك وحده يكفى كدليل على جرمه الأمر الذى يتطلب منه اصدار حكم بالادانة . أما إذا كان الشك فى ذنبه ضئيلا فإنه يجب معاقبته فى حالة ارتكابه للذنب الثانى بصورة أقسى من عقوبته فى حالة ارتكابه للذنب الأول بحيث لاتصل قسوة عقوبته إلى حد الانتكاسة أى الحرق باعتباره مهرطقا مرتدا . وأضاف البابا أنه يكفى لاثبات التهمة فى محاكمته الثانية أن يكون المتهم قد أقام صلة ببعض المهرطقين أو أظهر نحوهم نوعا من العطف والشفقة . ولم يكن البابا الكسندر الرابع الوحيد الذى قرر ذلك فقد سار على نفس منواله البابوات الذين خلفوه.

واختلف الفقهاء القانونيون فيما بينهم اختلافا بينا حول مفهوم الانتكاسة والتعضيد ورأى مجمع ناربون المنعقد عام ١٢٤٤ معاقبة المعضد أو المؤيد للهرطقة بإرساله إلى

البابا من أجل التطهير وفرض نوع الكفارة المطلوب . وفى العصور الوسيطة التي شاهدت انشاء محاكم التفتيش اقترح فقهاء القانون ومن بينهم برنارد جوى ضرورة فرض عقوبة قاسية على المعضد من شأنها أن تبث الرعب والخوف فى قلوب الآخرين فى حين يرى الفقيه إمريتش فى نهاية القرن الرابع عشر أن المعضد المنتكس ينبغى تسليمه إلى السلطة المدنية دون سماع أقواله. وأيضا تعرض للتسليم إلى السلطة المدنية أولئك الذين حصلوا على التطهير ثم عادوا إلى ارتكاب نفس الخطيئة . غير أن الفقيه إمريتش رأى قسوة فى اتخاذ مثل هذا الاجراء واقترح عرض الموضوع على البابا بدلا من تسليمه إلى السلطة المدنية لاعدامه.

وكان هناك نوع آخر من الذنوب أرق جميع المحققين أرقا لا حد له ووجدوا من العسير عليهم ايجاد قواعد ثابتة لحل معضلته . ويتمثل هذا النوع من الذنوب فى الهروب من السجن أو التهرب من أداء فرائض التوبة . ومن الناحية النظرية البحتة اعتبر التائبين عائدين إلى حظيرة الايمان الحق وراغبين فى تحقيق خلاصهم الروحى عن طريق الندم والاستغفار . ولكن هروبهم فى السجن ونكوصهم عن أداء واجب التوبة هو بمثابة دليل على عدم صدق توبتهم وارتدادهم إلى سابق خطاياهم . ومنذ البداية كانت الكنيسة تعتبر هذا النوع من الخطاة من المنتكسين.

وفى عام ١٢٤٨ قرر مجمع فالنس تحذير هؤلاء الخطاة من مغبة انتكاسهم. فإذا استمروا فى غيهم فرضت نفس العقوبات الصارمة التى تفرض على غلاة المهرطقين الذين يرفضون التوبة والرجوع إلى الحق . ولكن البابا الكسندر الرابع فى عام ١٢٦٠ احتار فى اختيار العقوبة التى يطبقها فى مثل هذه الحالة . ولهذا نراه يتحدث بطريقة غامضة عن مجرد تطبيق الحرمان الكنسى واعادة فرض العقوبات بمساعدة السلطة المدنية. ومن دلائل الاختلاف المحتدم حوله عقوبة الانتكاسة أن المحقق جوى فوكوا دافع عن تطبيق عقوبة الاعدام على مرتكبيها فى حين رأى برنارد جوى أن الاعدام فى مثل هذه الحالات عقوبة قاسية واقترح ترك تحديد العقوبة لحصافة المحقق. وكانت أكثر الخطايا والأوزار شيوعا هو خلع الصلبان الصفراء والهرب من السجن يقول المؤرخ تشارلس لى الخبير فى شئون محاكم التفتيش انه فى أبحاثه لم يعثر على حكم واحد بالإعدام فى حالة خلع الصلبان الصفراء . ولكن هذا لم يمنع من توقيع العقوبة الصارمة على مرتكبى هذا الوزر حتى لايتكرر . أما الهرب من السجن فكان يعاقب بالاعدام حرقا دون سماع دفاع المتهم

باعتباره هرطقة وكان بعض الفقهاء القانونيين فى العصور الوسطى يرون أن تستر المتهم على زملائه المهرطقين وعدم الكشف عن اسمائهم جريمة تصل إلى حد الانتكاسة . ولكن رجل القانون برنارد جوى يذهب إلى أن مثل هذه العقوبة قاسية ومغلظة دون داع أما إذا رفض المتهم أداء واجب التوبة رفضا باتا فانه يستحق الحرق ولكن مثل هذه الحالات كانت قليلة ونادرة منها حالة امرأة فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر سلمتها محكمة التفتيش فى كارتاجينا إلى الذراع العلمانى أوالسلطة المدنية لتنفيذ حكم الاعدام فيها.

يقول المؤرخ الكبير تشارلس لى أنه على قناعة من أن أحداث حرق المهرطقين أحياء لم تتم على نطاق واسع كما يظن الناس . وبالنظر إلى غياب الوثائق فإن المرء يجد صعوبة بالغة فى احصاء هذه الحوادث . وعلى أية حال اعترف المحقق برنارد جوى أنه قام فى فترة عمله فى محكمة تفتيش تولوز فى عام ١٣٠٨ حتى عام ١٣٢٣ بإعدام ما لايقل عن ستمائة وسبعة وثلاثين مهرطقا.

بالاضافة إلى سبعة وستين مهرطقا صدر حكم نبش قبورهم واخراج بقاياهم منها لاشعال النيران فيها نظرا لأن معظمهم مات قبل أن يتراجع عن هرطقته . وليس هناك من يفوق المحقق برنارد دى كو فى تحمسه لمحاربة الهرطقة.

ورغم ذلك فإننا لانقرأ فى سجل أحكامه الصادرة من عام ١٢٤٦ حتى ١٢٤٨ اشارة واحدة إلى أى حكم بالاعدام باستثناء الحكم باعدام المهرطقين السادرين فى غيهم والرافضين الرجوع عن ضلالهم ممن يستحقون بحكم القانون عقوبة الاعدام . غير أن باب التوبة كان دوما مفتوحا أمامهم.

ففى مدينة تولوز على سبيل المثال كان هناك مهرطق صعب المراس اسمه الامان دى رو إكس . وهو نبيل حكم عليه المحقق رومانو عام ١٢٢٩ بالسفر فى حملة صليبية إلى الأراضى المقدسة . ورغم قسمه على السفر فقد امتنع عن أدائه . وفى عام ١٢٣٧ قام المحققان جويلم أرنود وإيتان دى سانت ثيبرى بفحص قضيته، وتأكدا من هرطقته وإتيانه بأعمال البلطجة والسلب والنهب وتشجيع المهرطقة والاعتداء على القساوسة إلى حد ذبحهم أحيانا . وقام المحققان بمحاكمته غيابيا. ورغم كل ما عرف عن هذا المهرطق من شر فإنه اعترف بخطئه وأعلن توبته فى ١٦ يناير ١٢٤٨ فاكتفى المحققان بسجنه بعد مرور عشرة أعوام على توبته الأمر الذى يدل على عدم وجود سياسة ثابتة فى التعامل مع

المهرطقين المنتكسين.

ويؤكد لنا تشارلس لي أن محاكم التفتيش وجهت جهودها إلى اعادة الضالين إلى حظيرة الايمان وإلى المصادرات وتشجيع المشتبه فيهم على الوشاية بأصدقائهم ورفاقهم أكثر من اهتمامها بحرق المهرطقين . وكان حرق مهرطق من آن إلى آخر قمينا بخلع القلوب وبث الرعب في نفوس الشعب . وفي خلال خمسة عشرة عاما من ممارسة العمل كمحقق استطاع برنارد جوى وقف زحف الهرطقة الكاثارية والهرطقة الولدسية وهرطقة الفرنسيسكان الروحانيين عن طريق حرق أربعين مهرطقا . أما السواد الأعظم من حالات الهرطقة فكان يعاقب بالسجن ومصادرة الأملاك ولبس الصلبان الصفراء . فضلا عن الجواسيس غير المرئيين الموجودين في كل مكان.

وفي حالة احراق مهرطق يتجمهر الناس لمشاهدة منظر الحرق المريع والاستمتاع به وحرصت السلطات أن يتم الحرق في أيام الإجازات حتى يشاهده حشد عظيم من الناس، وكان المهرطق يوثق بعامود مرتفع جدا حتى يراه جميع المشاهدين. وفي طريقه إلى الحرق كان القساوسة يصاحبون المهرطق حتى آخر لحظة من حياته لإعطائه فرصة للتوبة والندم وذلك حين لا يكون هذا المهرطق متهما بالانتكاسة. وكان رهط الرهبان المرافقين للمحكوم عليه بالحرق لا يشجعونه على الاسراع في استقبال الموت حتى يمر الوقت بطيئا وثقيلا ورهيبا. كما كانوا يخرسون الضحية حتى لا يتكلم فينجح في كسب عطف الناس وشفقهم.

ويصف لنا شاهد عيان عملية حرق المصلح الديني جون هوس المتهم بالهرطقة في مدينة كونستانس عام ١٤١٥، يقول شاهد العيان إن الجلاد أمر هوس بالوقوف على فرعي شجرة يابسين بعد ربطه بالحبال إلى عامود سميك. وكذلك ربطه أسفل الركبة وفوقها وعند حقويه ووسطه وتحت إبطيه. فضلا عن توثيق رقبته بسلسلة. ولوحظ أن هوس كان يتجه إلى قبلة الشرق وهو ما لا يتفق مع هرطقته فقاموا بتحويل وجهه إلى الغرب. ثم جمعوا حوله كومة من الحطب والتبن وصل ارتفاعها إلى ذقنه. وتقدم الكونت بالاتين لويس المشرف على تنفيذ الحكم ويرفقته مارشال كونستانس وطلبا منه للمرة الأخيرة أن يتراجع عن هرطقته. ولكنه رفض فرجعا إلى الوراء وصفقا بأيديهم وبذلك أعطيا إشارة البدء للجلادين لإضرام النار في الكومة. وبعد خمود النار جاءت عملية مثيرة للتقزز والغثيان وهي تدمير الجسد نصف المحترق عن آخره. وقام الجلادون بفصل أجزاء الجسم عن

بعضها وتكسير العظام والقاء هذا الأجزاء فى نار أخرى من قطع الخشب السميك أوقدت لهذا الغرض. وحتى لا يتبقى من جسد الضحية شيء يمكن الاحتفاظ به قام الجلادون بعد انطفاء النار بجمع الرماد المتبقى والقائه فى تيار ماء جار.

ومن المفزع حقا أن نرى الموثقين يسجلون بكل برود أعصاب تفاصيل تكاليف حرق المهرطقين. وتتضمن حسابات أرنود أساليت بيانا بنفقات حرق أربعة مهرطقين فى كاركاسون يوم ٢٤ ابريل عام ١٣٢٣.

قطع خشب كبيرة ثمنها ٥٥ سول وستة دينارات.

أفرع كرمة العنب ثمنها ٢١ سول وثلاثة دينارات.

قش ثمنها ٢ سول وست دينارات.

أربعة ألواح خشب ثمنها ١٠ سولات وتسع دينارات .

حبال لربط المحكوم عليهم ٤ سولات وسبع دينارات.

أجر الجلادين ٢٠ سول لكل جلاد، ٨٠ سول لأربعة جلادين.

المجموع الكلى ثمانية جنيهات وأربعة عشر سول.

بتكلفة أكثر من جنيهين بقليل لكل قطعة (أى جثة مهرطق).

وفى حالة وفاة المهرطق تلبية لنداء ربه وليس عن طريق خشبة الحرق تقوم السلطات بنبش قبره واستخراج جثته أو هيكله العظمى لحرقها. وأقيمت الاحتفالات بهذه المناسبة ولكنها لم تكن بقوة وتأثير احتفالات الحرق.

ويصف جويلم بليسون المتولوزى كيف أحرقت عام ١٢٣٧ أجداث عدة مهرطقين من طبقة الأشراف والنبلاء ومن الناس العاديين وكيف تم جر عظامهم وجثثهم النتنة والطواف بها فى الشوارع تتقدمها الطبول ويصيح قارعها مناديا «الهلاك لكل من يفعل مثلهم». وأخيرا يتم احراق الجثث والهياكل العظمية إكراما لوجه الله تعالى وأمه العذراء مريم وكذلك إكراما لدومينيك عبده وخادمه. وكانت نفقات هذا الاحتفال تفوق نفقات الاحتفال بالحرق فقد تكلف استخراج عظام وبقايا ثلاثة مهرطقين أموات خمسة جنيهات وتسعة عشر سولد وستة دينارات بالاضافة الى جوال لجر الجثث وحصانين لجرها أيضا من مكان القبر لحرقها فى اليوم التالى.

ولم يكن استخدام النار مقصورا على حرق المهرطقين بل شمل أيضا الكتابات المهرطقة وبذلك تكون نيران محاكم التفتيش هى اللبنة الأولى فى فرض الرقابة فيما بعد

على المطبوعات. ولحرق الكتب في التاريخ الإنساني تقاليد عميقة الجذور فالامبراطور الروماني المسيحي كونستانتين طالب أتباع المهرطق أريوس بتسليم مؤلفاته حتى لا ينفذ فيهم حكم الإعدام. وفي عام ٤٣٥ أمر تيوبو سيوش الثاني وفالنتينيان الثالث بحرق كل كتب الهرطقة النسطورية بالاضافة الى حرق جمَيع الكتابات المانية. وكذلك أمر جستنيان بحرق التلمود. وفي عالم تسوده الأمية لم تكن هناك ثمة حاجة إلى اشعال النيران في الكتب ولكن مع زحف التعليم أصبحت الكتب المهرطقة مصدر خطر عظيم. ولهذا اتخذت الاجراءات الكفيلة بقمعها. وعندما انتشرت هرطقة أموري في جامعة باريس عام ١٢١٠ صدر الأمر بإحراق مؤلفات زميله دافيد دي دينات واحراق كتاب أرسطو «الفيزياء والميتافيزيقا» التي استوحى منها هذا الزميل كتاباته.

وفي عام ١٢٢٩ أصدر مجمع ناربون أمره باحراق نسخ الانجيل المكتوبة باللغات الأوربية الدارجة. وتم أيضا حرق الكتاب الذي ألفه وليم سانت أمور بعنوان «دي بيريكيوليس» . وكانت الكتب العبرية على وجه الخصوص هدفا للحرق وخاصة بعد أن تحول اليهودي نيكولاس دي روبيلا إلى الدين المسيحي. فقد لفت هذا اليهودي المتحول للدين المسيحي نحو عام ١٢٣٦ انتباه البابا جريجوري التاسع إلى وجود تجاديف كثيرة (ضد المسيحية) في الكتب العبرية بوجه عام والتلمود بوجه خاص. ولهذا السبب قام البابا جريجوري عام ١٢٣٩ بإرسال خطابات الى سلون انجلترا وفرنسا وناڤار وأراجون وكاستيل (كستيليون) والبرتغال بمداهمة اليهود المجتمعين في احدى المناسبات الدينية في مجتمعهم والاستيلاء على جميع كتبهم وتسليمها إلى الرهبان الشحاذين السائحين. واستمرت الاجراءات التي اتخذت في باريس ضد اليهود عدة سنوات ولم يصدر الحكم فيها إلا مؤخرا في ١٣ مايو ١٢٤٨ عندما صدر أمر بحرق أربعة عشر شاحنة مليئة بالكتب في وقت واحد. وست شاحنات في وقت آخر. وأيضا أصدر الملك سانت لويس في عام ١٢٥٥ تعليمات إلى مرءوسيه في مقاطعة ناربونيه بحرق كل نسخ التلمود التي يعثرون عليها بالاضافة إلى كتب أخرى مجدفة.

وفي عام ١٢٦٧ أصدر البابا كليمنت الرابع أمرا إلى رئيس أساقفة تارجواتا كي يعاقبوا ملك أراجون ونبلائه بالطرد من الكنيسة إذا فشلوا في اجبار اليهود على تسليم كل نسخ التلمود والكتب الأخرى التي بحوزتهم لعرضها على المحققين في محاكم التفتيش للقيام بفحصها. أما ألونسو الحكيم ملك كاستيل(كستيليون) فكان أكثر خوفاً ومهارة فقد

أمر بترجمة التلمود حتى يكتشف الجميع مافيه من انحراف وهرطقة. وفى عام ١٢٩٩ اضطر فيليب لى بل للتصدى لظاهرة انتشار التلمود فأمر قضاته أن يتعاونوا مع المحققين فى القضاء عليه. وبعد انقضاء عشرة أعوام وفى ١٣٠٩ على وجه التحديد يخبرنا التاريخ عن احراق ثلاث شاحنات كبيرة مليئة بالكتب العبرية فى ساحة عامة فى باريس . وأيضا أصدر البابا يوحنا الثانى عشر عام ١٣٢٠ أمرا باحراق كل النسخ الموجودة من التلمود.

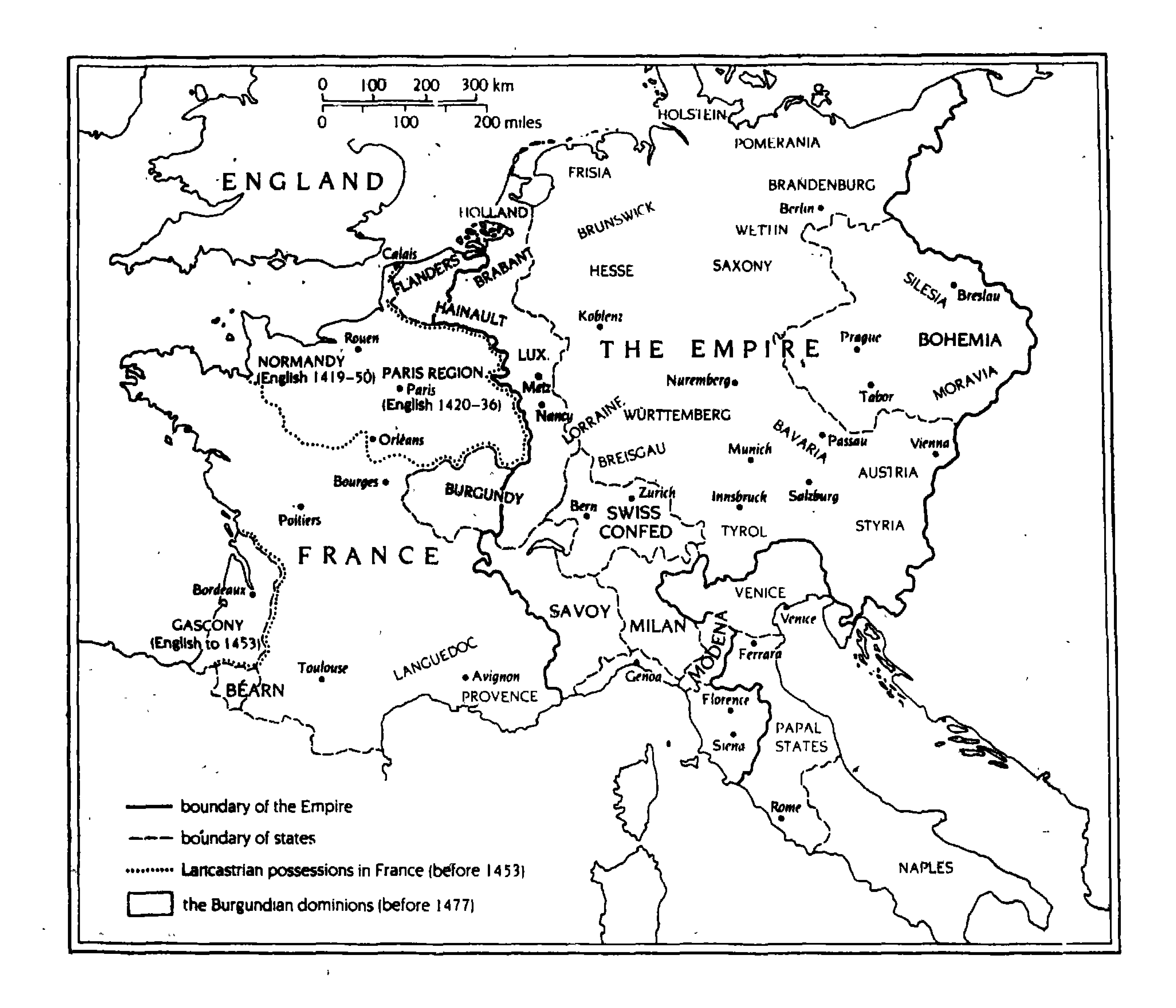
وكانت سياسة التعذيب التى اتبعتها محاكم التفتيش معدية فقد تركت أثرها السيىء على طريقة عمل المحاكم الأسقفية العادية حيث استخدم بعض الأساقفة التعذيب فى الجرائم العادية التى لا تمت للهرطقة بصلة. وبهذا أصبحت الكنيسة تحت تأثير سياسة السجن والحرق والتعذيب أكثر قسوة ووحشية . بل إن بعض البابوات تجاوز حدوده واستخدام نفس الأساليب القمعية فى الانتقام وتصفية حسابات قديمة مثل اضطهاد البابا يوحنا الثانى والعشرين لهوج جيرولد بسبب أحقاد شخصية قديمة. فضلا عن أن البابا أرسل كاهنا فى أفينيون إلى حتفه فى ٤ مايو عام ١٣١٧. ولم يكتف بالحكم عليه بالسجن المؤيد بل سلمه إلى السلطة المدنية التى قامت بسلخ جزء من جسمه وهو حى قبل أن يحرق على الخشبة . وفى عام ١٣٨٥ اتهم البابا ايربان السادس ستة كرادلة بالتآمر على حياته فألقى بهم فى خزان ماء مهجور فى قلعته فى نوكرا وكان الخزان من الصغر بحيث عجز أحد الضحايا وهو الكاردينال دى سانجر عن مد طوله داخل الخزان. ومن سوء حظ هذا الرجل أنه كان طويلا وممتلىء الجسم. واتبع البابا مع الكرادلة أسلوب محاكم التفتيش فى التجويع العيش بين القمل والحشرات حتى يرغمهم على الاعتراف بذنبهم. ولما فشل هذا الأسلوب فى حملهم على الاعتراف أخذ البابا يعذب أسقف أكويك حتى استطاع أن ينتزع منه اعترافا بجرمه وجرم زملائه الذين أبوا الاعتراف بذنبهم فقام البابا بتعذيبهم على أيام متتالية.

ولم ينجح البابا فى حمل الآخرين على الاعتراف بالذنب. وحين جاء دور كاردينال البندقية فى الاستجواب أمر البابا أحد الرهبان البارزين بتعذيب هذا الكاردينال حتى يسمع البابا نباحه (أى صراخه وعويله). واستمر تعذيب الرجل من الصباح الباكر حتى وقت العشاء بينما كان البابا يتجول فى الحديقة تحت نافذة غرفة التعذيب وهو يتلو صلواته بصوت مرتفع حتى لا يتراخى الجلاد فى أداء عمله. ورغم استخدام سائر أدوات

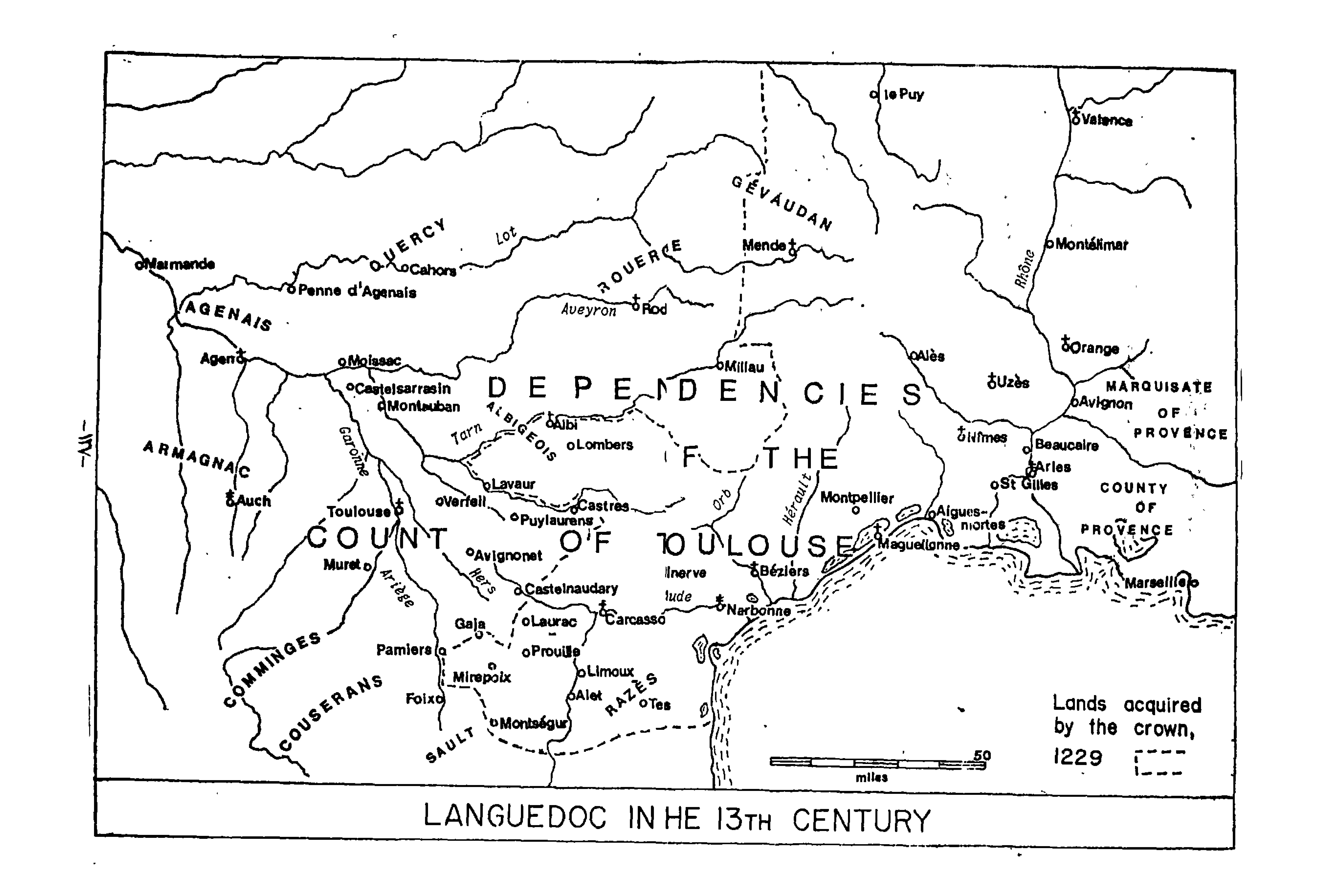
محاكم التفتيش فى التعذيب فشل الجلاد فى مهمته. وأمر البابا اتباعه بالاجهاز على أسقف أكويلا وعدم دفن جثته. أما الكرادلة الآخرون فقد تم نقلهم بالبحر إلى جنوة حيث ألقى بهم فى غياهب السجون. وأخذت المسئولين الرأفة بهم فالتمسوا من البابا أن يعفو عنهم دون طائل . ولم ينج من الكرادلة الستة غير الكاردينال الانجليزى آدم أستون الذى تشفع له الملك تشارلس الثانى فوافق البابا على اطلاق سراحه.

ولا ينافس البابا إيربان السالف الذكر فى قسوته غير البابا كليمنت السابع حيث أنه تزعم عصابة أثناء عمله ككردينال جنيف تسفك الدماء .

ثم أن محاكم التفتيش ضربت مثلا أشد ما يكون سوءا وقسوة للمحاكم فى جميع أرجاء أوربا. وقد استمر أثر محاكم التفتيش السلبى فى القضاء العادى حتى القرنين السابع عشر والثامن عشر بحيث أصبح التعذيب تقليدا تنتهجه المحاكم العادية لحمل المتهم على الاعتراف بذنبه. فضلا عن إساءة معاملته لمجرد الشكوك والظنون. ومعنى هذا أن القضاء العادى فى أوربا ورث تراثا من الخسف والاضطهاد من محاكم التفتيش. ولم يتبدد هذا التراث إلا فى العصر الحديث.


0 100 200 300 km
0 100 200 miles
ENGLAND
HOLSTEIN
POMERANIA
FRISIA
BRANDENBURG
Berlin
HOLLAND
BRUNSWICK
WETTIN
Calais
FLANDERS
BRABANT
HESSE
SAXONY
SILESIA
Breslau
HAINAULT
Koblenz
Rouen
THE EMPIRE
Prague
BOHEMIA
NORMANDY
(English 1419–50)
PARIS REGION
Paris
(English 1420–36)
LUX.
Metz
Nancy
Nuremberg
Tabor
MORAVIA
LORRAINE
WÜRTTEMBERG
BAVARIA
Passau
Vienna
Orléans
BREISGAU
Munich
AUSTRIA
Bourges
BURGUNDY
Zurich
Innsbruck
Salzburg
Poitiers
Bern
SWISS
CONFED
TYROL
STYRIA
FRANCE
VENICE
Bordeaux
GASCONY
(English to 1453)
SAVOY
MILAN
MODENA
Venice
Ferrara
Toulouse
LANGUEDOC
Avignon
Genoa
BÉARN
PROVENCE
Florence
Siena
PAPAL
STATES
Rome
NAPLES
boundary of the Empire
boundary of states
Lancastrian possessions in France (before 1453)
the Burgundian dominions (before 1477)

THE STATES OF THE WEST IN THE LATER MIDDLE AGES



LANGUEDOC IN HE 13TH CENTURY

محتويات الكتاب

رقم الايداع : ١٧٧٨٠ / ٢٠٠١

J.S.B.N

977 - 07 - 0938 - 7

محاكم التفتيش من أخطر قضايا العصور الوسطى وهذا الكتاب يعرض صفحة من صفحات الصراع بين عالم العصور الوسطى وبين جماعات كانت قد ضاقت ذرعا بأصول ونظم العصور الوسطى فراحت تبشر بقرب انبلاج نور فجر جديد.

والفكر المخالف لفكر الكنيسة الرومانية قد تعرض للدمار. بعد أن قامت محاكم التفتيش بإحراق هؤلاء المخالفين، الذين دمغتهم باسم «الهراطقة» والهرطقة كلمة يونانية الأصل ومعناها الرأى المستقل أو الاجتهاد الفردى، وابتداء من مطلع القرن الرابع استعملت الكنيسة هذا اللفظ لدمغ من لا تتفق آراؤه مع قانون الإيمان الكنسى وما اتفق عليه فى المجامع الكنسية المبكرة.

ومن القرن السادس حتى القرن التاسع لم يتعرض الهراطقة للاضطهاد، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى قلة أعدادهم وأنهم لم يشكلوا خطرا على الكنيسة ولكن فى نهاية القرن العاشر، بدأت موجات الاضطهاد ضد الهراطقة، وصعد الأمر إلى أن نصل إلى القرن الثانى عشر ، وتمت إدانة تامة للهرطقة والحكم عليهم بالموت، وبذلك نشأت محاكم التفتيش نتيجة لانتشار الهرطقة.

الثمن ٨ جنيهات

